أنشطة منظمة العمل الدولية
في أفريقيا
٢٠٠٠-٢٠٠٣

الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر

أديس أبابا ، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

أنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيـــا ٢٠٠٠-٢٠٠٣

تقرير المدير العام

مكتـــب العمـــل الدولـــي

أنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيـــا ٢٠٠٠-٢٠٠٣

الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر

أديس أبابا، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

تقرير المدير العام

مكتـــب العمـــل الدولـــي

ISBN 92-2-614842-2
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠٠٣

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. والإشارة الى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من:

ILO Publications,
International Labour Office
CH–1211 Geneva 22, Switzerland

وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه.

طبع في سويسرا **SRO**

أنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيا ٢٠٠٠-٢٠٠٣ تقرير المدير العام مكتب العمل الدولي

ISBN 92-2-614842-2
Activités de I’OIT en Afrique, 2000-2003

السعر 20 فرنك سويسري

المحتويات

مقدمة ١

١- العمل اللائق: أولويات الإقليم الأفريقي ٣
١-١ مقدمة ٣
١-٢ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا ٤
١-٣ أطر التنمية الناشئة ٤
١-٣-١ الإطار الإنمائي الشامل ٤
١-٣-٢ التنمية البشرية المستدامة ٦
١-٣-٣ سبل الرزق المستدام ٦
١-٤ أولويات منظمة العمل الدولية في أفريقيا ٦
١-٤-١ الحوار الاجتماعي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ٦
١-٤-٢ التعمير بعد الأزمات ٧
١-٤-٣ التكامل الإقليمي ٨
١-٤-٤ الحد من الفقر ٩
١-٤-٥ الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل ١٠

٢- أنشطة منظمة العمل الدولية للنهوض بالعمل اللائق في إفريقيا ١٣
٢-١ مقدمة ١٣
٢-٢ الهدف الاستراتيجي رقم ١: تعزيز وتحقيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ١٣
٢-٢-١ المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل ١٣
٢-٢-٢ مكافحة عمل الأطفال ولا سيّما أسوأ أشكاله ١٨
٢-٣ الهدف الاستراتيجي رقم ٢: خلق المزيد من الفرص لضمان عمل ودخل لائقين للنساء والرجال ٢١
٢-٣-١ دعم سياسات العمالة ٢١
٢-٣-٢ برنامج وظائف من أجل إفريقيا ٢٣
٢-٣-٣ دعم منظمة العمل الدولية للعقد الإفريقي للمعوقين ٢٥
٢-٣-٤ النهوض بتشغيل الشباب ٢٦
٢-٣-٥ التعمير والاستثمارات كثيفة العمالة ٢٧
٢-٣-٦ تنمية المنشآت والتنمية التعاونية ٣٣
٢-٤ الهدف الاستراتيجي رقم ٣: تعزيز تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية وإتاحتها للجميع ٣٥
٢-٤-١ تحسين تغطية الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها ٣٥
٢-٤-٢ صندوق استئماني اجتماعي عالمي ٣٧

٢-٤-٣ العمال المهاجرون ٣٧
٢-٤-٤ فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل ٣٨
٢-٥ الهدف الاستراتيجي رقم ٤: تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي ٤١
٢-٥-١ الحوار الاجتماعي وإصلاح القوانين العمالية ٤١
٢-٥-٢ أنشطة أصحاب العمل ٤٣
٢-٥-٣ أنشطة العمال ٤٥
٢-٥-٤ الأنشطة القطاعية ٤٦
٢-٦ القضايا المشتركة بين القطاعات ٤٩
٢-٦-١ نوع الجنس ٤٩
٢-٦-٢ التنمية ٥١

٣- الهيكل الإقليمي والتعاون التقني والشراكات ٥٩
٣-١ الهيكل الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا ٥٩
٣-٢ التخطيط الإستراتيجي ٦١
٣-٣ اتجاهات التعاون التقني ٦١
٣-٤ الشراكات ٦٣

الاستنتاجات ٦٥

مقدمـــــة

عقد الاجتماع الإقليمي الأفريقي التاسع في أبيدجان في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وناقش ذلك الاجتماع تقريرين للمدير العام هما: "*عمل لائق وحماية للجميع في أفريقيا*" و "*أنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيا، ١٩٩٤-١٩٩٩*". ونوقش تقرير واستنتاجات هذا الاجتماع في الدورة ٢٧٧ لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي في آذار/ مارس ٢٠٠٠.[1]

والهدف من هذا التقرير المقدم إلى الاجتماع الإقليمي الأفريقي العاشر هو أن يكون أساساً لتحليل قد يشكل مستقبل أنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيا. وكما يبين التقرير، فإن السنوات الأربع الأولى للألفية الجديدة شهدت بالفعل بعض التحسن في أقدار أفريقيا رغم ما يتبقى من تحديات هائلة يتعين مواجهتها. وفي خلال الفترة المشمولة، فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي المتواضع لم ينعكس فحسب على ما تحقق من إنجازات، بل تجلى أيضاً في ازدياد الإرادة السياسية لإحراز مزيد من التقدم رغم التحديات المنتظرة.

ويوجز الفصل الأول استنتاجات الاجتماع الإقليمي الإفريقي التاسع ويصف بعض أطر التنمية التي اعتمدها المجتمع الدولي والإقليم الأفريقي أثناء الفترة قيد الاستعراض استجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه القارة. ويحدد الفصل خمس أولويات إقليمية رئيسية هي: (أ) الحوار الاجتماعي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية؛ (ب) الإعمار بعد الأزمات؛ (ج) التكامل الإقليمي؛ (د) الحد من الفقر؛ (هـ) الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ومكافحته في مكان العمل.

ويصف الفصل الثاني كيف استجابت منظمة العمل الدولية لتحديات وأولويات التنمية الناشئة في أفريقيا من خلال تنفيذ أنشطة ملائمة في إطار برنامج العمل اللائق. ويتمحور هذا الفصل حول الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي تشكل أساس عمل المنظمة والتي أيدها الاجتماع الإقليمي الأفريقي التاسع، وهي تعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ وخلق فرص أكثر للمرأة والرجل تضمن لهما عملاً ودخلاً لائقين؛ وتعزيز تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية وإتاحتها للجميع؛ وتقوية الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي.

ويعرض الفصل الثالث معلومات عن هياكل منظمة العمل الدولية في الإقليم الأفريقي المسؤولة إلى حد كبير عن تنفيذ أنشطة المنظمة في أفريقيا، وما جرى من إصلاحات أثناء الفترة قيد الاستعراض.

[1] الوثيقة: GB.277/4.

١ - العمل اللائق: أولويات الإقليم الأفريقي

١-١ مقدمة

أيد الاجتماع الإقليمي الأفريقي التاسع (أبيدجان، ٨-١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩) في استنتاجاته تقريري المدير العام المعنونين "عمل لائق وحماية للجميع في أفريقيا" و "أنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيا، ١٩٩٤-١٩٩٩). وأيد المندوبون الأهداف الاستراتيجية الأربعة لبرنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية، وخاصة فيما يتصل باحتياجات ومشاكل البلدان الأفريقية. وهذه الأهداف الاستراتيجية الأربعة هي:

- تعزيز وإعمال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛
- خلق فرص أكثر للمرأة والرجل تضمن لهما عملاً ودخلاً لائقين؛
- تعزيز تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية وإتاحتها للجميع؛
- تقوية الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي.

كما علق الاجتماع أهمية خاصة على ايلاء الاعتبار الواجب لقضية المساواة بين الجنسين والآفاق الإنمائية التي يجب أن تكون عنصراً مكوناً لجميع البرامج المنفذة. وتحقيقاً لهذه الأهداف، أعرب المندوبون عن رغبتهم في تنفيذ البرامج المركزية الدولية الثمانية المدرجة في اقتراحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ دون تأخير.

وعليه، فإن برنامج العمل اللائق المنفذ من خلال الأهداف الاستراتيجية الأربعة أصبح يشكل أساس أنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيا أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير.

وسعت منظمة العمل الدولية إلى ضمان أن يكون برنامجها للعمل اللائق وثيق الارتباط والدعم لأولويات التنمية لكل هيئاتها المكونة في كل إقليم. ولذلك، بُذلت الجهود في السياق الأفريقي للعمل في تعاون وثيق مع الهيئات المكونة الثلاثية الأفريقية لتقرير أولوياتها الإنمائية. وترتبط الأولويات التي تم تحديدها بتلك الأولويات التي يؤيدها الاتحاد الإفريقي وتندمج في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي حظيت بدعم المجتمع الدولي.

وفي أثناء الفترة قيد الاستعراض، تم اعتماد بعض أطر التنمية من قبل الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية ووكالات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، بما فيها الأمم المتحدة، والتي لم تركز على أفريقيا فحسب بل ركزت أيضاً على بلدان نامية أخرى. وفرت اعتماد الاتحاد الإفريقي للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا زخماً جديداً للتنمية في أفريقيا. ويرد أدناه وصف لذلك ولأطر إنمائية أخرى.

١-٢ الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا

إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي "رؤية طويلة المدى لبرنامج تنمية تملكه وتقوده أفريقيا". وأهداف البرنامج هي:

- تحقيق ودعم معدل نمو يزيد على ٧ في المائة سنوياً لمتوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام الخمسة عشر القادمة.
- ضمان أن تحقق القارة أهداف التنمية الدولية التالية: تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ تسجيل جميع الأطفال الذين هم في سن الدراسة في المدارس الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥؛ القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥؛ خفض نسب معدلات الوفيات بين الرضع والأطفال بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥؛ خفض نسب معدلات وفيات الأمهات عند الولادة بمقدار ثلاثة أرباع بحلول عام ٢٠١٥؛ توفير فرص الحصول على خدمات الصحة الإنجابية لكل من يحتاجها بحلول عام ٢٠١٥؛ وتنفيذ إستراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٠٥ لقلب اتجاه الخسائر في الموارد البيئية بحلول عام ٢٠١٥.

وتعكس أهداف الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا العناصر الأساسية لتوافق ناشئ في الآراء (مثل أهداف التنمية البشرية المستدامة والحد من الفقر وتعزيز فرص العمالة)، مع التركيز على الحكم الرشيد والأخذ بنهج متكامل للتنمية يسترشد برؤية طويلة الأجل، وفي الوقت نفسه ضمان تنفيذ مشاريع فعلية تتفق وهذه الرؤية على المدى القصير إلى المتوسط.

وحددت الأمم المتحدة خمس مجموعات لدعم خطة عمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والاستجابة لها. وتتمثل هذه المجموعات في تطوير البنى الأساسية: المياه والمرافق الصحية والطاقة والنقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ والحكم الرشيد والسلام والأمن؛ والزراعة والتجارة والنفاذ إلى الأسواق؛ والبيئة والسكان والحضرنة؛ وتنمية الموارد البشرية والعمالة وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وتشغل منظمة العمل الدولية منصب نائب رئيس مجموعة تنمية الموارد البشرية والعمالة و فيروس العوز المناعي البشري/ الإيدز، وهي عضو في مجموعة جهاز الحكم.

١-٣ أطر التنمية الناشئة

١-٣-١ الإطار الإنمائي الشامل

في نهاية العقد الماضي، وضع البنك الدولي الإطار الإنمائي الشامل الذي يعكس التلاقي المتنامي للآراء داخل مجتمع التنمية الدولي بشأن الأخذ بنهج مستدام للتنمية. ويستند الإطار الإنمائي الشامل إلى المبادئ الأساسية التالية: الحاجة إلى إستراتيجية كلية طويلة الأجل، وإلى ملكية قطرية، وشراكات أقوى، والتركيز على نواتج التنمية.

ويدعو الإطار الإنمائي الشامل إلى توحيد المساعدة الخارجية مع الاستراتيجيات الوطنية التي تم وضعها بالتشاور والتي تدرج العناصر المكونة على الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، ويؤكد على ترابط الجوانب الاقتصادية الكلية والاجتماعية والمؤسسية والهيكلية للتنمية. ويقضي الإطار بتوفير شراكات أقوى، وذلك مثلاً في شكل إجراء دراسات بحثية مشتركة عن القضايا المتصلة بالتنمية وتوحيد المشاريع والبرامج لمنع الازدواج والتنافس غير اللازم بين أصحاب المصلحة ووكالات المانحين.

كما يساعد نهج الإطار الإنمائي الشامل الآن على تطوير ورقات إستراتيجية الحد من الفقر بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. غير أن بعض المعلقين يلاحظون أن الإطار الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية الحد من الفقر تظهر أوجه قصور صارخة معينة، وخاصة فيما يتعلق بافتقارهما إلى تركيز قوي على القضايا المتصلة بالعمالة.

الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا: إطار أفريقي لنمو وتنمية أسرع

إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي تعهد من جانب جميع قادة أفريقيا باستئصال الفقر والتحرك على طريق النمو والتنمية المستدامين. وتركز الشراكة على الملكية الأفريقية لعملية التنمية وتسعى إلى إعادة تنشيط القارة في كل مجالات النشاط الإنساني. ومن خلال هذه الشراكة، اتفق القادة الأفارقة على الآتي:

- تعزيز آليات منع النزاعات وإدارتها وتسويتها؛
- تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان عن طريق وضع معايير للمساءلة والشفافية والحكم القائم على المشاركة ؛
- استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ عليه؛
- إنشاء أطر قانونية وتنظيمية شفافة للأسواق المالية؛
- إحياء وتوسيع خدمات توفير التعليم والتدريب الفني والرعاية الصحية؛
- دعم دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- بناء قدرات الدول على وضع وتنفيذ الإطار القانوني؛
- النهوض بتنمية البنية الأساسية والزراعة والتجهيز الزراعي والصناعة التحويلية لتلبية احتياجات أسواق التصدير والأسواق المحلية.

وتوجه وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا اهتمام الأفارقة إلى خطورة التحديات الاقتصادية التي تواجه القارة، وإمكانات التصدي لها والحاجة إلى حشد التأييد من أجل التغيير. وتشمل الاستراتيجيات الأساسية المقترحة:

- تعزيز الظروف لكي يتحقق على المدى الطويل السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد بوسائل منها بناء قدرات الإنذار المبكر، ومعالجة مواطن الضعف السياسية والاجتماعية، ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتنفيذ الإصلاحات المؤسسية؛
- العمل على توفير المنافع العامة الإقليمية ودون الإقليمية كالمياه والنقل والطاقة وإدارة البيئة والبنى الأساسية الأخرى وبخاصة الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- تطوير التعليم وتنمية الموارد البشرية على كافة المستويات، وبخاصة زيادة دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجالات التعليم والتدريب وتحويل هجرة العقول إلى "كسب العقول" في إفريقيا، وإلغاء الفوارق بين الجنسين في التعليم؛
- زيادة تعبئة الموارد المحلية والتعجيل بالاستثمار الأجنبي؛
- تهيئة بيئة مواتية لأنشطة القطاع الخاص، مع التركيز على منظمي المشاريع المحليين؛
- تعزيز تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدامها بفعالية وذلك بإصلاح نظم إيصال المعونة وتقييمها؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم ونشاط الأعمال والخدمات العامة.

المصدر: الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (أبوجا، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١)، وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة A/57/304 (نيويورك، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢).

١-٣-٢ التنمية البشرية المستدامة

هناك الآن اتفاق عام على ضرورة أن تسعى البلدان جهدها إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة، وهي مفهوم دعا إليه بوقع متزايد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويعترف نهج التنمية البشرية المستدامة بالحاجة إلى التركيز على مؤشرات متعددة للتنمية تستوعب الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية والبيئية لكي تؤخذ في الاعتبار الواضح قضايا التوزيع والعدالة. وتمثلت الإنجازات الرئيسية لنهج التنمية البشرية المستدامة في استرعاء الاهتمام إلى القضايا الاجتماعية والبشرية والحاجة إلى تنمية شاملة؛ وإبراز العجز في التنمية البشرية من خلال تقارير التنمية البشرية العالمية والوطنية والإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتركيز على قضايا البيئة؛ والدعوة إلى استراتيجيات كلية ومتكاملة تستوعب السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية والمؤسسية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات من أجل تعزيز مسار النمو الشامل الذي يحقق الاستدامة في الإطارين البشري والبيئي.

ومن خلال نهج التنمية البشرية المستدامة، دعا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأخذ بحكم يقوم على التشاور والمشاركة وإلى تنسيق أنشطة المانحين. كما شجع البرنامج على إعداد دراسات للمنظورات طويلة الأجل في عدد من البلدان تشجيعاً للتخطيط طويل الأجل.

١-٣-٣ سبل الرزق المستدام

أصبح مفهوم سبل الرزق المستدام موضوعاً جارياً أيضاً في اطروحات التنمية. وهو يكمل نهجي الإطار الإنمائي الشامل والتنمية البشرية المستدامة بالتركيز على سبل الرزق المعرفة بأنها الأصول والأنشطة والاستحقاقات لدى الناس لكسب الرزق. وتتضمن الأصول في هذا السياق الأصول البشرية والاجتماعية والسياسية والطبيعية والمادية. إن سبل الرزق المستدام هي تلك التي تمكن من التغلب على الصدمات؛ والتي تكون سليمة إيكولوجياً؛ وكفؤة اقتصادياً؛ وعادلة اجتماعياً. إن نهج سبل الرزق المستدام يحلل الأصول لدى الناس واستراتيجياتهم للتصدي، فضلاً عن تحليل البيئة السياسية والاقتصادية التي تؤثر عليهم، من أجل تنفيذ تنمية تبنى على قوى الفقراء وتعكس أولوياتهم.

١-٤ أولويات منظمة العمل الدولية في أفريقيا

في خلال الدورة السادسة والعشرين للجنة العمل والشؤون الاجتماعية بالاتحاد الأفريقي (نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، موريشيوس)، تم تحديد خمسة مجالات لها الأولوية باعتبارها إطار برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا. وتعكس هذه الأولويات تلك التي شكلت الأساس في إعداد مقترحات البرنامج والميزانية لمنظمة العمل الدولية عن الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ للإقليم الأفريقي، التي ناقشها مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في آذار/ مارس ٢٠٠٣ ومؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠٠٣. وترد معالم هذه الأولويات في الأجزاء التالية.

١-٤-١ الحوار الاجتماعي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية

يشكل الاستقرار الديمقراطي والحكم الرشيد عاملين أساسيين لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. ولمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال أهمية حاسمة في الأخذ بسياسات أكثر فعالية، لا سيما من أجل مكافحة الفقر. ويمكن للحوار الاجتماعي وللمؤسسات والممارسات الثلاثية القوية أن يكفلا مزيداً من التلاحم بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ولقدرة الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على المشاركة في الحوار والتفاوض بشأن السياسات أهمية حاسمة في تعزيز فرص العمالة المنتجة، وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية والتركيز على الحد من الفقر.

إن تحقيق السلام والحفاظ عليه، وصونه، وتهيئة ظروف مستقرة للحوار الاجتماعي يشكلان شروطاً جوهرية لازمة لتقليل العجز في العمل اللائق والتعجيل بالتنمية البشرية في أفريقيا. ومن حسن الحظ، وبالرغم من استمرار الحروب الأهلية والنزاعات عبر الحدود، ازداد عدد البلدان التي تجاوزت مرحلة النزاعات أو تقف على أعتاب السلام. فقد أحرزت السودان وسيراليون وغينيا- بيساو تقدماً كبيراً نحو إعادة إقرار السلام الداخلي ومعالجة مشاكل الإعمار والتنمية بعد النزاعات. إن التحدي هائل أمام التنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، إلا أنه تحد لا يمكن تجنبه إذا ما أرادت القارة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي المستدام.

وقد تفتقر منظمات العمال في بعض البلدان إلى القدرة على جمع وتجهيز المعلومات على نحو ييسر من مشاركتها في صياغة السياسات وتنفيذها ورصدها. وفضلاً عن ذلك، فربما تضعف قدرتها على الدخول في أي شكل من أشكال التفاوض مع الحكومة أو حتى مع أي طرف آخر. ومن ناحية أخرى، تواجه منظمات أصحاب العمل التحدي المتمثل في الاستجابة السريعة إلى الاحتياجات المتغيرة لعملائها. ولكي تتمكن من القيام بذلك، فإنها تحتاج إلى شركاء داعمين يتسمون بالشفافية وإمكانية المساءلة من أجل إجراء حوار اجتماعي فعال على الصعيد الوطني. إن الحوار الاجتماعي يتطلب من حيث المبدأ المشاركة والحرية النقابية، ولذا فإنه يمثل غاية بذاتها في المجتمعات الديمقراطية. كما أنه يعني ضمان تسوية النزاعات وتحقيق العدالة الاجتماعية والسلم. إن التحدي هو تهيئة بيئة تقوم على المبادئ الديمقراطية وتشجع المبادرات الفردية والاعتماد على النفس، وتكفل احترام حقوق الإنسان بما فيها الحريات والحقوق الأساسية في العمل.

١-٤-٢ التعمير بعد الأزمات

يولد الفقر والبطالة الجزئية توترات متعددة يمكن أن تندلع في صراع صريح. وتزيد الصراعات بدورها من انتكاس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وإضافة إلى الصراعات، فإن الكوارث الطبيعية، من قبيل حالات الجفاف والفيضانات المتكررة قد أضرت بشكل بالغ بالمجتمعات الفقيرة في أنحاء عديدة من أفريقيا. وأدت الصراعات والأزمات إلى تشريد أعداد كبيرة من النساء والأطفال داخلياً وعبر الحدود. ولذلك فإن منع الصراعات، واتخاذ تدابير لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية، وزيادة التركيز على العمالة وتوليد الدخل في مرحلة التعمير بعد الأزمات تشكل جزءاً رئيسياً في الجهد المبذول لمكافحة الفقر في أفريقيا.

وتشمل الأزمات الكوارث والأحداث الأخرى التي تعطل وظائف مجتمع ما بشكل خطير وتسبب خسائر بشرية أو مادية أو بيئية واسعة تتجاوز قدرة المجتمع المضرور على التصدي لها باستخدام موارده الخاصة. وفي هذه الحالات، يلزم تنفيذ أنشطة غير عادية أو يلزم تدخل خارجي لدعم قدرتها على التصدي. وكثيراً ما يكون التعرض للأزمات نتيجة عوامل تشمل الفقر، والاكتظاظ السكاني، وعدم تكافؤ الفرص الاقتصادية وغياب الحوار الاجتماعي ونقص الموارد والخدمات الأساسية. ويواجه عدد كبير من الدول الأعضاء لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا ضرباً من ضروب الأزمات أو النزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الاقتصادية أو فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز أو أية مجموعة من هذه العوامل.

وعلى نقيض الصراع المسلح، كثيراً ما تكون الكوارث الطبيعية دورية الطابع. إلا أنها قد تتحول إلى كوارث كبرى إذا ما اقترنت بأنواع أخرى من الأزمات، كما يتبين في حالات الجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي، حيث تفيد التقديرات بأن ٣٣ مليون شخص مهددون بالمجاعة بسبب كوارث طبيعية زاد من تفاقمها الاعتماد هيكلياً على الغير فضلاً عن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية. وبسبب طبيعتها الدورية، يمكن التنبؤ بالكوارث الطبيعية بشكل أكبر، ومع توافر ما يكفي من التزام سياسي ودعم دولي، يمكن إعداد الاستجابات لتقليل تعرض السكان للجوع والفقر.

وتشكل الحالة المتأزمة في أفريقيا تهديداً خطيراً على هدف تحقيق العمل اللائق. ومن بين الأهداف الأساسية لمنظمة العمل الدولية مساعدة الهيئات المكونة – أي الدول الأعضاء ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل – على أن تصبح افضل تجهيزاً للتصدي لهذه الحالات بطريقة شاملة وفعالة في الوقت المناسب. ويمكن تحقيق ذلك، من جملة أمور، من خلال تحسين تصميم وتنفيذ البرامج لتعزيز فرص العمالة، وكذلك من خلال الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية ومراعاة الحقوق والمبادئ الأساسية في العمل، تكملها تدابير أخرى مناسبة للاحتياجات المحلية. وإدراكاً من منظمة العمل الدولية بأن النساء كثيراً جداً ما يصبحن أشد تضرراً من الرجال بحالات الأزمات، فإنها تولي اهتماماً خاصاً لشواغل الجنسين المعقدة التي تنشا في حالات الأزمة. كما يولى اهتمام خاص للروابط المتشابكة بين الإغاثة والإنعاش والتعمير والتنمية.

١-٤-٣ التكامل الإقليمي

تعد زيادة التكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أفريقيا أمراً بالغ الأهمية لجهودها الإنمائية. وجرى في الآونة الأخيرة الاضطلاع بمبادرة جديدة كان من نتيجتها التعجيل بالتكامل الإقليمي. فقد أعلن الاتحاد الأفريقي في تموز/ يوليه ٢٠٠٢. وتعمل الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي تعهد اجتماع مجموعة الثمانية المعقود في حزيران/ يونيه ٢٠٠٢ بتقديم الدعم الكامل لها، على توفير زخم جديد لجهود التنمية في القارة. إن منظمة العمل الدولية مطالبة بتحديد الروابط بين سياسة العمالة والحد من الفقر كأساس لوضع اقتراحات جديدة. وستشكل النهج المشتركة إزاء العمل والأبعاد الاجتماعية للتكامل الإقليمي إسهاماً هاماً في الجهود الإنمائية في أفريقيا.

وشرعت البلدان الأفريقية في تنفيذ العديد من خطط التكامل، وحاولت كلها تقريباً التصدي للمشاكل التي يفترض أنها تعطل النمو. وارتبطت هذه المشاكل بعناصر رئيسية عديدة في هيكل الاقتصادات الأفريقية، منها حجمها الصغير، وواقع أن بلداناً كثيرة هي بلدان غير ساحلية تحتاج إلى التعاون مع جاراتها من البلدان الساحلية، والحالة السيئة نسبياً لخدمات البنى الأساسية (وبخاصة النقل والاتصالات). ومن أبرز مكونات التكامل القاري عنصر الموارد البشرية. فهناك عشرات الملايين من العمال المهاجرين في أفريقيا. إن الحاجة إلى تحقيق فوائد التكامل الإقليمي قد ولدت ترتيبات تعاونية موجهة إلى التكامل الاقتصادي.

وتتجلى أهمية التكامل الاقتصادي على البرنامج الأفريقي لسياسات التنمية في الهياكل العديدة التي أنشئت خلال العقود الأربعة الماضية. وتشمل هذه الهياكل: في شمال أفريقيا، اتحاد المغرب العربي؛ وفي غرب أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واتحاد نهر مانو؛ وفي أفريقيا الوسطى، الجماعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى؛ وفي شرق أفريقيا، جماعة شرق أفريقيا؛ وفي الجنوب الأفريقي، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي؛ وفي شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي التي خلفتها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وضمت جماعة شرق أفريقيا كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا وظهرت إلى حيز الوجود رسمياً في تموز/ يوليه ٢٠٠٠. وأنشئت رسمياً منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠. وفي غرب أفريقيا، اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادرة هامة، فتوصلت إلى اتفاق بشأن الحاجة إلى إقامة محكمة إقليمية وبرلمان ومشاريع مشتركة في مجالات الطيران والنقل والطاقة والبنى الأساسية. ووقعت غالبية ساحقة من البلدان النامية اتفاق الشراكة بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي (اتفاق كوتونو) الذي خلف اتفاقية لومي التي وضعت الإطار للشراكة بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ البالغ عددها ٧١ بلداً وبين الدول الأعضاء الخمس عشرة

للاتحاد الأوروبي خلال الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. ويعزز اتفاق الشراكة الجديد الذي وقع في حزيران / يونيه ٢٠٠٠ الأساس السياسي للتعاون بين الطرفين.

ومن المعترف به الآن بوجه عام أن تجمعات التكامل دون الإقليمية تتيح فرصاً كامنة للتصدي لشتى التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه القارة في عصر العولمة. إن المحاولات النشطة لتعزيز التكامل الاجتماعي – الاقتصادي، من خلال الجماعات الاقتصادية الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هما خطوتان هامتان لتحسين وضع أفريقيا داخل الاقتصاد المعولم.

١-٤-٤ الحد من الفقر

لقد تجمعت عوامل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والمنازعات والصراعات الداخلية وعدم الاستقرار السياسي لكي تعوق تحقيق أي انخفاض ملحوظ في معدل الفقر في أفريقيا على مدى العقد الماضي، على الرغم مما تحقق من إنجازات ملموسة في عدد قليل من البلدان. ولقد كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد سلبية خلال فترة التسعينات في أفريقيا جنوب الصحراء، على الرغم من حدوث تحسن ملحوظ في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ في أكثر من ٣٠ بلداً. وطرأ انخفاض هامشي على معدل السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يومياً، حيث أصبحت أعلى قليلاً من ٤٦ في المائة في عام ١٩٩٨، لكن هذه النسبة زادت من حيث العدد المطلق. وهناك تحيز ملحوظ يرتبط بنوع الجنس فيما يتعلق بمعدل انتشار الفقر، حيث تتحمل النساء والفتيات عبئاً غير متناسب. وتواجه بلدان كثيرة حالات يعم فيها الفقر، لا سيما أقل البلدان نمواً. وتستأثر السلع الأساسية الأولية بأكثر من ٨٠ في المائة من الصادرات، مع انخفاض معدلات التبادل التجاري. والفقر أكثر ظهوراً في المناطق الريفية؛ لكن الأنشطة غير الزراعية، ولا سيما المنشآت الصغيرة، هي التي تتيح أفضل التوقعات لزيادة الدخول. وليس لدى الغالبية الكبيرة من القوى العاملة في أفريقيا من خيار حقيقي سوى العمل في الأنشطة غير المنظمة حيث لا توجد حماية قانونية فعالة. وهناك افتقار في العمالة المنتجة يتخذ طابعاً صارخاً بوجه خاص بالنسبة للشباب. ويشكل النمو الاقتصادي والعمالة المنتجة في ظل توافر ظروف العمل اللائق أولويتين مترابطتين بالنسبة لأفريقيا.

إن الحاجة إلى الحد من الفقر باعتبارها قضية ذات أولوية قد اعترف بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن، آذار/ مارس ١٩٩٥)، فضلاً عن القمة الألفية للأمم المتحدة (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) واعترف بها من جديد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في ٢٠٠١ مثلما اعترفت بها اجتماعات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وأعاد تقرير المدير العام المقدم إلى الاجتماع الإقليمية الأفريقي التاسع التأكيد على أن "الهدف الأول لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا هو تعزيز الفرص المقدمة للنساء والرجال للحصول على عمل لائق ومنتج في ظل ظروف من الحرية والمساواة والأمن والكرامة الإنسانية".

وقد تخلفت أفريقيا عن قارات العالم الأخرى في مؤشرات اجتماعية مثل العمر المتوقع، ومعدلات وفيات الرضع ووفيات الأمهات عند الولادة، ومعدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات محو أمية الكبار فضلاً عن الحصول على المياه الصالحة للشرب والخدمات الصحية.

وهكذا، فإن التحدي الرئيسي أمام القادة ومقرري السياسات في أفريقيا وأمام شركائهم في التنمية هو استمرار الفقر بمعدل عال. ويورد البنك الدولي تعريفاً للفقر على النحو التالي: "الفقر هو الجوع. والفقر هو نقص المأوى. والفقر هو أن تمرض ولا تتمكن من زيارة طبيب. والفقر هو أن تعجز عن الذهاب إلى المدرسة ولا تتعلم القراءة. والفقر

هو ألا تجد وظيفة وهو الخوف من المستقبل والعيش يوماً بيوم. والفقر هو فقدان طفل لمرض تسببه مياه غير نقية. والفقر هو عجز القدرة ونقص التمثيل والحرية".[1]

الفقر ونوع الجنس

في أفريقيا، كما في أجزاء أخرى من العالم النامي، تتألف غالبية الفقراء من النساء ومن يَعُلْنهم. ويعترف إعلان كوبنهاغن الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية العالمية بهذا الواقع حين يذكر أن "هناك نساء أكثر من الرجال يعشن في فقر مدقع، وهذا الخلل مستمر في الازدياد، مع ما يحدثه ذلك من عواقب خطيرة على النساء وأطفالهن".

ويميل الفقر إلى إتباع دورة تطور الأعمار في الأسرة وتخف حدته حين يصل الأطفال إلى سن البلوغ ويمكنهم الحصول على شكل من أشكال العمالة بأجر. وكثيراً ما يكون عمل الأطفال نتيجة الفقر الذي يدوم نتيجة استمرار الإنجاب. كما تميل الحالات التي تولد عمل الأطفال إلى إدامة دورة الفقر لتعذر إمكانية بناء رأس المال البشري إما في شكل صحة جيدة أو مستوى تعليم أعلى. وتكون غالبية مشاركة المرأة في القوى العاملة الأفريقية في القطاعات الزراعية والحضرية غير المنظمة التي تتميز بانخفاض عائد العمل، وانخفاض الأجور فضلاً عن انخفاض مستوى ظروف العمل. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يعمل أكثر من ٨٠ في المائة من النساء في القطاع الزراعي.

وفي معظم أفريقيا، يشارك عدد قليل من النساء في عمالة منظمة. وتعمل معظم النساء لحسابهن الخاص إما في القطاع الإنتاجي الأولي أو في القطاع غير المنظم. وهذه هي القطاعات التي تشهد أعلى معدلات الفقر في أفريقيا. إن مستويات مشاركة المرأة في القطاع المنظم في القارة هي أقل من أي إقليم آخر في العالم. وفي أفريقيا ككل، وعلى نقيض أي إقليم آخر في العالم، هبطت مشاركة المرأة في القوى العاملة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠، وجاهدت خلال العقود الأخيرة للعودة إلى مستويات ١٩٧٠. وكما يحدث في معظم أنحاء العالم، يكون تمثيل المرأة العاملة في القطاع المنظم في أفريقيا اقل من المستوى المطلوب في مناصب الإدارة، وذلك بسبب عدد من العوامل الهيكلية والتاريخية والثقافية التي تشمل عدم كفاية فرص الحصول على التدريب على اكتساب المهارات والحصول على التعليم النظامي، والممارسات التمييزية وقولبة المهن حسب نوع الجنس. إن معدل تسجيل المرأة الأفريقية في مؤسسات التعليم للمستوى الثالث هو أقل من أي إقليم آخر في العالم.

ورغم ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحول مستمر، لم يتغير الكثير من حيث طبيعة مشاركة المرأة الأفريقية في القوى العاملة. وبالرغم من ازدياد الفرص المتاحة داخل الاقتصاد العالمي، تمكن عدد صغير نسبياً من النساء في أفريقيا من اغتنام هذه الفرص.

١-٤-٥ الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل

أعدت منظومة الأمم المتحدة توثيقاً جيداً لويلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على كافة جوانب التنمية الأفريقية وتوقعاتها. وعليه، فقد أعطت الأهداف الإنمائية للألفية أولوية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، مثلما فعلت تقريباً جميع ورقات استراتيجية الحد من الفقر في أفريقيا. وفي إطار منظمة العمل الدولية، تشكل

[1] موقع البنك الدولي: http://www.worldbank.org/poverty/mission/up1.htm.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا مجالاً له الأولوية في برنامج المنظمة لمكافحة مرض الإيدز. وهذا الأمر له ما يبرره، إذ تشكل أفريقيا التي تضم نحو ١٠ في المائة من سكان العالم نحو ٧٣ في المائة من مجموع حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتي تبلغ الآن نحو ٤٢ مليون حالة على نطاق العالم[٢]. وتوضح ورقة عمل أعدها برنامج منظمة العمل الدولية لمكافحة الإيدز عن آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على سوق العمل بجلاء الضرر الذي تلحقه هذه الجائحة برأس المال البشري الأفريقي[٣]

إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يحدث أثراً عميقاً على النمو والدخل والفقر. وتفيد التقديرات بأن النمو السنوي للفرد في نصف بلدان أفريقيا جنوب الصحراء هبط بنسبة ٥ر٠ – ٢ر١ في المائة كنتيجة مباشرة لهذا الفيروس. وبحلول عام ٢٠١٠ قد يهبط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في بعض البلدان الأشد تضرراً بنسبة ٨ في المائة وربما يهبط استهلاك الفرد بنسبة أكبر من ذلك. وتبين الحسابات أن البلدان الأشد تضرراً قد تفقد أكثر من ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠. وتواجه المنشآت من كافة الأنواع تكاليف أعلى في مجالات التدريب والتأمين والإعانات وحالات التغيب والمرض. وأظهر استقصاء أجري في ١٥ شركة في أثيوبيا أن ٥٣ في المائة من مجموع الحالات المرضية بين الموظفين على مدار فترة خمس سنوات كانت تتصل بمرض الإيدز.

ويمكن بسهولة تبين الأثر الاقتصادي لهذا الوباء على مستوى الأسر المعيشية. إن إصابة فرد في الأسرة المعيشية بهذا المرض تعني فقدان دخل الشخص المصاب، وزيادة في النفقات الطبية، وتخلي أعضاء آخرين في الأسرة عن العمل والمدرسة لرعاية المريض. وكثيراً ما تُخرج الأسر الفتيات من المدرسة لرعاية الأقارب المرضى أو لتحمل مسؤوليات أسرية أخرى، الأمر الذي يعرض تعليم الفتيات ومستقبلهن للخطر.

ويشكل الإنفاق الحكومي على رعاية الأفراد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نسبة متزايدة من الميزانيات، مما يؤدي إلى ازدياد الضغط على الإنفاق الصحي والإنفاق الآخر على التنمية الاجتماعية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، أدت المحن الاقتصادية خلال العقدين الماضيين إلى ترك ثلاثة أرباع سكان القارة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ويزيد الوباء من تعميق محنتهم. وعادة ما تكون فرص هذه الغالبية الفقيرة محدودة في الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية، وبخاصة في البلدان التي شهدت خفضاً في الخدمات العامة وحيث يتعذر تحمل تكاليف الخدمات التي تم خصخصتها.

[2] برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة مرض الإيدز/ منظمة الصحة العالمية: *معلومات مستوفاة عن وباء الإيدز* (جنيف، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢).

[3] F. Lisk: *Labour market and employment implication of HIV/AIDS*، برنامج منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعالم العمل، ورقة العمل رقم ١ (جنيف، مكتب العمل الدولي، ٢٠٠٢).

٢ - أنشطة منظمة العمل الدولية للنهوض بالعمل اللائق في إفريقيا

٢-١ مقدمة

يستعرض هذا الفصل الأنشطة التي نفذتها منظمة العمل الدولية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ من أجل النهوض بالعمل اللائق في إفريقيا. وعلى الرغم من أنه قد تم الاضطلاع بالكثير من هذه الأنشطة على مدار فترات قصيرة نسبيا، فسيتم الاجتهاد، حيثما أمكن، لإبراز الإنجازات والدروس الرئيسية المستفادة وللإشارة إلى طريق المضي قدما.

تم تنفيذ برامج ومشاريع وأنشطة المنظمة الرئيسية في إطار كل من الأهداف الاستراتيجية الأربعة. بيد أنه ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أن هذه الأهداف تشكل كلا متكاملا، وأنه تم التركيز بشكل رئيسي خلال الفترة قيد البحث على إحكام الصلات المتبادلة فيما بينها ووضعها موضع التنفيذ، وأنه ينبغي النظر إلى أنشطة المنظمة في السياق الإنمائي الإقليمي الموجز في الفصل ١. ويمكن إعطاء الأولوية، بحسب الظروف الوطنية، إلى أي من أوجه برنامج العمل اللائق، غير أن التفاعل بين الأهداف الاستراتيجية الأربعة يعتبر، في جميع الأحوال، وسيلة أساسية للتنمية المستدامة ولتقليل العجز في العمل اللائق في إفريقيا.

٢-٢ الهدف الاستراتيجي رقم ١: تعزيز وتحقيق المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل

٢-٢-١ المعايير والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل

رغم أن العولمة تعتبر عاملا من عوامل النمو الاقتصادي، وأن النمو الاقتصادي شرط أساسي مسبق للتقدم الاجتماعي، فإن الحقيقة تظل متمثلة في أن ذلك في حد ذاته لا يكفي لضمان هذا التقدم. فلا بد من أن يكون مصحوبا بعدد معين من القواعد الاجتماعية الأساسية المبنية على قيم مشتركة لتمكين كل من يعنيهم الأمر من المطالبة بنصيبهم العادل في الثروة التي ساعدوا على توليدها.

يستهدف من إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل[1] التوفيق بين الرغبة في حفز الجهود الوطنية بما يكفل تمشي التقدم الاجتماعي مع

[1] للحصول على مزيد من المعلومات عن الإعلان، أنظر:

التقدم الاقتصادي، وبين الحاجة إلى احترام تنوع ظروف فرادى البلدان وإمكاناتها وأفضلياتها. ويعتبر إعلان منظمة العمل الدولية بمثابة تعهد سياسي جليل متجدد من قبل المنظمة والدول الأعضاء فيها باحترام المبادئ والحقوق التالية والنهوض بها وتحقيقها:

- الحرية النقابية والاعتراف الفعلي بالحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية؛
- القضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو القسري؛
- الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛
- والقضاء على التمييز فيما يتعلق بالاستخدام والمهنة.

وهذه المبادئ والحقوق في العمل مستمدة من دستور منظمة العمل الدولية وتم الإعراب عنها والتوسع فيها بالتفصيل في اتفاقيات منظمة العمل الدولية الثماني التي يعتبرها المجتمع الدولي ومنظمة العمل الدولية اتفاقيات أساسية:

- اتفاقية الحرية النقابية وحق التنظيم، ١٩٤٨(رقم ٨٧)، واتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩ (رقم ٩٨)؛
- اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠ (رقم ٢٩)، واتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧ (رقم ١٠٥)؛
- اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨)، واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢)؛
- اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١ (رقم ١٠٠)، واتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨ (رقم ١١١).

وقد تمت ترجمة إعلان منظمة العمل الدولية في بعض البلدان إلى اللغات المحلية. وقد تم وضع مقترحات لبرامج قطرية من أجل إريتريا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ومدغشقر ونيجيريا. كما تم تنظيم أنشطة تدريب على الإعلان وحلقات دراسية للتوعية به من أجل الهيئات الثلاثية المكونة للمنظمة في شمال إفريقيا وغربها ووسطها. وتم تقديم الدعم إلى مديري إدارات العمل ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل (على سبيل المثال في الرأس الأخضر وسيراليون وغامبيا وليبريا ومالي) من أجل تقوية قدراتها في هذا المجال.

كما تم تحقيق نتائج إيجابية من خلال حملات الإعلام والتوعية بشأن الاتفاقيات الأساسية التي نظمت في كافة أقاليم إفريقيا الفرعية بواسطة برامج المنظمة العادية وبواسطة زيادة جمة في التعاون التقني. وتم استهلال برامج لدعم تنفيذ الإعلان في ست بلدان في غرب إفريقيا .وقد حدثت زيادة في المساعدات المقدمة من أجل إعداد الخطط الوطنية، والبحوث المتعلقة بتحديد المشاكل المواجهة في تطبيق الإعلان كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا.

واستهلت منظمة العمل الدولية، من خلال البرنامج المركزي الدولي لترويج الإعلان، وبدعم من وزارة العمل في الولايات المتحدة، مشروعا في عام ٢٠٠١ بعنوان "تدعيم علاقات العمل في شرق إفريقيا" يغطى أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا، ويسعى إلى النهوض بالمبادئ المترسخة في الإعلان من خلال حلقات العمل التدريبية وحملات التوعية، ومن خلال دعم العمل على جعل الإطار القانوني متوافقا مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، وغيرها من مبادئ الإعلان، علاوة على تدعيم قدرات الشركاء الثلاثيين على تحسين علاقات العمل المستندة

http://www.iglo.org/public/english/standards/decl/index.htm

إلى قوانين العمل القائمة والمعدلة. وتم استهلال مشروع مماثل بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأمريكية هو "مشروع إعلان نيجيريا" في عام ٢٠٠١، في حين تم استهلال مشروع آخر مشترك بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأمريكية من أجل الجنوب الإفريقي في عام ٢٠٠٢ مقره في لوزاكا يغطي بوتسوانا وزامبيا وليسوتو وملاوي. وبدأ تشغيل مشروع آخر مماثل مشترك بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأمريكية في المغرب بشأن الإعلان في عام ٢٠٠٣. وواصل مشروع مبكر مشترك بين المنظمة وسويسرا استهل في عام ١٩٩٥ في تنفيذ أنشطة مماثلة في بوتسوانا وجنوب إفريقيا وسوازيلند وليسوتو وناميبيا.

وقامت إدارة معايير العمل الدولية، بغية النهوض بتطبيق المبادئ والحقوق المتعلقة بعدم التمييز وبالمساواة، بالتعاون مع مشروع تدعيم علاقات العمل في شرق إفريقيا، بتوفير التدريب من أجل ٦٠ من قضاة المحاكم العمالية وأعضائها في سبعة بلدان إفريقية ناطقة بالإنكليزية) إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة وغانا وكينيا ونيجيريا). وعقدت حلقة عمل استراتيجية من أجل أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا من أجل تمهيد الطريق للتصديق على الاتفاقيات الأساسية بشأن المساواة وتطبيقها.

وفي النيجر، اضطلع برنامج العمل الخاص لمكافحة العمل الجبري بدراسة متعمقة عن العمل الجبري لمتابعة أعمال المنتدى الوطني الذي عقد في أواخر عام ٢٠٠١ بالاشتراك مع رابطة الرؤساء التقليديين في النيجر ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وتم التثبت من صحتها في حلقة عمل ثلاثية، شملت أيضا أصحاب مصلحة رئيسيين آخرين، عقدت في نيامي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢. وقد وفرت الدراسة تبصرات مفيدة في شتى مظاهر العمل الجبري، ولا سيما تلك المرتبطة بأشكال الرق التقليدية التي لا تزال قائمة، والعمل الجبري الذي يتعلق بالأطفال. كما وضعت خطة عمل لمعالجة المشاكل. ويجري في الوقت الراهن استكمال الخطط المتعلقة بالاضطلاع بأنشطة توعية أولية بالاشتراك مع رابطة الرؤساء التقليديين في النيجر وأعضائها، وكذلك من خلال القيام بحملات إذاعية. وفي غرب إفريقيا، يجري القيام بدراسات في بوركينا فاسو وغينيا ومالي للتحقق من احتمال تفشي مختلف أشكال العمل الجبري ومن طبيعته، بما في ذلك ما هو متصل بسوء استخدام الممارسات التقليدية، وللتخطيط لما يضطلع به من أعمال في المستقبل.

يعتبر العمل المعياري أداة لا غنى عنها لجعل العمل اللائق حقيقة واقعة. إذ أنه يساعد على توضيح مغزى العمل اللائق، علاوة على وضع برنامج العمل اللائق موضع التنفيذ. وتدرك الدول الإفريقية الأعضاء بشكل متزايد أنه يتعين أن يعقب التصديق على الاتفاقيات الأساسية تطبيقها عمليا، وقيام هيئة إشرافية برصد هذا التطبيق. بيد أن ندرة الموارد المالية والبشرية في الإقليم تعوق التنفيذ الفعال للاتفاقيات. وتستخدم منظمة العمل الدولية نهجها الثلاثي الفريد لمحاولة التصدي لهذه التحديات عن طريق التركيز على تنمية المهارات وزيادة مستوى معارف الهيئات المكونة لها. وتتمثل الأهداف ذات الأولوية في التصديق على الاتفاقيات الأساسية وتنفيذها، والقيام بنفس الشيء بشكل أعم بالنسبة لاتفاقيات المنظمة الأخرى التي تساعد على خلق إطار العمل اللائق.

لقد حدث إدراك متزايد للعلاقة ما بين التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، على نحو ما يبينه إدماج المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بجلاء في خطط التنمية الوطنية والقطاعية، وإعداد خطط عمل لإنفاذها.

ونتيجة لحملات التوعية التي قامت بها منظمة العمل الدولية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣، حدثت زيادة جمة في عدد حالات التصديق على اتفاقيات المنظمة الأساسية خلال هذه الفترة بالمقارنة مع ما حدث في عام ١٩٩٩ (الشكل ٢-١). وحسبما يوضحه الجدول ٢-١، فقد صدقت الغالبية العظمى من البلدان الإفريقية على جميع الاتفاقيات الأساسية تقريبا. وتقوم البلدان القليلة التي لم تفعل ذلك باتخاذ خطوات صوب التصديق. والأكثر من ذلك أن الكثير من البلدان التي صدقت على الاتفاقيات الأساسية تضطلع بعمليات إصلاح

لقوانين العمل لجعل تشريعاتها العمالية متوافقة مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والمعايير المصدق عليها.

الشكل ٢-١ تصديق البلدان الإفريقية على الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية، ١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٩ ونيسان/ إبريل ٢٠٠٣

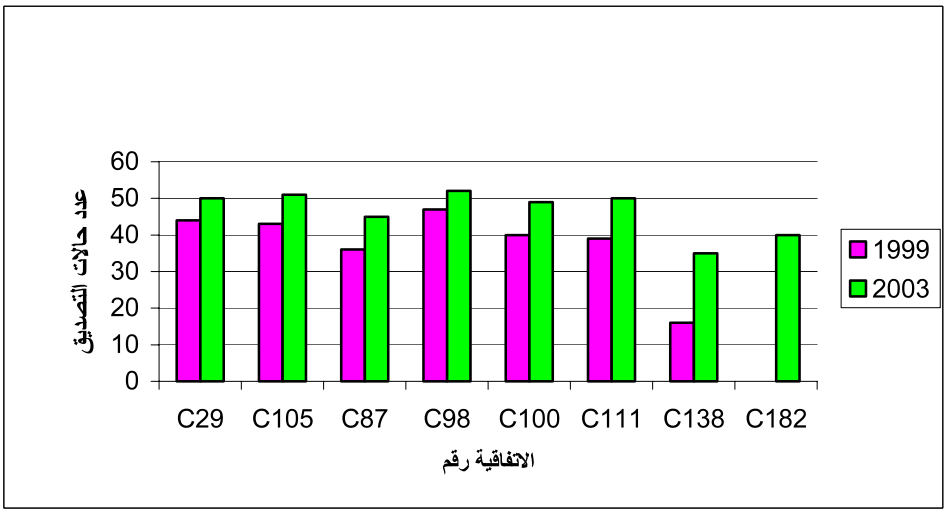

المصدر: مكتب العمل الدولي.

ويعمل التزام البلدان الإفريقية بالمبادئ الأساسية وبمعايير العمل على تقوية عملية الإصلاح القانوني الراهنة التي تستند إلى احترام حقوق الإنسان وحكم القانون- وهي عناصر نظام الحكم السديد- التي أدمجت في ورقات استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بمعظم البلدان.

الجدول ٢-١ تصديق البلدان الإفريقية على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية (نيسان/ إبريل ٢٠٠٣)

البلد	الاتفاقية رقم ٢٩	الاتفاقية رقم ١٠٥	الاتفاقية رقم ٨٧	الاتفاقية رقم ٩٨	الاتفاقية رقم ١٠٠	الاتفاقية رقم ١١١	الاتفاقية رقم ١٣٨	الاتفاقية رقم ١٨٢
إثيوبيا	0	x	x	x	x	x	x	0
إريتريا	x	x	x	x	x	x	x	0
أنغولا	x	x	x	x	x	x	x	x
أوغندا	x	x	0	x	0	0	0	0
بنن	x	x	x	x	x	x	x	x
بوتسوانا	x	x	x	x	x	x	x	x
بوركينا فاسو	x	x	x	x	x	x	x	x
بوروندي	x	x	x	x	x	x	x	x
تشاد	x	x	x	x	x	x	0	x
توغو	x	x	x	x	x	x	x	x
تونس	x	x	x	x	x	x	x	x
الجزائر	x	x	x	x	x	x	x	x
جزر القمر	x	x	x	x	0	0	0	0
الجماهيرية العربية الليبية	x	x	x	x	x	x	x	x
جمهورية إفريقيا الوسطى	x	x	x	x	x	x	x	x
جمهورية تنزانيا المتحدة	x	x	x	x	x	x	x	x

جمهورية الكونغو الديمقراطية	x	x	x	x	x	x	x	x
جنوب إفريقيا	x	x	x	x	x	x	x	x
جيبوتي	x	x	x	x	x	x	0	0
الرأس الأخضر	x	x	x	x	x	x	0	x
رواندا	x	x	x	x	x	x	x	x
زامبيا	x	x	x	x	x	x	x	x
زمبابوي	x	x	x	x	0	x	x	x
ساو تومي وبرنسيب	0	0	x	x	x	x	0	0
سوازيلند	x	x	x	x	x	x	x	x
السودان	x	x	x	x	x	0	0	0
سيراليون	x	x	x	x	x	x	0	0
سيشيل	x	x	x	x	x	x	x	x
الصومال	x	x	x	0	0	0	0	0
غابون	x	x	x	x	x	x	0	x
غامبيا	x	x	x	x	x	x	x	x
غانا	x	x	x	x	x	x	0	x
غينيا	x	x	x	x	x	x	0	0
غينيا الاستوائية	x	x	x	x	x	x	x	x
غينيا-بيساو	x	x	x	x	x	0	0	0
الكاميرون	x	x	x	x	x	x	x	x
كوت ديفوار	x	x	x	x	x	x	0	x
الكونغو	x	x	x	x	x	x	x	x
كينيا	x	x	x	x	x	0	x	x
ليبيريا	x	x	x	0	x	x	0	0
ليسوتو	x	x	x	x	x	x	0	x
مالي	x	x	x	x	x	x	x	x
مدغشقر	x	0	x	x	x	x	x	x
مصر	x	x	x	x	x	x	x	x
المغرب	x	x	x	x	x	0	x	x
ملاوي	x	x	x	x	x	x	0	x
موريتانيا	x	x	x	x	x	x	x	x
موريشيوس	x	x	x	x	x	0	x	x
موزامبيق	0	x	x	x	x	x	0	0
ناميبيا	x	x	x	0	x	x	x	x
النيجر	x	x	x	x	x	x	x	x
المجموع	**٥**	**٥١**	**٥٠**	**٤٩**	**٥٢**	**٤٥**	**٣٥**	**٤٠**

المفتاح: مصدق عليها x غير مصدق عليها : 0

المصدر: مكتب العمل الدولي

٢-٢-٢ مكافحة عمل الأطفال ولا سيّما أسوأ أشكاله

تقدر منظمة العمل الدولية أنه يوجد ٣٥٠ مليون طفل منخرطين في النشاط الاقتصادي على صعيد العالم، من بينهم ٢٤٠ مليون طفل (أي واحد من كل ستة أطفال) تتراوح أعمارهم بين ٥ إلى ١٧ سنة منخرطين في عمل الأطفال، بما في ذلك انغماس ١٨٠ مليون منهم في أسوأ أشكال عمل الأطفال- زهاء ١٧٠ مليون طفل في أعمال خطرة و ٨ مليون طفل في أسوأ أشكال عمل الأطفال غير المشروطة المدرجة في الاتفاقية رقم ١٨٢. وتثير إفريقيا القلق بوجه خاص في إطار السيناريو العالمي، ويرجع ذلك إلى أنه في حين تملك آسيا أعلى أعداد مطلقة من الأطفال العاملين (الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ إلى ١٤ سنة)- أي ٦٠ في المائة من الإجمالي- فإن إفريقيا تملك أعلى معدل أو كثافة: ٢٩ في المائة بالمقارنة مع ١٩ في المائة في آسيا. كما تملك إفريقيا ثاني أعلى عدد من الأطفال العمال: ٤٨ مليون طفل، أو ٢٣ في المائة من الأطفال العاملين في العالم.

وفي حين أنه لا تزال هناك فجوة في المعلومات المتعلقة بحجم المشكلة في إفريقيا وطبيعتها، فقد تم توثيق العديد من أسوأ أشكال عمل الأطفال إلى حد ما. ومن بين هذه الأشكال الاتجار في الأطفال، والأطفال الجنود، والأطفال العاملين في الزراعة الخطرة. وقد نشط البرنامج المركزي الدولي للقضاء على عمل الأطفال التابع لمنظمة العمل الدولية في إفريقيا منذ استهلاله في عام ١٩٩٢، عندما أصبحت كينيا واحدة من أول ست بلدان تشارك في البرنامج. وحتى الحين، وقع ١٦ بلدا إفريقيا على مذكرة تفاهم بشأن عمل الأطفال مع منظمة العمل الدولية وأدخلت العمل ببرامج البرنامج الدولي، في حين قام ١٢ بلدا أخرى بتنفيذ بعض أنشطة البرنامج الدولي.

البلدان المنفذة لبرامج البرنامج المركزي الدولي للقضاء على عمل الأطفال في إفريقيا

بلدان مشاركة (بلدان وقعت على مذكرة التفاهم)	بلدان منتسبة
أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب إفريقيا، زامبيا، السنغال، غانا، كينيا، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، النيجر، نيجيريا	إثيوبيا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، زمبابوي، غابون، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، ملاوي، ناميبيا، (وعما قريب) غينيا .

وفي السنوات الأخيرة، زاد البرنامج المركزي الدولي للقضاء على عمل الأطفال من موارده- التقنية والمالية- في إفريقيا. وتبلغ المخصصات للمشاريع الجارية في إفريقيا في عام ٢٠٠٣ أكثر من ٢٠ مليون دولار.

وكما حدث في أقاليم أخرى، استمرت استراتيجية البرنامج للقضاء التدريجي والمستدام على عمل الأطفال في إفريقيا في التركيز على بناء القدرات وتدعيم الحركة على صعيد إفريقيا، وإعطاء الأولوية للحاجة الملحة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وتوفير البدائل للأطفال وأسرهم.

واستمرت الجهود الرامية إلى تشجيع التصديق على اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) على الصعيد العالمي، ومواصلة التصديق على اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨). كما استمر البرنامج الدولي في مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب هاتين الاتفاقيتين. وحتى نهاية شهر أيار/ مايو ٢٠٠٣، كانت ٤٢ دولة إفريقية من بين ٥٣ دولة عضوا في منظمة العمل الدولية قد صدقت على الاتفاقية رقم ١٨٢ و ٤٠ دولة صدقت على الاتفاقية رقم ١٣٨. كما تشارك منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في برامج البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال.

ويركز الدعم المقدم من منظمة العمل الدولية إلى البلدان على ما يلي بوجه خاص:

- صياغة الأطر القانونية الوطنية الوثيقة الصلة والنهوض بها وإنفاذها ورصدها؛
- جمع وتحليل البيانات الخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال واستحداث عمليات رصد وإبلاغ موثوقة وشاملة عن عمل الأطفال؛
- ووضع وتنفيذ أطر سياسات وبرامج شاملة محددة زمنياً لمعالجة قضايا عمل الأطفال، مع التركيز على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

وفي عام ٢٠٠١، أصبحت جمهورية تنزانيا المتحدة أول بلد من بين ثلاث بلدان (مع السلفادور ونيبال) تستهل برنامجا محدد زمنياً. ويحتاج البرنامج المحدد زمنياً، بغية كفالة نجاحه، إلى أعلى التزام سياسي من الحكومات الوطنية وإلى تعبئة جميع أصحاب المصلحة. ويجري في الوقت الحالي تنفيذ مشروع بشأن دعم البرنامج المحدد زمنياً بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال في جمهورية تنزانيا المتحدة. ويهدف المشروع إلى المساهمة في صياغة إطار برنامج استراتيجي بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال والسياسات الوطنية الوثيقة الصلة والنهوض بها، وتدعيم القدرات الوطنية التي تخلق بيئة معاونة من أجل القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. كما ينص على تدخلات تستهدف أكثر الجماعات تعرضا للضرر على مستوى المقاطعات، مع التركيز على وجه الخصوص على البغاء والتعدين والأعمال المنزلية والزراعة التجارية. ويجاهد المشروع لتعبئة موارد إضافية لزيادة التدخلات تدريجيا. وقد استهلت في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ الأعمال التمهيدية الخاصة ببرنامج محدد زمنياً في جنوب إفريقيا والسنغال، حصل البرنامج الدولي من أجلهما على التزامات من جهات مانحة.

وحيث يعتبر البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال أن تقوية القدرة المؤسسية عامل حاسم في القضاء على عمل الأطفال، فقد بدأ في أوائل عام ٢٠٠٣ في مشروع شبه إقليمي بعنوان "*بناء الأسس للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال في إفريقيا الناطقة بالإنكليزية*". ويهدف المشروع إلى القيام بتدخلات على الصعيد الوطني في أوغندا وزامبيا وغانا وكينيا ونيجيريا. كما ستغطي الأنشطة شبه الإقليمية بلدانا أخرى قد تستفيد من تبادل الخبرات و/أو قد تساهم فيها بشكل جم. وقد يشمل ذلك، بشكل مؤقت، إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا وملاوي.

يقدر بأن ١٢٠ ٠٠٠ طفل تتراوح أعمارهم بين سبعة أعوام وثمانية عشر عاما يشاركون في الوقت الراهن في النزاعات المسلحة عبر إفريقيا. وقد استهل البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، بالتعاون مع البرنامج المركزي الدولي بشأن الاستجابة للأزمات والتعمير التابع لمنظمة العمل الدولية، برنامجا رئيسيا شبه إقليمي بعنوان "منع انخراط الأطفال في النزاعات المسلحة في وسط إفريقيا وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم". وتتكون البلدان المشاركة في المشروع من: بوروندى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وسيتم تنفيذ البرنامج على مرحلتين. وتتمثل المرحلة الأولى في تحديد استراتيجية للقيام بأعمال متجانسة من خلال القيام بتحليل للموقف وتقييم الاستجابات القائمة. وثمة دراسات وطنية متاحة بشأن بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وستتكون المرحلة الثانية من تنفيذ برنامج شامل لمنع انخراط الأطفال في النزاعات المسلحة وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. ولن يعمل البرنامج على استهداف المقاتلين المسلحين فقط، وإنما الأطفال المستخدمين كحمالين أو كحملة رسائل أو جواسيس أيضا. وسيولى اهتمام خاص بالفتيات المعرضات للتضرر للغاية: إذ يختطفن ويستخدمن بمثابة "زوجات" ويمكن أن ينتهي الأمر بهن أيضا في الخطوط الأمامية. ويعاني هؤلاء الأطفال من مستويات مرتفعة من الإمتهانات الجسدية والاجتماعية والنفسية. وكثيرا ما يكونوا يتامى أو تكون روابطهم العائلية قد تدمرت؛ وهم يرتكبون فظائع في قراهم الأصلية كجزء من "تدريبهم."

ويغطي المشروع شبه الإقليمي التابع للبرنامج الدولي والمعنون "مكافحة الاتجار في الأطفال من أجل استغلالهم في العمل في غرب ووسط إفريقيا" بنن وبوركينا فاسو وتوغو وغابون وغانا وكوت ديفوار ومالي ونيجيريا. ويجري في الوقت الراهن الإعداد لمشاركة النيجر في المشروع. وتكونت المرحلة الأولى من المشروع من القيام بأبحاث

ووضع استراتيجية للقيام بأعمال على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلى الصعيد الدولي، يجري مواصلة العمل على توقيع اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف. وقد استهلت المرحلة الثانية في حزيران/ يونيه ٢٠٠١، وهي تهدف إلى إيجاد بيئة قانونية معاونة وتدعيم القدرات الوطنية؛ ومنع الاتجار وإعادة تأهيل الأطفال المتجر فيهم من خلال برامج عمل مباشرة؛ وزيادة المعرفة بشأن الاتجار في الأطفال وتقوية شبكات مناصري القضاء على عمل الأطفال؛ ووضع نموذج للتنسيق الثنائي وآلية لمنع الاتجار في الأطفال وسحبهم من الاستغلال في العمل وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

ويهدف مشروع يستهدف أسوأ أشكال عمل الأطفال في الزراعة التجارية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا وملاوي إلى تدعيم قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، علاوة على المجتمعات على الصعيد المحلي، على تحديد عمل الأطفال الخطر والقضاء عليه. كما يعمل المشروع على منع الأطفال من الانخراط في عمل الأطفال، وسحب الأطفال وإعادة تأهيلهم من خلال التعليم والتدريب، في الوقت الذي تزود فيه أسرهم ببدائل للاعتماد على عمل الأطفال. وتشمل أنواع المنتجات الزراعية التي يغطيها المشروع: البن ومنتجات البساتين والسكر والشاي والتبغ.

وبدأ مشروع بعنوان "برنامج غرب إفريقيا/ الكاكاو/ الزراعة التجارية لمكافحة عمل الأطفال الخطر والمستغل" والذي يغطي غانا وغينيا والكاميرون وكوت ديفوار ونيجيريا، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، وهو مشروع شبه إقليمي لمكافحة عمل الأطفال الخطير في الكاكاو وقطاعات الزراعة الفرعية الأخرى، ومنع الاتجار في الأطفال من أجل استغلالهم في العمل. وسيتم القيام بأنشطة من أجل تعبئة مشاركة شتى الشركاء الاجتماعيين وتدعيم قدراتهم؛ والاضطلاع بحملات مكثفة لاستثارة الوعي؛ وتقديم بيانات عملية عن حزمة شاملة من تدابير الحماية الاجتماعية، بما فيها الاستشارة والتعليم والتدريب؛ وإنشاء نظام موثوق به وفعال التكلفة لرصد عمل الأطفال؛ وتعزيز قاعدة المعارف ونشر المعلومات، بما في ذلك الخبرات والدروس المكتسبة. وسيتم تنظيم اجتماعات للتشاور والتنسيق على الصعيد شبه الإقليمي.

اضطلع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، كمواجهة أولية لتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على الأطفال العاملين وحالة عمل الأطفال، بدراسات في جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا وزامبيا في عام ٢٠٠٢، علاوة على مسوح للتقييم السريع لتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على عمل الأطفال في تلك البلدان وفي زمبابوي. وتوفر هذه الدراسات معلومات مفيدة وتحدد الحاجة إلى نهج متعدد الأبعاد للتصدي للمشكلة. وقد تم الاضطلاع بتقييم سريع وبحوث بخصوص معظم المشاريع، ولا سيما المشاريع القطاعية. ونتيجة لذلك، فإن تقارير التقييم متاحة بشأن الزراعة التجارية في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا وملاوي. وتم الاضطلاع بمسوح التقييم السريع لعمل الأطفال في قطاع الكاكاو في كوت ديفوار، وللزراعة التجارية وقطاع صيد الأسماك في السنغال، والزراعة التجارية والأعمال المنزلية والتعدين والاستغلال الجنسي في جمهورية تنزانيا المتحدة، والاستغلال الجنسي في مدغشقر، واشتغال الأطفال بالخدمة المنزلية في إثيوبيا وجنوب إفريقيا.

بذل برنامج منظمة العمل الدولية للمعلومات الإحصائية والرصد بشأن عمل الأطفال جهودا قوية لتحسين الحصول على المعلومات المتعلقة بجمع البيانات. ويتم إنتاج أدلة عملية ومواد تدريبية بهدف توفير مبادئ توجيهية مفصلة للمؤسسات المهتمة بجمع معلومات عن عمل الأطفال. وقد تم الاضطلاع بالمسوح الخاصة بالبرنامج في العديد من البلدان، من بينها: إثيوبيا وأوغندا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي والسنغال وغانا وكوت ديفوار ومالي وكينيا وملاوي وناميبيا ونيجيريا.

يقوم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال من خلال مبادرته بشأن شبكة السياسات الإنمائية باستحداث نهج أكثر انتظاما إزاء تضمين عمل الأطفال في صلب

ورقات استراتيجية الحد من الفقر وغيرها من برامج التنمية الوطنية وتخفيف حدة الفقر. وتعمل الشبكة على دعم إقامة شبكات من مؤسسات بحوث السياسات العامة والوكالات الحكومية وغيرها من شركاء البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال.

امتدت حملة "البطاقة الحمراء ضد عمل الأطفال" إلى الملايين من جماهير كرة القدم في إفريقيا أثناء كأس الأمم الإفريقية في عام ٢٠٠٢. وقد استهل البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، بالشراكة مع الاتحاد الإفريقي العام لكرة القدم ومنظمي الكأس الإفريقية، حملة لاستثارة الوعي بشأن عمل الأطفال. وقد وصلت الرسالة البسيطة التي نشرت من خلال ضرب من وسائط الإعلام، وشركتين للخطوط الجوية الدولية ومباريات كرة القدم ذاتها، إلى الملايين من الناس في إفريقيا وما ورائها. وتم الاضطلاع بأنشطة وثيقة الصلة في ٢١ دولة إفريقية، ونشرت وسائط الإعلام الوطنية في العديد من البلدان أخبارا واسعة عن الحملة. ويقدر بأن ١٢ مليون نسمة تلقوا الرسالة في كينيا وأن ٥ ملايين نسمة تلقوها في زامبيا وحدها. وبالنظر إلى النجاح الكبير للحملة فإنه يجري مد نطاقها.

٢-٣ الهدف الاستراتيجي رقم ٢:
خلق المزيد من الفرص لضمان عمل ودخل لائقين للنساء والرجال

٢-٣-١ دعم سياسات العمالة

في سياق عملية إعادة التفكير الاستراتيجي الراهنة في مستقبل موقع القارة الإفريقية في الاقتصاد العالمي، اعتمدت الدورة العادية السابعة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية المبادرة الإفريقية الجديدة- التي أصبحت فيما بعد تسمى الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا- في لوزاكا بزامبيا في تموز/ يوليه ٢٠٠١. كما قررت القمة تنظيم مؤتمر وزاري بشأن موضوع "العمالة وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا" وجدولة الاجتماع ليتم بالتزامن مع الدورة العادية الخامسة والعشرين للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للمنظمة. وطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أن ينظم الاجتماع بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والشركاء الإنمائيين الآخرين.

عقدت الدورة العادية الخامسة والعشرين للجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية/ المؤتمر الوزاري بشأن العمالة وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا في بوركينا فاسو في نيسان/ إبريل ٢٠٠٢. وناقش المؤتمر مشروعي إعلان وخطة عمل بشأن العمالة والفقر.

وقامت الدورة العادية الثامنة والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية بالتصديق على توصيات المؤتمر في تموز/ يوليه ٢٠٠٢ في دوربان بجنوب إفريقيا، واعترفت كذلك بالمشاكل البشرية والاجتماعية والاقتصادية المتنوعة التي تعوق التنمية المستدامة في القارة الإفريقية، وطالبت بمعالجة البعد الاجتماعي في برامج الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا معالجة وافية.

تمثلت مساهمة منظمة العمل الدولية الرئيسية في تحقيق تخفيف حدة الفقر في إفريقيا في تنفيذ أنشطة في إطار الهدف الاستراتيجي بشأن العمالة. ومن المقبول بصفة عامة أن أكثر الوسائل فعالية واستدامة للحد من الفقر هي إيجاد فرص عمل منتجة ولائقة. وبناء عليه، قامت منظمة العمل الدولية خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣ بتنفيذ ضرب واسع من الأنشطة المتصلة بتوليد فرص العمل، غطت جميع البلدان الإفريقية تقريباً (الجدول ٢-٢).

الجدول ٢-٢ البرامج/ المشاريع والأنشطة الرئيسية المتصلة بالنهوض بالعمالة

البرامج/ المشاريع الرئيسية	مجال التدخل	التغطية الجغرافية
وظائف من أجل أفريقيا	الحد من البطالة والفقر	المرحلة الأولى في ١٧ بلدا. وتم تضمينها في صلب جميع الأنشطة المتصلة بالعمالة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية
برنامج الهياكل الأساسية كثيفة العمالة التابع لبرنامج تقديم الدعم الاستشاري، وخدمات المعلومات والتدريب من أجل الاستخدام	النهوض بالتكنولوجيات كثيفة العمالة	١٥ بلدا في شرق إفريقيا وإفريقيا الجنوبية
ابدأ مشروعك وحسنه	النهوض بإيجاد المشاريع الصغيرة (البلدان الإفريقية الناطقة باللغتين الإنكليزية والفرنسية)	أوغندا، بنن، بوركينا فاسو، توغو، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي، السنغال، السودان، كوت ديفوار، مالي، مصر، ملاوي، موزامبيق، النيجر
برامج دعم جمعيات التكافل وتعاونيات الادخار والائتمان	النهوض بروابط الادخار والائتمان وغيرها من مؤسسات التمويل بالغ الصغر	بنن، بوركينا فاسو، توغو، السنغال، كوت ديفوار، مالي، النيجر
أنشطة لما بعد برنامج الدعم التنظيمي والتعاوني للمبادرات على مستوى القاعدة	تنمية التعاونيات ودعم الشبكات الوطنية لأصحاب المصلحة في البرنامج	بوركينا فاسو، السنغال، مالي، موريتانيا، النيجر.
معلومات سوق العمل	المساعدة على إيجاد نظم لمعلومات سوق العمل وتنمية قدرات أصحاب المصلحة	إثيوبيا، أوغندا، تشاد، جمهورية تنزانيا المتحدة، السنغال، السودان، غابون، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، مالي، موريتانيا
تنمية المهارات/ التنمية البشرية	- المساعدة على تقليل الفجوات بين المهارات والطلب - الارتقاء بنظم التلمذة التقليدية	إثيوبيا، أنغولا، أوغندا، تونس، جنوب إفريقيا، ساوتومي وبرنسيب، غابون، مصر، المغرب
حالات الأزمات/ ما بعد الأزمات	المساهمة في إعادة الاندماج وإعادة التأهيل في البلدان المتضررة من النزاعات والكوارث الطبيعية	جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، سيراليون، الصومال، ليسوتو، موزامبيق
برامج الاستثمار الكثيفة العمالة	المساعدة على وضع مخططات كثيفة العمالة في المحيطات الريفية والحضرية (هياكل أساسية، إصحاح، إلى آخره)	إثيوبيا، بوركينا فاسو، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، السنغال، غانا، غابون، غينيا، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، مالي، مدغشقر، موريتانيا
المنشآت بالغة الصغر والصغيرة	- المساعدة على إيجاد بيئة معاونة للنهوض بالمنشآت الصغيرة - تدعيم قدرات خدمات الدعم - المساعدة على الارتقاء بالإنتاجية والقدرة التنافسية - تدعيم نظم التمويل الاجتماعي القائمة	إثيوبيا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا، زمبابوي، السنغال، غامبيا، غينيا، كينيا، مدغشقر، مصر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق

البرامج/ المشاريع الرئيسية	مجال التدخل	التغطية الجغرافية
برنامج الشبكة الأقاليمية لتنمية الموارد البشرية في التعاونيات؛ إصلاح هيكلي من خلال تحسين السياسات و التشريعات الإنمائية التعاونية	التنمية التعاونية	بوركينا فاسو، السنغال، غامبيا، غينيا، مالي، موريتانيا، النيجر، ودول أخرى

٢-٣-٢ برنامج وظائف من أجل إفريقيا

ومتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن في آذار/ مارس ١٩٩٥، قامت منظمة العمل الدولية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستحداث برنامج وظائف من أجل إفريقيا كإستراتيجية إنمائية متماسكة بديلة غرضها الصريح تعظيم مضمون العمالة في النمو وكفالة وصول الفقراء إلى فرص العمل المنتجة.

وبناء عليه، تمثلت أهداف برنامج وظائف من أجل إفريقيا فيما يلي:

- توفير إطار سياسات عامة بديلة من أجل النمو الكثيف العمالة؛
- وتصميم برنامج عمل من أجل خلق الوظائف يرمي إلى تخفيف حدة الفقر.

وصل تنفيذ البرنامج إلى ذروته في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، عندما أنهيت المرحلة الأولى منه محققة نتائج إيجابية ملموسة في عدد من البلدان. وقد أوضحت تجربة البرنامج، جنبا إلى جنب مع أنشطة أخرى لمنظمة العمل الدولية في الميدان، أن نهج "نموذج واحد مناسب للجميع" إزاء تخفيف حدة الفقر غير قابل للاستدامة في جميع البلدان. والقيام بتقييم لبيئة السياسات العامة في البلد والهياكل المؤسسية والعمليات التشاركية، شرط مسبق ضروري للتدخل الفعال. ونصف أدناه ثلاثة سيناريوهات محتملة.

"١" *بلدان لديها سياسات محابية للفقراء وهياكل مؤسسية قوية وعمليات للتشاور قائمة على المشاركة*: ثمة دليل يشير إلى أنه حيثما تكون السياسات المحابية للفقراء موضع تنفيذ بالفعل، فإن مهمة كفالة تشكيل السياسات المتعددة المستويات والمتكاملة أساسا لسياسة اقتصادية كلية تكون أقل صعوبة وتفضي فيما يحتمل إلى نتائج تتعلق بتخفيف حدة الفقر. وعلاوة على ذلك، فحيثما تكون المؤسسات القوية الخاصة بالتشاور القائم على المشاركة ناضجة وحيثما تشمل عملية صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية جميع أصحاب المصلحة والفعاليات، فإنه يعترف بأن السياسات الناتجة عن تلك الترتيبات شرعية وتحظى بالتأييد.

"٢" *بلدان لديها سياسات محابية للفقراء ولكن لديها هياكل وعمليات مؤسسية ضعيفة من أجل التشاور القائم على المشاركة*: كانت النتائج غير فعالة وتفتقد إلى توافق آراء وشرعية على الصعيد الوطني في البلدان التي وضعت فيها سياسات محابية للفقراء ولكن كانت الهياكل والعمليات المؤسسية الموجودة لديها من أجل التشاور ضعيفة.

"٣" *بلدان ليس لديها سياسات محابية للفقراء ولا هياكل وعمليات مؤسسية من أجل التشاور القائم على المشاركة*: تنزع البلدان في هذه المجموعة إلى أن تكون أكثر عرضة للتضرر من الأزمات الاجتماعية والنزاعات المسلحة. وقد ساءت أزمة الفقر في تلك البلدان التي أصبحت أكثر اعتمادا على الدعم الخارجي لتلبية حاجاتها الأساسية.

انبنى الأساس المنطقي لإطار سياسات برنامج وظائف من أجل إفريقيا على الحاجة إلى بذل جهود متسقة ومتكاملة وحسنة التنسيق للنهوض بالنمو الاقتصادي المدفوع بالاستثمار في إفريقيا عن طريق حشد جميع أصحاب المصلحة من خلال عملية تشاركية

وتشاورية لصنع السياسات وتنفيذها. وكان الهدف من ذلك كفالة رسم استراتيجيات إنمائية تعالج بشكل مباشر إلى حد كبير حاجات الجماعات المهمشة والمستبعدة بحيث تنهض بالنمو الجامع.

ونتيجة لبرنامج وظائف من أجل إفريقيا، يتزايد اعتراف الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بأن الاستراتيجية والنهج البرنامجيين بشأن اتباع سياسات نمو محابية للفقراء ومساندة للاستخدام تعتبر إطارا إنمائيا هاما لإفريقيا. وتكتسب دعوة البرنامج إلى سياسات شاملة ومتكاملة ومتلاحمة وبناء القدرات على مناصرة السياسات العامة بدلا من المبادرات المخصصة، والمرتكزة على مشاريع، والمجزأة، تأييدا بالنظر إلى اتباع عمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر لنهج مماثلة. وترد أدناه بعض نماذج أنشطة معينة تم الاضطلاع بها في إفريقيا.

- استعراض حالة الفقر ووضع العمالة كأساس لصياغة سياسة وطنية للعمالة والفقر؛
- تضمين شواغل العمالة في جوهر السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، وذلك في الأغلب فيما يتعلق بعمليات ورقات استراتيجية الحد من الفقر؛
- تعزيز التكامل الإقليمي باعتباره إطارا فعالا للنهوض بسياسات عمل واستخدام متلاحمة ومتماسكة، وذلك على سبيل المثال من خلال القيام بدراسات بشأن تجانس سياسات العمالة والتشريعات العمالية وتقديم الدعم للمصارف المركزية من أجل إنشاء قواعد بيانات عن مؤسسات التمويل البالغ الصغر وأدائها؛
- بناء قاعدة معارف منظمة العمل الدولية وتسهيل نشر الخبرات الوطنية والدولية التي جمعتها من خلال مشاريعها وبرامجها من أجل تحسين نوعية خدماتها الاستشارية للعناصر المكونة لها؛
- دعم المشاريع التجريبية لتعزيز القدرة الاستهدافية لبرامج منظمة العمل الدولية ؛
- وبناء قدرات الشركاء الاجتماعيين على القيام بدور فعال في المناصرة.

يحدد تقرير التقييم النهائي عن البرنامج[2] عدداً من نقاط الضعف في تنفيذه، بما في ذلك عدم كفاية الاهتمام بقضايا الفوارق بين الجنسين، والمشاكل المتصلة بالرصد والتقييم، وعدم ملاءمة بناء القدرات، وسوء البناء المؤسسي للبلاد وانتمائه لأصحاب المصلحة. وتضمنت الصعوبات المفاهيمية والتصميمية نقص الاتساق في تحديد الأهداف، مما أفضى إلى توقعات مختلطة.

وكمتابعة لتوصيات التقييم المستقل للمرحلة الأولى من برنامج وظائف من أجل إفريقيا، وضعت منظمة العمل الدولية مشروع إطار للسياسات العامة والمنطق للمرحلة الثانية، تم اعتماده في الاجتماع الثلاثي شبه الإقليمي للمنظمة بشأن "رؤية جديدة من أجل الوظائف في إفريقيا"، الذي عقد في أديس أبابا في ٢٠-٢١ شباط/ فبراير ٢٠٠٣. وقد جمع الاجتماع بين وفود ثلاثية من إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا وغانا والكاميرون ومالي ومصر والمغرب ونيجيريا. كما شارك في الاجتماع الأمين العام لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية واتحاد أصحاب العمل لعموم إفريقيـا.

[2] أنظر:
UNDP/ ILO: Jobs for Africa: *Poverty reducing employment strategies for Africa (JFA-PRESA)*- Terminal evaluation report, May-June 2001 (Geneva, ILO, 2002)

توصيات الاجتماع الثلاثي شبه الإقليمي لمنظمة العمل الدولية
بشأن رؤية جديدة من أجل الوظائف في إفريقيا

وافق المشتركون على أنه ينبغي للبلدان الإفريقية أن:

١- تعتمد رؤية جديدة من أجل الوظائف في إفريقيا تستند إلى الأطر الاستراتيجية التالية:

- النهوض باستراتيجيات إنمائية استباقية وبأطر إنمائية متماسكة؛
- النهوض بنمو يستوعب الأيدي العاملة ويحد من الفقر؛
- النهوض بالتشاور القائم على المشاركة بشأن صنع السياسات الإنمائية الوطنية؛
- النهوض بالنمو الجامع؛

٢- تعمل على تفعيل الرؤية الجديدة استنادا إلى المبادئ التالية:

- تمكين الدولة من صياغة هذه الرؤية وتنفيذها؛
- كفالة أوسع مشاركة من أجل مؤازرة الاستمرارية في تنفيذ هذه الرؤية؛
- ينبغي أن يصبح الاستخدام بمثابة علامة قياس لجميع السياسات الإنمائية الوطنية؛
- خطط إنمائية جامعة إلى حد أكبر.

وأوصت الوفود، استنادا إلى ما سبق، بما يلي:

- ينبغي أن برنامج أعمال خلق العمالة على أعلى مستوى في الدولة. إن مشاركة رؤساء الدول والحكومات في ذلك ضرورية لكفالة إيلاء الأولوية للعمالة في السياسات الإنمائية؛
- الرؤية الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية حاسمة الأهمية في النهوض ببرنامج العمالة؛
- إيجاد بيئة سياسية معاونة لمشاركة المواطنين تعتبر وسيلة فعالة لإنجاز خطط تنمية سليمة؛
- يستلزم إطار السياسات الشاملة الجديد المطلوب للنهوض ببرنامج العمالة إطارا مؤسسيا وطنيا قويا مبنيا على الاستمرارية والحوار الاجتماعي؛
- ينبغي للحكومات، علاوة على أصحاب المصلحة الآخرين (العمال، وأصحاب العمل، والمجتمع المدني، والجامعات ومؤسسات البحوث) أن تشارك في صياغة السياسات الإنمائية وتنفيذها حتى يمكن إيجاد سياسات جامعة؛
- بناء/ تقوية قدرة العمال وأصحاب العمل وأصحاب المصلحة الآخرين على المشاركة بنشاط وفعالية في رسم السياسات الوطنية وتنفيذها وتعبئة الموارد؛
- ينبغي أن تعمل الرؤية الجديدة من أجل الوظائف في إفريقيا على دفع العملية التي استهلها برنامج وظائف من أجل إفريقيا قدما، استنادا إلى تجارب الماضي والحاجة إلى تضمين العمالة في صلب جميع السياسات والبرامج الحكومية.

وقد التزمت الوفود بالنهوض بالرؤية الجديدة من أجل الوظائف في إفريقيا وطلبت من منظمة العمل الدولية:

- أن تعمل عن كثب مع الشركاء الإنمائيين للنهوض بالرؤية ودمج العمالة كهدف رئيسي لمساعداتهم وأطرهم واستراتيجياتهم؛
- مواصلة بحوثها في مجال السياسات، وخدماتها الإرشادية، ونشر النتائج، والتعاون التقني وتعبئة الموارد من أجل الاستخدام في إفريقيا.

٢-٣-٣ دعم منظمة العمل الدولية للعقد الإفريقي للمعوقين

أعلنت الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ في الاجتماع السادس والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية المعقود في تموز/ يوليه ٢٠٠٠ على أنها العقد الإفريقي للمعوقين. واستحثت الدول الأعضاء على تمكين المصابين بمواطن إعاقة على زيادة مشاركتهم في الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية. كما طلب من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تدعم العقد. وبناء عليه، فإن برنامج

منظمة العمل الدولية للمعوقين (في إطار البرنامج المركزي الدولي بشأن المعارف والمهارات والقابلية للاستخدام) تضمن بين أنشطته لفترة السنتين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ تقديم الدعم للعقد وأهدافه المحددة بشأن التخفيف من حدة الفقر بين المعوقين وأسرهم.

وفي عام ٢٠٠٢، قام برنامج المنظمة للمعوقين، بالتعاون مع مكتب المنظمة في أديس أبابا وبدعم مالي من المكتب الإقليمي لإفريقيا، بتقديم العون إلى أمانة منظمة الوحدة الإفريقية والمعهد الإفريقي لإعادة التأهيل التابع لها لتنظيم مؤتمر لعموم إفريقيا بشأن العقد، تم انعقاده في الفترة من ٤ إلى ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٢ في أديس أبابا. وقد جمع المؤتمر ما بين زهاء ٦٥ ممثلا للحكومات ومنظمات المعوقين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الوحدة الإفريقية والمعهد الإفريقي لإعادة التأهيل. واعتمد المشتركون خطة عمل من أجل العقد تم التصديق عليها في الدورة العادية الثامنة والثلاثين لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية في تموز/ يوليه ٢٠٠٢، وهي تتضمن أهدافا تتعلق بتدريب المعوقين واستخدامهم .

وقد عقد مؤتمر استشاري إقليمي إفريقي في أيار/ مايو ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ لإنفاذ خطة العمل. وقد بحث المؤتمر أفضل وسيلة يمكن بها إدماج شواغل الإعاقة في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا. وبناء على طلب من حكومة جنوب إفريقيا، قام مكتب منظمة العمل الدولية الإقليمي لإفريقيا بتقديم دعم مالي يغطي نفقات المشتركين. وشارك برنامج منظمة العمل الدولية بشأن المعوقين في المؤتمر بهدف تحديد أنشطة محددة للعقد يتم دعمها في إطار أهداف الخطة بشأن تدريب المعوقين واستخدامهم وتمكينهم.

وقام البرنامج، كمساهمة في العقد وفي المناقشات الدائرة حول معالجة حاجات المعوقين في إطار إستراتيجيات الحد من الفقر، وبخاصة في البلدان الإفريقية، بإعداد ورقة مناقشة بعنوان "*استراتيجيات الإعاقة والحد من الفقر: كيفية كفالة حصول المعوقين على عمل لائق ومنتج كجزء من عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر*". وتم التخطيط خلال تلك السنة لعقد حلقات عمل لإشراك مديري المكاتب شبه الإقليمية ومكاتب المناطق التابعة للمنظمة والإخصائيين العاملين فيها في المناقشات، والتماس استجابة من منظمة العمل الدولية على الصعيد القطري.

٢-٣-٤ النهوض بتشغيل الشباب

يعتبر توفير الاستخدام اللائق والمنتج للشباب أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدت في قمة الألفية في عام ٢٠٠٠. وتقوم منظمة العمل الدولية بدور رائد في تنفيذ هذه الأهداف.

تشارك السنغال ومصر وناميبيا في شبكة تشغيل الشباب في إفريقيا، وأعربت بلدان كثيرة أخرى عن اهتمامها بالحصول على مساعدة من منظمة العمل الدولية فيما تبذله من جهود في هذا المجال. وقد كانت السنغال نشطة على وجه الخصوص على الصعيدين السياسي والتنفيذي على حد سواء، حيث كانت قد شاركت في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تشغيل الشباب[3] جنباً إلى جنب مع ١٠٦ دولة أخرى مشاركة في تبني القرار، والذي اعتمد في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢. ويجري التخطيط للقيام بمشاريع في السنغال تعمل، على سبيل المثال، على إشراك روابط الشباب في تحسين وصيانة الطرق الفرعية الريفية باستخدام طرائق كثيفة العمالة.

[3] أنظر : A/RES/57/165

وقد حظيت شبكة تشغيل الشباب بتأييد قوي من الحكومات الإفريقية وأعضاء فريقي العمال وأصحاب العمل في مناقشات مجلس الإدارة في آذار/ مارس ٢٠٠٣، حيث طالبوا بزيادة أنشطة منظمة العمل الدولية في هذا الميدان بدعم تمويلي من الموارد العادية ومن موارد من خارج الميزانية على حد سواء.

تتضمن الخدمات الإرشادية وأنشطة التعاون التقني التي تقدمها منظمة العمل الدولية بعدا رئيسيا بشأن تشغيل الشباب: وبعضها يحدد الشباب بوصفهم مستفيدين محددين، في حين يعترف البعض الآخر منها بالشباب كمجموعة هامة في إطار الهيكل الديموغرافي العام. ويجري تنفيذ مشاريع منظمة العمل الدولية وخدماتها الإرشادية في ضرب من الميادين التقنية والتي لها تأثير خاص على الشباب، أو يعتزم القيام بها، في أوغندا وبوروندي وتونس وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا وزامبيا والسنغال وسيراليون وكينيا ومصر والمغرب وموريشيوس وناميبيا ونيجيريا.

قدمت منظمة العمل الدولية دعما تقنيا لاجتماع هام لثماني بلدان إفريقية[4]، دعا إلى إدماج استخدام الشباب بدرجة أكبر في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وإنشاء وحدات للاستثمار العمومي والاستخدام داخل وزارات المالية لكفالة تعظيم ما يترتب على القرارات الاستثمارية من تأثير على الاستخدام، مع التركيز بوجه خاص على الشباب .

٢-٣-٥ التعمير والاستثمارات كثيفة العمالة

الاستجابة للأزمات

تشمل الأزمات ما يقع من كوارث وأحداث أخرى التي تعمل بشكل وخيم على تصديع أداء المجتمع، وتسبب خسائر بشرية ومادية وبيئية واسعة المدى تتجاوز قدرة البلاد على التصدي لها باستخدام مواردها الذاتية. وفي هذه الحالات، يتطلب الأمر تدابير استثنائية أو تدخلات خارجية لدعم جهودها للتصدي. وكثيرا ما تكون القابلية للتضرر من الأزمات ناتجة عن عوامل تشمل الفقر، والاكتظاظ السكاني، والفرص الاقتصادية غير المتساوية، وغياب الحوار الاجتماعي، ونقص الموارد والخدمات الأساسية.

يواجه عدد كبير جدا من الدول الأعضاء من إفريقيا في منظمة العمل الدولية بعض أنواع الأزمات- النزاعات المسلحة، والكوارث الطبيعية، والأزمات الاقتصادية، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أو أي توليفة من هذه الأزمات. ولذلك فمن المحتم أن يكون لدى منظمة العمل الدولية آليات مناسبة لمساعدة الهيئات المكونة لها في هذه البلدان. وبالتالي، تعتبر الوقاية من الأزمات ومواجهتها مجال أولوية لعمل المنظمة في إفريقيا.

أنشئ البرنامج المركزي الدولي بشأن الاستجابة للأزمات والتعمير داخل إدارة الانتعاش والتعمير في مكتب العمل الدولي في عام ١٩٩٩، اعترافا بحقيقة أن الأزمات الناجمة في كثير من البلدان عن الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الانهيار الاقتصادي أو التغيير السياسي المفاجئ أصبحت جزءا من الحياة اليومية. ومن شأن ذلك أن يخلق بوضوح تهديدات وخيمة للعمل اللائق وغيره من أهداف منظمة العمل الدولية. وأحد الأهداف الرئيسية للبرنامج المركزي الدولي بشأن الاستجابة للأزمات والتعمير أن يساعد الهيئات المكونة للمنظمة على أن تصبح أفضل استعداداً للتصدي لتلك الحالات بطريقة شاملة وحسنة التوقيت وفعالة. ويمكن تحقيق ذلك، من بين جملة أمور، من خلال تحسين

[4] اجتماع فريق خبراء للأمم المتحدة بشأن إدماج استخدام الشباب في سياسات الاستثمار العامة وإطار ورقات استراتيجية الحد من الفقر، واجادوجو، ٣-٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢

تصميم وتنفيذ برامج من أجل النهوض بفرص الاستخدام، علاوة على مواصلة السعي من أجل أهداف الحوار الاجتماعي والحماية الاجتماعية والحقوق والمبادئ الأساسية في العمل، مع استكمالها بتدابير أخرى تناظر الحاجات المحلية. وإداركا بأن المرأة كثيرا جدا ما تتأثر بشكل أشد بحالات الأزمات من الرجل، فإن البرنامج المركزي الدولي يولي اهتماما خاصا بالفوارق بين الجنسين المعقدة التي ينطوي عليها ذلك. كما تحظى الصلات المعقدة ما بين الإغاثة والانتعاش والتعمير والتنمية باهتمام خاص.

شبكة تشغيل الشباب

يوجد اليوم أكثر من مليار شخص تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٥ سنة، وهناك ما يقرب من ٤٠ في المائة من سكان العالم دون سن العشرين. ويعيش خمسة وثمانون في المائة من هؤلاء الشباب في البلدان النامية حيث يتعرض الكثيرون منهم خاصة للفقر المدقع. وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك نحو ٧٤ مليون شاب من الجنسين بدون عمل في أنحاء العالم، مما يشكل ٤١ في المائة من مجموع العاطلين عن العمل في العالم والبالغ ١٨٠ مليون شخص، ويعمل كثيرون آخرون من الشباب لساعات طويلة بأجر منخفض، مناضلين من أجل كسب عيشهم بالكاد في الاقتصاد غير المنظم. وهناك ما يقدر بنحو ٥٩ مليون شاب بين سن الخامسة عشرة والسابعة عشرة يمارسون أشكالاً خطرة من العمل. إن الشبان الذين يسعون بنشاط إلى المشاركة في عالم العمل من المرجح أن يزداد معدل بطالتهم بما يتراوح بين ضعفي وثلاثة أضعاف الأجيال الأكبر سناً.

في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، التقى أكبر تجمع من رؤساء الدول والحكومات في الأمم المتحدة في نيويورك في مؤتمر قمة الألفية الجديدة. وفي خلال هذه القمة، وكجزء من إعلان الألفية، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن تصميمهم على "وضع الاستراتيجيات وتنفيذها لإعطاء الشباب في كل مكان فرصة حقيقية للعثور على عمل لائق منتج". اقترح الأمين العام شبكته لعمالة الشباب:

" سأقوم، بالاشتراك مع رئيسي البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، بتجميع شبكة رفيعة المستوى لبحث السياسات العامة المتعلقة تشغيل الشباب وذلك بالاستفادة من الأكثر ابداعاً بين القادة في صناعات القطاع الخاص والمجتمع المدني والسياسات الاقتصادية لاستكشاف نهج مبدعة لمواجهة هذا التحدي الصعب. وسأطلب إلى هذه الشبكة المعنية بالسياسات العامة أن تقترح مجموعة توصيات أستطيع إبلاغها إلى قادة العالم في غضون عام واحد. وستشمل المصادر المحتملة للحلول شبكة الإنترنت والقطاع غير الرسمي، ولا سيّما ما تستطيع المشاريع الصغيرة الإسهام به لتوليد فرص العمل".

وفي النهاية خرج الفريق رفيع المستوى بشأن شبكة تشغيل الشباب برسالة سياسية مباشرة يمكن إيجازها في أربعة مبادئ:

- الصلاحية للعمل: الاستثمار في التعليم والتدريب المهني للشباب وتحسين أثر تلك الاستثمارات؛
- المساواة في الفرص: إعطاء الشابات نفس الفرص التي يحصل عليها الشبان؛
- استحداث المشاريع: تسهيل البدء بمشاريع جديدة وإدارتها بحيث تعطي مزيداً من فرص العمالة الأفضل للشابات والشبان؛
- خلق العمالة: وضع خلق فرص العمل في جوهر السياسة الاقتصادية العامة.

المصدر: الوثيقة GB286/ESP/5.

يجري الاضطلاع ببحوث بشأن أوجه مختلفة من الأزمات، وقد تم استحداث نطاق من الأدوات وأدلة التنفيذ الوثيقة الصلة للمساعدة في الاستجابة السريعة للأزمات. ويجري بناء القدرات داخل المنظمة وخارجها، وبذل جهود للمناصرة وتعبئة الموارد.

وتشمل الدراسات الحديثة العهد بخصوص الأزمات في إفريقيا بوجه خاص إنتاج ورقات عمل بشأن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والاستجابة للأزمات الأخرى في إفريقيا جنوب الصحراء، وتحديات النزاعات المسلحة والكوارث الطبيعية في إفريقيا. كما تم نشر حالتي دراسة عن استجابات المنظمة في أوغندا وموزامبيق كورقتي عمل.

قامت منظمة العمل الدولية بتنظيم حلقة عمل شبه إقليمية لبناء القدرات بشأن الاستجابة للأزمات في كيريب بالكاميرون في نيسان/ إبريل ٢٠٠١ لتقوية الوعي بالأزمات والمعارف التقنية لدى موظفي مكتب العمل الدولي والعمل على استنباط أساليب للتعاون من أجل تصميم وتخطيط وتنفيذ استجابات المنظمة لحالات الأزمات. وقد اتبع ذلك بتنظيم حلقات عمل لتدريب المدربين على الاستجابة للأزمات في مركز تورينو في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١. وفي نفس الوقت تقريبا، قام البرنامج المركزي بشأن الاستجابة للأزمات، بالاشتراك مع مكتب الأنشطة العمالية في المنظمة، برعاية حلقة عمل للنقابيين في سيراليون.

تم تشكيل برامج للمساعدة التقنية في إفريقيا في العديد من حالات ما بعد الأزمات، على المستويات الإقليمية وشبه الإقليمية والقطرية على حد سواء. فاستهل مشروع إقليمي بشأن الأطفال الجنود في بوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو بتمويل من حكومة الولايات المتحدة. وقد ركز المشروع في مرحلته الأولى على جمع البيانات بشأن حاجات الأطفال الجنود إلى إعادة الاندماج. وفي الوقت الراهن، تقوم منظمة العمل الدولية بصياغة المرحلة الثانية من هذا المشروع.

ويشارك مكتب العمل الدولي بنشاط في منطقة البحيرات الكبرى في البرنامج المتعدد البلدان لتسريح الجنود وإعادة إدماجهم الذي يقوده البنك الدولي، ويغطي أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، من جملة بلدان. وفي أعقاب انتهاء الأعمال القتالية في أنغولا، يتعاون المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة والمكتب الأنغولي لإعادة الاندماج الاجتماعي- المهني للمقاتلين السابقين، في مشروع خاص بتمويل من البرنامج المتعدد البلدان. وسيعمل المشروع الخاص على استهداف المقاتلين السابقين المعرضين للتضرر الموجودين في المقاطعات التي تضم عددا كبيرا من الجنود السابقين العائدين، ألا وهي هوامبو وبنغيلا وبيه وكوانزا سول وهويل.

ويهدف المشروع إلى توفير المعلومات ودعم الإنتاج الزراعي والقيام بأعمال تدريب وبتدخلات تجريبية في مجال العمالة يمكن تطبيقها بعد ذلك بشكل أكثر منهجية في إطار برنامج أنغولا لتسريح الجنود وإعادة إدماجهم الذي بدأ في عام ٢٠٠٣. والمشروع الخاص مصمم كعملية تنفيذ سريعة الانطلاق تعالج أنشطة محددة من أجل المستفيدين المستهدفين، أو أنشطة تساعد المعهد الأنغولي لإعادة الاندماج في إقامة دعائم برنامج تسريح الجنود وإعادة إدماجهم وإدارته. وسيتم إعادة إدماج المقاتلين السابقين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية في سياق عودة أكثر من ٢ مليون مدني مشرد واستهلال خطط الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الأوسع مدى. وتواجه الحكومة وشركاؤها بتحديات هائلة في محاولة المساعدة على إعادة إدماج هذه الأعداد الهائلة من السكان المتضررين من الحرب.

تضطلع منظمة العمل الدولية بأعمال تمهيدية من أجل برنامج إعادة إدماج المقاتلين السابقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يموله البنك الدولي، وتقوم في الوقت الراهن بتنفيذ المرحلة الأولى منه. وهذه هي المرة الأولى التي يدرج فيها الأطفال الجنود صراحة في جماعة مستهدفة من مشروع لإعادة الإدماج تضطلع به منظمة العمل الدولية.

وقد ساهمت المنظمة، في إطار برنامج وظائف من أجل إفريقيا، في الإعداد لإطار عمل طارئ لتوليد العمالة والدخل في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١. وقد صدق اجتماع ثلاثي على هذا البرنامج الذي يعتبر أساسا استراتيجيا لإدماج قضايا العمالة في العملية الجارية الخاصة بورقات استراتيجية الحد من الفقر.

وفي أعقاب الزلزال الذي وقع في جوما بجمهورية الكونغو الديمقراطية، شاركت منظمة العمل الدولية، جنبا إلى جنب مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، في بعثة نظمها مكتب منع وقوع الأزمات والانتعاش منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تهدف إلى رسم أنشطة من شأنها أن تساعد في التعمير وتقليل تعرض السكان للتضرر من الزلازل مستقبلاً. وتم صياغة مشروع يستند إلى الأيدي العاملة لكي يتابعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعملية لجمع الأموال.

وفي سيراليون، حظى اقتراح ببرنامج عن "الاستخدام من أجل السلام في سيراليون" بتأييد قوي من الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، وهو يغطي مهارات التدريب المتصلة بفرص سوق العمل من أجل العمل للحساب الخاص؛ وخدمات دعم نشاط الأعمال المفصلة حول إنشاء وكالات تنمية اقتصادية محلية؛ ومشاريع إعادة اندماج للمعوقين والشباب. وقد بدأت المنظمة منذ نيسان/ إبريل ٢٠٠١، وبأموال للتشغيل المبدئي من صندوق العمل السريع التابع لها، في تنفيذ أنشطة لتشغيل الشباب وخدمات العمالة في البلاد. ووفرت منظمة العمل الدولية في الكونغو مدخلات تقنية لتنفيذ مكون التدريب المهني في مشروع مشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة بشأن إعادة إدماج المقاتلين السابقين وجمع الأسلحة الصغيرة. كما ساعدت في رسم وتنفيذ مكون يستند إلى العمل في إطار برنامج إعادة الإعمار وسبل الرزق الذي يموله البنك الدولي.

عقد اجتماع ثلاثي في دوالا بالكاميرون بشأن برنامج يستند إلى العمالة في سياق الإعمار اللاحق للنزاعات من أجل أنغولا وبوروندي وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو.

وفي إثيوبيا، اضطلعت منظمة العمل الدولية ببعثة تقييم استجابة للجفاف، أسفرت عن تقرير ومقترحات برنامجية (*إثيوبيا: الاستجابة للجفاف مع التركيز على الاستخدام وسبل الرزق، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠*). واشتمل الدعم المقدم على مكون للتمويل الصغير جدا ممول من صندوق العمل السريع التابع إلى البرنامج المركزي بشأن الاستجابة للأزمات.

وفي أعقاب طلب من الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة، اضطلعت منظمة العمل الدولية ببعثة صياغة برنامج لدعم الانتعاش الاقتصادي وخلق فرص العمل وتقديم الدعم لإضفاء اللامركزية. واجتذب مشروع للنهوض بالانتعاش الاقتصادي تمويلا من هيئة التعاون الإيطالية (١,٤ مليون دولار) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٠٠٠ ٤٠٠ دولار). وفي خلال ما يقرب من سنة من التنفيذ، أنجز البرنامج نتائج هامة من حيث خلق فرص العمل وتدريب السلطات المحلية، وإعادة تأهيل الطرق وشبكات الصرف باستخدام التقنيات المستندة إلى العمالة التي مكنت من ضخ الأموال في الاقتصادات المحلية من خلال الأجور. وتم تدريب هيئة الطرق الصومالية، وهي المؤسسة المحلية لإعادة تأهيل الطرق، على التعاقد على تشغيل المجتمعات المحلية بحيث تستطيع التعاقد مع لجان التنمية القروية على أشغال إعادة التأهيل .

مثلت مفاوضات السلام بين الحكومة السودانية وحركة تحرير شعب السودان التي دارت في ماشاكوس بكينيا فرصة سانحة للإعداد لإعادة التأهيل والانتعاش فيما بعد الأزمة. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، شاركت منظمة العمل الدولية في بعثة مشتركة بين الوكالات لمساعدة الفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في وضع استراتيجية متماسكة لمعالجة الاحتياجات الخاصة للنازحين داخليا. وقد قدمت مقترحات بشأن إعادة تأهيل

وتطوير مراكز التدريب المهني في غرب كوردفان، وتعمير الطرق والجسور بالاستناد إلى الأيدي العاملة.

تم رسم برنامج لإنعاش العمالة وتقليل القابلية للتضرر اقتصاديا في موزامبيق بهدف تدعيم القدرة الوطنية على مواجهة تحديات العمالة الناجمة عن الفيضانات؛ وكفالة النظر في البعد المتعلق بالاستخدام في سياسات وبرامج التعمير وإعادة التأهيل التي تم رسمها في أعقاب الفيضانات؛ وللنهوض بإحياء الاقتصادات المحلية. وقد بدأ جزء من هذا البرنامج، في منطقة تشوكوي، قرابة نهاية عام ٢٠٠٠ بتمويل أولي من صندوق العمل السريع التابع للبرنامج المركزي الدولي بشأن الاستجابة للأزمات. وقد ركز هذا الجزء على إعادة تأهيل الأسواق ومكاتب العمل المحلية، والتدريب المهني، ومجموعة من مشاريع التنمية المحلية الصغيرة الحجم. ويوفر المشروع نموذجا للتنمية المستدامة، وقد أعربت وزارة العمل في موزامبيق عن تقديرها لإنجازاته في معرض عن المشروع أقيم بالاقتران مع الدورة التاسعة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي.

أقرت منظمة العمل الدولية أربعة مشاريع تستخدم تمويلا من مواردها الخاصة في الجنوب الإفريقي، ومنطقة البحيرات الكبرى، وغرب إفريقيا (سيراليون وغينيا بيساو) والقرن الإفريقي. وهذه المشاريع قيد الإعداد؛ وتهدف إجمالا إلى تقليل قابلية السكان المتأثرين بالأزمة للتضرر من الكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان، وتدعيم قدرة منظمة العمل الدولية على الاستجابة للأزمات واتضاح دورها فيها، واجتذاب تمويل خارجي إضافي للأنشطة التي تبادر بها المنظمة لخدمة برنامج العمل اللائق.

برنامج الاستثمار كثيف العمالة

نصف أدناه أهداف السياسات التي وضعها برنامج الاستثمار كثيف العمالة التابع لمنظمة العمل الدولية والتي قبلتها الكثير من الجهات المانحة والحكومات بشكل واسع.

وضع السياسات وبناء القدرة المؤسسية: ويشمل ذلك إنشاء وحدات لسياسات العمالة والاستثمار على مستوى التخطيط للاستثمار، لفحص الكيفية التي يؤخذ بها توليد العمالة في الاعتبار في عملية صنع القرارات بشأن تخصيص الموارد واستخدامها في ظل برنامج الاستثمار العمومي (على سبيل المثال، في أوغندا وناميبيا، وسيليهما عما قريب السنغال والكاميرون ومالي).

تنمية المقاولين المحليين من أجل قيام القطاع الخاص بتنفيذ الأشغال العمومية المستندة إلى الأيدي العاملة: ويركز هذا الهدف على المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص القائمة على خطوط التماس ما بين القطاعين المنظم وغير المنظم. ويتطلب تنفيذ الاستراتيجية: "١" كفاءة أكبر من خلال التدريب أثناء العمل للتدليل عمليا على التكنولوجيا المستندة إلى الأيدي العاملة، علاوة على ما يتم من خلال برامج تدريب مخصصة للقائمين على تشغيل القطاع الخاص وللعناصر الفنية في الحكومة المنخرطين في الأشغال العامة؛ "٢" إدخال العمل بتدابير إدارية وتنظيمية ومالية لتسهيل تشغيل نظام يشمل مقاولين صغار من القطاع الخاص ولكفالة توافر الموارد والأسواق الملائمة أمام الجهات المشغلة في القطاع (المهندسين الاستشاريين، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة). ويجري تنفيذ برامج تنمية المقاولين المحليين، أو يجري استحداثها، في الكثير من البلدان، مثل زامبيا وغانا والكونغو ومدغشقر. كما يعمل برنامج الاستثمار كثيف العمالة على النهوض بتنظيم الحوار بين الشركاء الاجتماعيين المنخرطين في الأشغال العامة، وعلى سبيل المثال أولئك الذين يمثلون منشآت التعمير المحلية الصغيرة وعمال البناء.

التعاقد مع المجتمع المحلي: والهدف من ذلك تحسين سبل وصول السكان المحرومين إلى الموارد الإنتاجية والخدمات الاجتماعية الأساسية والنهوض بمبادئ التنظيم والتفاوض في القطاعات الريفية والحضرية غير النظامية والضعيفة التنظيم. ويتم الاضطلاع بذلك في إطار "التعاقد مع المجتمع المحلي" الذي يقوم الشركاء في إنجاز المشاريع بالتفاوض بشأنه والاتفاق عليه. وبذلك تصبح المجتمعات المحلية المستفيدة

شريكة كاملة وفعالة في تحديد مخططات الاستثمار المجتمعية وتخطيطها وتنفيذها وصيانتها. وتشمل الأشغال المجتمعية القيام باستثمارات منتجة في المناطق الريفية، مثل مرافق الري في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزراعة الغابات في مالي، والاستثمارات المجتمعية في المناطق الحضرية، مثل الأسواق والطرق والأشغال الصحية في توجو وجمهورية تنزانيا المتحدة. وقد تم إعداد برنامجين متعددي القطاعات لتقليل حدة الفقر تابعين لبرنامج الاستثمار كثيف العمالة في الكاميرون ومالي بتمويل مشترك من برنامجي ورقات إستراتيجية الحد من الفقر والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

النهوض بمعايير العمل وثيقة الصلة يعتبر أولوية عالية في إطار جميع برامج الاستثمار كثيف العمالة. وتتعلق المعايير على وجه الخصوص بالقضاء على عمل الأطفال والعمل الجبري، وعدم التمييز (مع التركيز على الفرص المتساوية للنساء)، والحد الأدنى للأجر، وتعويض العمال عن الإصابات المهنية، والسلامة والصحة، والحق في التنظيم. ويمكن إدخال العمل بضمانات لكفالة ظروف العمل الحسنة في نظم العطاءات والعقود.

دعم برامج التعمير والانتعاش، بالتعاون مع برامج البرنامج المركزي الدولي بشأن الاستجابة للأزمات والتعمير، من خلال مخططات الاستخدام كثيفة الأيدي العاملة أو شبكات الأمان الاجتماعي أو برامج الأشغال العمومية الخاصة الأخرى الرامية إلى خلق الوظائف والأصول مباشرة بحسبما تقتضيه طبيعة الأزمة. وقد أقام برنامج الاستثمار كثيف العمالة في البلدان الناطقة بالفرنسية في إفريقيا تعاونا وثيقا مع AGETIP (صناديق اجتماعية مدعومة من البنك الدولي وتعمل في الوقت الحالي في ١٨ بلدا ناطقا بالفرنسية والبرتغالية)، وعلى وجه الخصوص بشأن تدريب المقاولين المعتمدين على الأيدي العاملة وبناء قدراتهم.

البرنامج الإقليمي لتحسين الإنتاجية في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي

أعرب رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في إعلانهم بشأن الإنتاجية الموقع في مابوتو في آب/ أغسطس ١٩٩٩ عن قلقهم إزاء انخفاض مستويات الإنتاجية، والافتقاد إلى رؤية وفهم مشتركين بشأن الإنتاجية، وعدم كفاية المعلومات عن نهج تحسين الإنتاجية، وانخفاض مستويات التعاون فيما بين الشركاء الاجتماعيين بشأن قضايا الإنتاجية.

وبناء عليه، تعهد رؤساء الجماعة برسم السياسات والاستراتيجيات الملائمة لتعزيز الإنتاجية. وأناطت أمانة قطاع العمالة والأيدي العاملة في الجماعة بوزراء العمل والشركاء الاجتماعيين العمل عن كثب مع منظمة العمل الدولية لتنفيذ الإعلان بشأن الإنتاجية. ووفرت مذكرة تفاهم بين الجماعة و منظمة العمل الدولية إطار عمل للتعاون في المستقبل بهذا الشأن. وفي أعقاب تقديم منظمة العمل الدولية لمساعدات تقنية، أقر اجتماع اللجنة الفرعية للجماعة بشأن العمالة والإنتاجية الذي عقد في بريتوريا بجنوب إفريقيا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ النهج الإقليمية التي تتبع لتنفيذ الإعلان.

وبناء عليه، طلبت اللجنة الفرعية إلى منظمة العمل الدولية أن تعد برنامجا لتحسين الإنتاجية. وتركز وثيقة البرنامج على إنشاء منظمة إنتاجية إقليمية تابعة للجماعة للتصدي لتنفيذ الإعلان بشأن الإنتاجية، وتنص على أنشطة البرنامج ونواتجه لفترة سنتين.

وكشفت دراسة عن الإنتاجية في البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أجريت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ عن أن الإقليم يواجه تحديات مشتركة تتطلب تدخلا متعدد البلدان. وباستثناء بوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا وموريشيوس التي تملك مراكز للإنتاجية، فإن بقية البلدان الأعضاء في الجماعة بصدد تشكيل مراكزها وتحتاج إلى مساعدة تقنية للحصول على موافقة الشركاء الثلاثيين بشأن نظم إدارة مراكز الإنتاجية، ووضعها القانوني، وتنميتها المؤسسية، وتزويدها بالموظفين، واستراتيجيتها في التوعية، واستدامتها المالية. وكمتابعة للمساعدة التقنية المقدمة من منظمة العمل الدولية، يعتزم تحويل مشروع مدته سنتين بشأن المنظمة الإنتاجية الإقليمية للجماعة إلى سلطة حكومية دولية كاملة الأبعاد بشأن تنمية الإنتاجية وشبكة فعالة لبرامج تحسين الإنتاجية.

تم تنظيم ثلاث حلقات عمل ثلاثية في عام ٢٠٠٢ في دوالا وداكار. وعقدت حلقتي عمل من أجل ١٦ بلدا بالتعاون مع المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو؛ وحلقة دراسية مشتركة بين منظمة العمل الدولية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة في واجادوجو عالجت ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وبرنامج الاستثمار كثيف العمالة، وتشغيل الشباب، شارك فيها أشخاص من بنن وبوركينا فاسو والسنغال والكاميرون والكونغو ومالي وموريتانيا والنيجر. واستمر برنامج الهياكل الأساسية كثيفة العمالة التابع لبرنامج تقديم الدعم الاستشاري وخدمات المعلومات والتدريب من أجل الاستخدام في إفريقيا، الممول من مجموعة مؤتلفة من الجهات المانحة، في التوسع في أنشطة التدريب وبناء القدرات على تخطيط الأشغال المستندة إلى الأيدي العاملة وتنفيذها في الكثير من البلدان الإفريقية (بوتسوانا وزمبابوي وليسوتو وموزامبيق، من بين بلدان أخرى).

وتقدم منظمة العمل الدولية الدعم إلى البلدان الناطقة بالبرتغالية (أنغولا والرأس الأخضر وساوتومي وبرنسيب وغينيا بيساو وموزامبيق) بموجب هذا الهدف بالدرجة الأولى من خلال برنامج ورقات استراتيجية الحد من الفقر الإقليمية الممولة من البرتغال بشأن النهوض بالعمالة في البلدان الإفريقية الناطقة بالبرتغالية. وتركزت التدخلات في غرب وشرق إفريقيا على المستوى الاقتصادي الكلي في سياق شراكة موسعة مع وزارات العمل والوزارات التقنية، ووزارات الاقتصاد والمالية، والشركاء الإنمائيين، ومؤسسات بريتون وودز، والشركاء الاجتماعيين والمؤسسات الإقليمية. وقد تم تقديم الدعم بالدرجة الأولى إلى الحكومات في صياغة شريحة العمالة من ورقات استراتيجية الحد من الفقر وإعادة توجيه الاستثمارات صوب خلق فرص العمل.

٢-٣-٦ تنمية المنشآت والتنمية التعاونية

اعتمدت الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي توصية جديدة بشأن التعاونيات (رقم ١٩٣) لإرشاد الدول الأعضاء فيما تبذله من جهود للنهوض بالعمل اللائق من خلال التعاونيات. وتم تقديم مشورة بشأن تحسين تشريعات وسياسات التعاونيات إلى إريتريا وبوروندي وجنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي وغينيا بيساو. واعتمدت جمهورية إفريقيا الوسطى خطة عمل للنهوض بتنفيذ الأعمال التعاونية؛ واعتمدت رواندا سياسة وطنية للنهوض بالتعاونيات وتنخرط في مناقشات بشأن تحديد الإطار القانوني المتجانس للمنشآت والتعاونيات.

العمل اللائق من أجل الحد من الفقر في غانا

يصنف أربعة من كل عشرة غانيين على أنهم فقراء وفقا لمسح لمستويات المعيشة في غانا. وبالتالي أعلن أن الحد من الفقر يعتبر قمة أولويات التنمية الوطنية. ويتركز الفقر في غانا في زراعة الكفاف التي يعتمد عليها ٦٠ في المائة من الفقراء، والاقتصاد غير المنظم الذي يقتنص منه ٢٥-٣٠ في المائة من الفقراء وسيلة رزق ضئيلة. ويتفشى العجز في العمل اللائق في الاقتصاد غير المنظم الذي أصبح مصيدة للفقر بالنسبة لمعظم الناس المعتمدين عليه. وتعني الإنتاجية البالغة الانخفاض في المنشآت غير النظامية دخلا منخفضا جدا وغير مستقر.

وقد تبنت غانا، بدعم من مجتمع المانحين، استراتيجية غانا للحد من الفقر كإطار لكفالة اتساق السياسات ومساندتها عن طريق المخصصات من الموارد. ويستهدف من الاستراتيجية أن تكون إطارا شاملا لدعم النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وأحد العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الراهنة هو السعي إلى توافق آراء عريض القاعدة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات العمال والشركاء الإنمائيين. وتفتقد الاستراتيجية الراهنة إلى إشارة صريحة ومتماسكة إلى العلاقات البينية الرئيسية بين الفقر والعمل اللائق. وكانت المشاورات بين الشركاء الاجتماعيين تتم حتى حينه بحسب الحاجة. ويخلق الاقتصاد غير المنظم تحديا من نوع خاص. وتحتاج الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية إلى بناء القدرات في تحليل السياسات ورسمها ورصدها لكي تستطيع القيام بدور أكثر فعالية.

ومنذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، تم دعم الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في غانا من خلال برنامج تجريبي للعمل اللائق تابع للمنظمة. ويعمل البرنامج على مساعدة الهيئات المكونة للمنظمة بواسطة تدعيم قدراتها على دمج العمل اللائق كهدف في السياسات والبرامج الوطنية. ويضم البرنامج التجريبي للعمل اللائق في غانا مكونين متآزرين: (١) التأثير على بيئة السياسات الاجتماعية-الاقتصادية بشأن الحد من الفقر بطرق تدمج نهجا للعمل اللائق في مجموعة متماسكة من السياسات الاجتماعية والاقتصادية؛ (٢) معالجة الحد من الفقر من خلال النهوض بالعمل اللائق في الاقتصاد غير النظامي.

وعلى الرغم من حجم الاقتصاد غير المنظم وأهميته كمصدر دخل لشريحة كبيرة من سكان غانا، فإنه لا يعالج بشكل صريح في السياسات والبرامج، بما في ذلك استراتيجية الحد من الفقر. ويعتبر ذلك فجوة كبرى، تسعى الهيئات المكونة للمنظمة جاهدة إلى سدها.

ويعتبر بناء قدرات الهيئات المكونة الوطنية وأصحاب المصلحة بشأن جميع أوجه تحليل سياسات واستراتيجيات الحد من الفقر ورسمها وتنفيذها ورصدها عنصرا رئيسيا في البرنامج من أجل كفالة شعور حقيقي بالانتماء وكفالة الاستدامة. ويحتاج كل من تغيير السياسات وبناء القدرات إلى وقت. ولذلك فستعمل الاستراتيجية الغانية على مساعدة الهيئات المكونة الوطنية لفترة أربع سنوات من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٦ .

تعزيز القدرة التنافسية في المغرب عن طريق النهوض بالعمل اللائق

ركز برنامج العمل اللائق من أجل المغرب الذي تقوم به منظمة العمل الدولية، باتباعه لنهج قطاعي، على قطاع النسيج والملابس الجاهزة- وهو قطاع بالغ الأهمية لتنمية البلاد ولكنه يواجه تحديات في الأسواق العالمية. ويولد القطاع، الذي يعتبر صناعة رئيسية في المغرب، ٣٩% من مجموع فرص العمل الصناعية. وفي عام ٢٠٠٠، استخدمت منشآت القطاع البالغ عددها ١٤٠٠ منشأة ما مجموعه ١٩٣ ٠٠٠ عامل، ٧١% منهم من النساء. كما ساهم بنسبة ١٥% من القيمة المضافة لقطاع الصناعة وولد ٣٤% من مجموع قيمة الصادرات المصنعة. ولذلك فإن صناعة النسيج والملابس الجاهزة، وهي صناعة كثيفة العمالة بدرجة مرتفعة وتحقق مكاسب رئيسية من الصادرات، لا تقوم فقط بدور اقتصادي هام وإنما بدور اجتماعي لا يبارى أيضا. ومع نهاية اتفاق الألياف المتعددة ودخول منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي حيز النفاذ، تعين على قطاع النسيج والملابس الجاهزة أن يواجه تحدي المحافظة على الميزة التنافسية وزيادتها. والشركاء الاجتماعيون للصناعة، جنبا إلى جنب مع الحكومة، عازمون على المحافظة على موقعهم في السوق وتقويته من خلال استراتيجية صناعية جديدة تعمل على دمج كل من البعد الاجتماعي لإعادة الهيكلة والارتقاء بالصناعة والمحددات الاجتماعية لقدرتها التنافسية. ويعمل برنامج العمل اللائق التجريبي على دعم هذه الجهود من خلال تسهيل المناقشات الثلاثية المدعمة بالمعلومات بشأن قضايا من قبيل الصلات بين الإنتاجية وظروف العمل؛ وسياسات وبرامج العمالة، بما في ذلك التدريب المهني ودور الشركاء الاجتماعيين في تصميمها وتنفيذها؛ وزيادة الاهتمام باحترام حقوق العمال وظروف العمل في الأسواق العالمية. وقد استكملت دراسة عن المحددات الاجتماعية للقدرة التنافسية لصناعة النسيج والملابس الجاهزة المغربية بالتشاور الوثيق مع الشركاء الاجتماعيين وناقشتها وصدقت عليها اللجنة التوجيهية للبرنامج في أيار/ مايو ٢٠٠٣. وأعدت اللجنة التوجيهية الثلاثية، بدورها، خطة عمل لاستراتيجية صناعية جديدة تدمج البعد الاجتماعي لإعادة الهيكلة والارتقاء بالصناعة مع المحددات الاجتماعية لقدرتها التنافسية. وكان من المتوقع أن يعتمد الشركاء الاجتماعيون خطة العمل هذه في اجتماع ثلاثي عالي المستوى في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

٢-٤ الهدف الاستراتيجي رقم ٣:
تعزيز تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية وإتاحتها للجميع

٢-٤-١ تحسين تغطية الضمان الاجتماعي وتوسيع نطاقها

تنطوي الحماية الاجتماعية على ثلاثة وظائف: تسهيل الحصول على السلع والخدمات الأساسية؛ والاضطلاع بسياسة وقائية نشطة ضد العواقب السلبية للمخاطر الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد؛ والنهوض بالفرص ("التمكين")، والتي تساهم كلها في السعي لتحقيق أهداف الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في إفريقيا وشتى مكونات الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا، بما في ذلك الأهداف الجامعة بشأن مكافحة جميع أشكال الفقر في كافة أنحاء القارة. ومن ثم فإن الكثير من أنشطة منظمة العمل الدولية في إفريقيا التي تجري في إطار الهدف الاستراتيجي الخاص بتوفير الحماية الاجتماعية للجميع تولي الأولوية للحد من الفقر.

تحقق تقدم هام في عدد من البلدان صوب الوفاء بالمؤشرات والأهداف المحددة لمنظمة العمل الدولية من أجل قطاع الحماية الاجتماعية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ وفترة السنتين الراهنة. وتشمل أبرز الإنجازات ما يلي:

- صدقت بنن وتونس وجنوب إفريقيا والرأس الأخضر وزامبيا وغانا وكينيا وليسوتو ومصر والمغرب ومدغشقر وملاوي على واحدة أو أكثر من اتفاقيات السلامة والصحة المهنيتين، أو حسنت تشريعاتها أو بدأت في استخدام مدونات سلوك وأدلة جديدة بشأن السلامة والصحة على المستوى التشغيلي؛
- حسنت بوتسوانا وجنوب إفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو ونيجيريا من تغطية إحصاءاتها بشأن الإصابات والأمراض المهنية؛
- أدخل العمل بسياسات وبرامج لتوسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي أو تحسينها في إثيوبيا وبنن وبوركينا فاسو وتونس وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا والرأس الأخضر وزمبابوي والسنغال وسيراليون وغابون وغانا وغينيا بيساو والكاميرون ونيجيريا؛
- أضطلع في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا باستقصاءات بشأن أمن الناس؛
- تم توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي ليشمل المستبعدين والفقراء في مالي.

ويوجد الآن، بفضل تدخلات منظمة العمل الدولية، إدراك للحاجة إلى تطبيق أحكام الاتفاقيات المتصلة بالضمان الاجتماعي. وقد تم تنفيذ برامج لإعادة تأهيل مؤسسات الضمان الاجتماعي، أو يجري تنفيذها بدعم من منظمة العمل الدولية، في السنغال وغابون والكاميرون. ففي السنغال، أفضى إصلاح نظام الضمان الاجتماعي إلى توسع في شكل "صندوق التضامن- العمالة - المعاشات". كما يتوخى القيام ببرامج للإصلاح، تتضمن توسيع نطاق التغطية، في العديد من البلدان الأخرى. وفي السودان، تقوم منظمة العمل الدولية بتنفيذ مشروع بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إعادة تأهيل مؤسسات الضمان الاجتماعي.

وقد تم تقديم المساعدة لمخططات الضمان الاجتماعي في العديد من البلدان لمعاونتها على تحليل النظم المالية والتنظيمية وحوسبة المعاملات الرئيسية. وتم القيام بعمليات تقييم اكتواري لمخططات الضمان الاجتماعي وتقديم الدعم لتنفيذ التوصيات.

يعتبر برنامج الاستراتيجيات والأدوات الخاصة بمكافحة الاستبعاد الاجتماعي والفقر أداة تنفيذية لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي ومد نطاق الحماية الاجتماعية إلى الاقتصاد غير المنظم والقطاع الريفي. ويركز البرنامج على التأمين الجزئي وهو مصمم

للنهوض بإضفاء الطابع الديمقراطي على نظم التأمينات، علاوة على المساواة في سبل الوصول إليها. وقد حصل البرنامج على تمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية وبلجيكا والبرتغال أجل مشاريع في ١١ بلدا.

كما عملت منظمة العمل الدولية، من خلال البرنامج المركزي الدولي بشأن السلامة والصحة في العمل والبيئة والمركز الدولي لمعلومات السلامة والصحة المهنيتين التابعين له، على التعجيل بالتصديق على المعايير وتعبئة الهيئات المكونة للمنظمة لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الظروف الخطرة في مكان العمل وحوله.

يجري تنفيذ مشروع "إيجاد العمل اللائق في القطاع غير المنظم من خلال العمل المشترك بين النقابات العمالية والتعاونيات" في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا. ويهدف المشروع إلى تحسين ظروف عمل ومعيشة عمال القطاع غير المنظم المحرومين من الحماية.

نهج الحماية الاجتماعية من أجل إفريقيا- مبادرة جديدة

تعتبر العمالة والحماية الاجتماعية وجهين لنفس العملة في إفريقيا، وثمة حاجة إلى سياسة متكاملة للحماية الاجتماعية في الإقليم. ولا يمكن لأي عمل أن يكون لائقا بدون حماية اجتماعية وافية. وعلى العكس من ذلك، لا يمكن تحقيق الحماية الاجتماعية بدون التوصل إلى مستويات هامة من العمل المربح والمستدام في اقتصاد قابل للاستمرار.

وينبغي أن تسهم تدخلات الحماية الاجتماعية بشكل أكثر حسما في مكافحة الفقر على المستوى القطري. وتهدف منظمة العمل الدولية إلى الانتقال من النوع التقليدي من المشاريع إلى عملية لبلورة وتنفيذ استراتيجية متلاحمة للحد من الفقر وللحماية الاجتماعية الموسعة. وتعتبر البلدان الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في قلب هذا النهج وتتحمل المسؤولية الكاملة عنه، تؤازرها منظمة العمل الدولية باستعدادها وتوافرها لتقديم الدعم. وتكمن أولوية المنظمة في خلق و/أو توطيد الهياكل المحلية المسؤولة عن تقديم الحماية الاجتماعية، التي تقوم بدورها بمواصلة تنمية الانتماء الوطني للعملية.

والنهج المتكامل للحماية الاجتماعية من أجل إفريقيا لديه إمكانية أن يصبح:

- أداة لتفعيل مفهوم العمل اللائق في إفريقيا؛
- أداة للتنسيق مع الوكالات الإنمائية الأخرى في إفريقيا؛
- مفهوما واستراتيجية ترميان إلى دمج حقوق العمال وأمنهم الاقتصادي والاجتماعي، بطريقة متماسكة وعالمية وكلية، من خلال استراتيجية للحد من الفقر في سياق حوار اجتماعي عريض.

كما أن مثل هذا النهج مطلوب بشكل متزايد من قبل الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية، حيث أنيط المنظمة أن تساهم في حملة للنهوض بتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي، بما في ذلك مده ليشمل القطاع غير المنظم، على نحو ما نوقش في الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي.

ولذلك فإن نهج الحماية الاجتماعية من أجل إفريقيا سيستهدف العمل مع الهيئات المكونة للمنظمة على تصميم إطار متماسك لمعالجة قضايا الفقر والتنمية بطريقة تشمل جميع العناصر الرئيسية للحماية الاجتماعية (الضمان الاجتماعي، الصحة والسلامة المهنيتان، ظروف العمل، مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل، تحسين الأحوال فيما يتعلق بهجرة الأيدي العاملة)، بحيث تؤخذ هذه الشواغل في الاعتبار بشكل كامل في جميع الممارسات المتعددة الأبعاد ذات الصلة مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر وإطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

ويعمل فرع الخدمات المالية والاكتوارية والإحصائية التابع لمكتب العمل الدولي في الوقت الراهن، بالتعاون مع باحثين محليين، على استكمال استعراضين لنفقات وأداء

الحماية الاجتماعية في بنن وجنوب إفريقيا. وتتيح هذه الاستعراضات تقييما شاملا لتمويل الضمان الاجتماعي ونفقاته وتغطيته ومستويات إعاناته. ومن ثم فإنها توفر منطلقا وقائعيا لجميع السياسات التي توضع مستقبلا من أجل الحماية الاجتماعية وعمليات رسم السياسات، علاوة على عمليات الحوار الوطني، وذلك، على سبيل المثال، في سياق تطورات استراتيجيات العمل اللائق من أجل مناهضة الفقر. ويتوخى الانتهاء من أول مشروع للتقارير في أوائل صيف ٢٠٠٣ .

٢-٤-٢ صندوق استئماني اجتماعي عالمي

طلب مجلس الإدارة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ من مكتب العمل الدولي أن يختبر مفهوم صندوق استئماني اجتماعي عالمي ميدانيا. وكان الهدف من ذلك هو قيام الناس في الدول الأكثر ثراء الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بزيادة مساهماتهم في الضمان الاجتماعي طواعية للمساعدة في بناء نظم حماية اجتماعية أساسية في البلدان النامية. وأفضت المشاورات مع حكومتي لكسمبرغ وناميبيا والشركاء الاجتماعيين في لكسمبرغ إلى مشروع تجريبي يقيم توأمة بين الشركاء الاجتماعيين في لكسمبرغ وحكومة ناميبيا. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، أعلن المجلس الاجتماعي-الاقتصادي الثلاثي في لكسمبرغ أنه على استعداد للبحث عن منظمة غير حكومية لجمع المساهمات الطوعية لتمويل مشروع تجريبي في ناميبيا. وقد وضعت اختصاصات المشروع خلال بعثة إلى لكسمبرغ وناميبيا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، ويتعين في الوقت الحالي أن تقوم حكومة ناميبيا بإجازة وثيقة المشروع قبل البدء في المفاوضات النهائية مع النظراء في لكسمبرغ.

وجرى صياغة اختصاصات المشروع خلال بعثات أوفدت إلى لكسمبرغ وناميبيا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، ومن المقرر أن يعتمد مجلس الوزراء في ناميبيا وثيقة المشروع قبل أن تبدأ المفاوضات النهائية مع الشركاء في لكسمبرغ.

ويجري القيام منذ شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ بمشروع لاختبار إمكانية ربط التأمين الصحي القائم على نطاق المجتمع المحلي ومؤسسة للضمان الاجتماعي الوطني في غانا. والمشروع، الذي تم التفكير فيه أثناء دراسة الجدوى للائتمان الاجتماعي العالمي، له القدرة على أن يصبح مشروعا تجريبيا متكاملا بموجب هذه المبادرة. كما أنه يسعى إلى دعم الحكومة في غضون تنفيذها لنظام تأمين صحي وطني. وستستمر أنشطة المشروع الرئيسية حتى نهاية عام ٢٠٠٣، إلا أن الدعم المقدم إلى أقساط التأمين الصحي التي يدفعها الفقراء سيستمر لمدة ثلاث سنوات.

٢-٤-٣ العمال المهاجرون

سيكون العمال المهاجرون موضوع مناقشة عامة في مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠٠٤. وبالنسبة للإقليم الإفريقي، برزت مشكل العمال المهاجرين كأحد دواعي الانشغال البالغ خلال الفترة قيد الاستعراض.

يقدر بأن هناك ٢٠ مليون رجل وامرأة إفريقيين من العمال المهاجرين، وأنه بحلول عام ٢٠١٥ سيعيش واحد من كل عشرة إفريقيين ويعمل خارج بلاد منشئه. وقد أصبحت الهجرة من أجل العمل خارج البلاد استراتيجية مشتركة للناس في الكثير من البلدان الإفريقية الذين يتركون موطنهم في محاولة يائسة لتجنب الفقر في بلدانهم. وفي حين أن من المحتم أن تنمو الهجرة وتتيح فرصا إنمائية لكل من بلدان المنشأ والمقصد علاوة على فرادى العمال المهاجرين، فقد أفضت السياسات غير محددة الهدف أو غير الملائمة إلى مشاكل وخيمة تثير انشغالا مباشرا من قبل منظمة العمل الدولية وهيئاتها المكونة.

وقد عقدت منظمة العمل الدولية منتدى ثلاثيا شبه إقليمي بشأن العمال المهاجرين في الجنوب الإفريقي في بريتوريا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. وحدد المشتركون في المنتدى، من بين المشاكل التي تحتاج إلى المعالجة، الامتهانات المتفشية للحقوق الأساسية

للعمال المهاجرين، وظروف العمل السيئة، والزيادة في الهجرة السرية، والبطالة الحادة، واستنزاف العقول، والحماية الاجتماعية غير الوافية أو التي لا وجود لها، ونمو كراهية الأجانب والتفكك الأسري.

وقد قامت منظمة العمل الدولية بتصميم وطرح "مبادرة سياسات هجرة العمالة الإفريقية" لتوفير نهج متسق وإطار تشغيلي للنشاط في الإقليم. وكان التركيز في هذا الصدد على توسيع قاعدة المعارف عبر إفريقيا بشأن قضايا هجرة الأيدي العاملة، وبناء قدرات وزارات العمل والشركاء الاجتماعيين على معالجة لوائح وإدارة هجرة الأيدي العاملة، والترويج مجددا لمعايير منظمة العمل الدولية كأساس للسياسات الوطنية، والمساهمة في وضع أطر محددة للسياسات شبه الإقليمية والإفريقية بشأن الهجرة في سياقات سياساتها الإنمائية والاجتماعية .

٢-٤-٤ فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز واحد من أكبر التحديات التي تواجه البلدان الإفريقية في القرن الحادي والعشرين، وبخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. واعترافا من منظمة العمل الدولية بأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز يعتبر أحد القضايا الرئيسية بالنسبة لمكان العمل والتنمية، فقد اضطلعت بالأنشطة التالية أو ساهمت فيهـا:

- تم وضع منطلقات العمل بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في سياق عالم العمل في إفريقيا وتقديمها إلى الاجتماع الإقليمي الإفريقي التاسع للمنظمة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. اعتمد الاجتماع الخاص رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل الذي عقد بالاقتران مع الدورة الثامنة والثمانين لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠٠٠ قرارا دعا فيه الدول الأعضاء ومنظمة العمل الدولية إلى تنفيذ خطة العمل على أساس عاجل وفوري ومستمر.
- اعتمد مؤتمر العمل الدولي في نفس الدورة قرارا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل، ووقعت منظمة العمل الدولية اتفاقا إطاريا للتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز.
- عقدت حلقة دراسية تابعة لمنظمة الوحدة النقابية الإفريقية بشأن نشاط النقابات العمالية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في إفريقيا في أكرا بغانا في تموز/ يوليه ٢٠٠٠ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية لإيجاد إطار لنشاط نقابي مستدام في مكان العمل وفي المجتمع ككل على حد سواء. وحددت الاستنتاجات الواسعة النطاق وخطة العمل اللتان اعتمدتهما الحلقة الدراسية أدوار ومسؤوليات جميع الفعاليات- العمال، وأصحاب العمل، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي- في التصدي لمختلف أوجه فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والتخفيف من حدة آثاره في عالم العمل.
- عقدت المنظمة الإقليمية الإفريقية التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة مؤتمرا في غابورون ببوتسوانا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ بشأن إشراك العمال في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل، تم فيه اعتماد إعلان غابورون النقابي.
- تم إنشاء برنامج منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل بحيث تتمثل أهدافه فيما يلي: استثارة الوعي بالآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل؛ مساعدة الحكومات وأصحاب العمل والعمال على دعم الجهود الوطنية المبذولة لمنع انتشار

فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والحد من آثاره؛ ومكافحة التمييز والوصمة المتصلين بحالة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

تم طرح مدونة سلوك منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز التي عقدت في نيويورك في حزيران/ يونيه ٢٠٠١. وقد تم ترجمة المدونة إلى لغات إفريقية عديدة، وتم طرحها و/ أو يجري تطبيقها في عدد كبير من البلدان في القارة. وتقوم منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في إفريقيا والبعثات القطرية للعديد من البلدان المانحة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وعدد من الشركات متعددة الجنسية بالترويج لها بنشاط.

يستهدف من مدونة منظمة العمل الدولية أن تساعد على الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والتخفيف من حدة آثاره على العمال وأسرهم. وتحتوي المدونة على مبادئ أساسية من أجل وضع سياسات ومبادئ توجيهية عملية يمكن استنباط استجابات ملموسة منها على مستويات المنشأة والمجتمع والمستوى الوطني. وتركز منظمة العمل الدولية في الوقت الحالي على تدعيم قدرة الهيئات المكونة لها على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج لمكان العمل تستند إلى مدونة المنظمة. وقد تم وضع دليل عملي تثقيفي وتدريبي شامل لدعم تنفيذ المدونة[5].

عقدت منظمة العمل الدولية اجتماعات على المستويات الإقليمية والوطنية مع العناصر الثلاثية المكونة في جميع الأقاليم من أجل استثارة الوعي، والنهوض بمدونة السلوك، وتعبئة الهيئات المكونة للمنظمة، وأعمال الدعم ومتابعة الخطة. وفي عام ٢٠٠٠، اعتمدت منظمات أصحاب العمل المشاركة في حلقة عمل شبه إقليمية بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز نداء دوالا الذي يلزم أصحاب العمل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قامت حلقة عمل ثلاثية وطنية بشأن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل بإنشاء لجنة ثلاثية مؤقتة لتنسيق إدماج مدونة سلوك منظمة العمل الدولية في التدخلات على الصعيد الوطني وصعيد المنشآت.

تم تقديم الدعم للدول الأعضاء لإدماج مكون عن مكان العمل في الخطط الاستراتيجية الوطنية وفي الخطط الإنمائية، ولضم الشركاء الاجتماعيين إلى آليات التخطيط والتنسيق الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير التدريب للمسؤولين الحكوميين، وأصحاب العمل والعمال في الاقتصاد المنظم وغير المنظم من أجل بناء قدراتهم على المساهمة بفعالية في الاستجابة الوطنية المناهضة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وعلى سبيل المثال، تم توفير التدريب لمفتشي العمل ولواضعي السياسات على أهمية الإجراءات المتخذة في مكان العمل في إطار مدونة سلوك منظمة العمل الدولية ؛ وعلى سبيل المثال تقوم منظمة العمل الدولية بتنفيذ دورة مبتكرة في جنوب إفريقيا للحصول على دبلوم لما بعد المرحلة الجامعية بشأن إدارة شؤون فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل بالتعاون مع جامعة ستولنبوش والجامعة الطبية لأفريقيا الجنوبية.

يجري الاضطلاع بأبحاث موجهة إلى السياسات لاستثارة الوعي بإلحاحية التأثير الاجتماعي - الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والآثار المترتبة عليه على

[5] أنظر:

ILO/AIDS: *Implementing the ILO code of practice on HIV/AIDS and the world of work: An education and training manual*, (Geneva, ILO, 2002)

حقوق العمال والمنشآت من أجل وضع معلومات استراتيجية لتدخلات السياسات الملائمة في مكان العمل.

إقامة الشراكات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

ألمانيا : *تنفيذ برنامج وسياسات فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل*. سيركز الجزء الأول على تضمين سياسات مكان العمل في خطط الإيدز الوطنية؛ وسيعمل الجزء الثاني على دعم جمع وتحليل نماذج للممارسات الحسنة في أنشطة مكان العمل، وذلك بهدف الإعداد لاجتماع ثلاثي أقاليمي تقني بشأن أفضل الممارسات في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣؛ وسيتكون الجزء الثالث من بحث منصب على السياسات بشأن تأثير الإيدز على رأس المال البشري في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفي الاقتصاد غير المنظم.

إيطاليا : *فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل: معالجة العواقب التي تعود على العمالة والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية*. يهدف المشروع إلى استثارة الوعي فيما بين الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن الآثار العمالية والاجتماعية المترتبة عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والترويج لمدونة سلوك منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل. وقد أدرجت عشر بلدان إفريقية في المشروع: إثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتوغو وزامبيا والسنغال وسوازيلند وليسوتو وملاوي. وجاري العمل في البحوث المتعلقة بالآثار الاجتماعية – الاقتصادية واستعراض وثائق السياسات والتشريعات العمالية. وستقدم نتائج البحوث إلى حلقة عمل وطنية ثلاثية بهدف وضع خطة عمل وطنية. وقد حدث ذلك بالفعل في إثيوبيا ويجري إعداد مدونة سلوك وطنية.

السويد : (١) *الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في قطاع النقل في ثماني بلدان في الجنوب الإفريقي*. يهدف هذا المشروع إلى حشد الشركاء الاجتماعيين لمنظمة العمل الدولية ووضع سياسات وطنية من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والتخفيف من حدة آثاره في القطاع، ومساعدة البلدان في التخطيط الاستراتيجي الوطني ووضع استراتيجية إقليمية تستند إلى الاستراتيجيات الوطنية للبلدان الثماني المشاركة: بوتسوانا جنوب إفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق وناميبيا.

(٢) *الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في القطاع غير المنظم في أربع بلدان في الجنوب الإفريقي*. يسعى المشروع التجريبي إلى تقدير القابلية للتضرر والمخاطر التي يواجهها عمال القطاع غير المنظم بشأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتأثيره على نشاط الأعمال والعمل. ويتمثل جانب هام من المشروع في توفير المعلومات والتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ، ومواءمة مدونة السلوك مع حاجات عمال القطاع غير المنظم. والبلدان التي يغطيها المشروع هي: أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا وغانا. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مشروع بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في القطاع غير النظامي في زامبيا على أساس المشروع الحالي.

(٣) *سوق العمل والآثار المترتبة عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على العمالة*. يهدف المشروع إلى زيادة تفهم الآثار المترتبة عن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز على الأيدي العاملة والعمالة وعواقب رسم سياسات على مستوى المنشأة والمستوى الاقتصادي الكلي. والبلدان المستهدفة هي إثيوبيا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وملاوي وموزامبيق.

الولايات المتحدة: *البرنامج الدولي للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في مكان العمل*. يسعى هذا المشروع إلى الحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من خلال برنامج للوقاية والتوعية في مكان العمل، وإيجاد بيئة مؤازرة للمصابين به، والتصدي للوصمة والتمييز. وتشمل مشاريع منظمة العمل الدولية ، التي تقام بالشراكة مع الاتحاد الدولي للصحة العائلية، البلدان الإفريقية التالية: بنن وتوغو وغانا.

المصدر: برنامج منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل.

ويجري إقامة دعائم التعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك للإيدز والأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز من أجل تنفيذ مكون من خطة العمل الوطنية على مستوى المنشأة، ودراسات علمية وطنية متخصصة عن تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في عالم العمل وإعداد الوفود الوطنية إلى الاجتماعات الدولية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.

الاقتصاد غير المنظم هو الذي يوفر المصدر الرئيسي للعمالة في إفريقيا مثلما يحدث في أنحاء كثيرة أخرى من العالم. ويعتبر المشتغلون في الاقتصاد غير المنظم معرضين للتضرر على وجه الخصوص من انتشار جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لعدة أسباب، وذلك من حيث القابلية للتضرر وتأثير الوباء على حد سواء. فأولا، يعني الفقر وانخفاض مستويات التعليم أن هناك خطرا أكبر بالانخراط في سلوك جنسي محفوف بالمخاطر ومن ثم التقاط العدوى بالفيروس. وثانيا، عادة ما تكون المنشآت في الاقتصاد غير المنظم صغيرة والعمل فيها كثيف، وهو ما يعني أنها تعتمد بشكل بالغ على مشغل واحد أو عدد قليل من المشغلين. فعندما يسقط عامل مريضا ثم يموت في نهاية الأمر، فكثيرا ما يصعب جدا على هذه المنشآت الصغيرة أن تستمر في النشاط. كما أن الطابع غير المستقر للاستخدام غير الرسمي، ونقص الحماية الاجتماعية، وسبل الحصول المحدودة على الخدمات الصحية، تزيد من سوء تأثير الوباء على فرادى العمال. وحيث أن العمال في القطاع غير المنظم لا يكونون في العادة أعضاء في نقابات عمالية أو في شبكات لبيوت الأعمال، وأن الانغماس الحكومي في شأنها يكون محدودا بطبيعته، فإن الوصول ببرامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والتخفيف من حدة آثاره إلى مشغلي القطاع غير المنظم يمثل تحديا على وجه الخصوص .

٢-٥ الهدف الاستراتيجي رقم ٤:
تعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي

٢-٥-١ الحوار الاجتماعي وإصلاح القوانين العمالية

يتم تنظيم ثلاثة برامج، في إطار البرنامج المشترك بين منظمة العمل الدولية والبرتغال بشأن الحوار الاجتماعي في إفريقيا الناطقة بالبرتغالية، ترمي إلى تدعيم قدرة الشركاء الاجتماعيين على المشاركة في الحوار الاجتماعي الوطني في أنغولا، وساو تومي وبرنسيب وغينيا بيساو. وقد بدأ مشروع بشأن النهوض بمشاركة وزارة العمل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في رسم السياسات في غينيا بيساو من خلال عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وتم القيام بنشاط لبناء القدرات في عام ٢٠٠٢، يستفيد من وجود هيئة استشارية ثلاثية وطنية.

وتشمل المساعدات الأخرى مشروعي تدعيم علاقات العمل في شرق إفريقيا والنهوض بالديمقراطية من خلال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والثلاثية (نيجيريا) السابقي الذكر والمشتركين بين منظمة العمل الدولية ووزارة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، و مشروعا آخر مشتركا بينهما بشأن تدعيم إدارات العمل في الجنوب الإفريقي (بوتسوانا وزامبيا وليسوتو وملاوي)؛ والمشروع المغربي بشأن تدعيم العلاقات الصناعية في المغرب؛ ومشروع مشترك بين منظمة العمل الدولية وسويسرا في بلدان مختارة من الجماعة الانمائية للجنوب الإفريقي للارتقاء بالشراكة الاجتماعية في النهوض بالسلم العمالي في الجنوب الإفريقي (بوتسوانا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وناميبيا)، وكلها تهدف إلى تدعيم الشراكة الاجتماعية والنهوض بإصلاح القوانين العمالية لمعالجة النزاعات العمالية وتعزيز السلم الصناعي.

قدمت منظمة العمل الدولية دعماً مالياً وتقنياً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ لاتحاد الحقوق المدنية للشرطة والسجون لتنظيم مؤتمر بشأن العلاقات بين الشرطة والعمال في الجنوب الإفريقي. واعترف المؤتمر بالحاجة إلى زيادة نشر الطابع

الديمقراطي في قوات الشرطة وإلى تمتع أفراد الشرطة بحقوق عمالية أكبر لزيادة الطابع المهني للخدمة وفعاليتها. ومن شأن ذلك أن يعني أيضا العزوف عن العلاقات العدائية بين الشرطة والمجتمعات المحلية وبين أفراد الشرطة والإدارة، وهو ما من شأنه أن يعود بالفائدة على الجميع في سعيهم إلى تحقيق الأمان للجمهور. وكان من بين نتائج المؤتمر أنه مكن أفراد الشرطة في البلدان المشاركة من الارتقاء بأهدافهم من خلال إقامة الشبكات وتقاسم المعلومات. وتم القيام بنشاط آخر مماثل في عام ٢٠٠٣.

السنغال: الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي

يمكن ملاحظة تحقق تقدم صوب الحوار الاجتماعي الفعال، الذي أنجز بدعم من منظمة العمل الدولية، في العديد من البلدان في كافة أنحاء الإقليم. وعلى سبيل المثال، اعتمدت السنغال في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ ميثاقا وطنيا للحوار الاجتماعي للارتقاء بالإطار المؤسسي للحوار الاجتماعي بين الدولة وأصحاب العمل في القطاع الخاص والعمال. ويسري الميثاق، الذي وقعت عليه جميع منظمات أصحاب العمل والنقابات العمالية الرئيسية وأصبح نافذا في آذار/ مارس ٢٠٠٣، على جميع قطاعات الاقتصاد، العامة والخاصة على حد سواء، علاوة على القطاع غير المنظم. وينطوي الميثاق على التزام بمبادئ الشراكة، وحسن النية، والاحترام المتبادل والاستعداد للتقيد بالاتفاقات، وعلى قيام الدولة وأصحاب العمل بضمان الحرية النقابية. ويرسي الميثاق مجموعة من قواعد السلوك لكل من الشركاء الثلاثة، ويسلم على وجه الخصوص بما للعمال من مصلحة في أداء دوائر الأعمال وبمساهمتهم فيه، وينشئ إطارا مؤسسيا للحوار على صعيد الوطن والقطاعات والمنشآت. وقد أنيط بلجنة حوار اجتماعي وطنية ثلاثية بمنع النزاعات وفضها، وتشجيع الاتفاقات الجماعية ورصدها والبحث عن طرق لتحسين البيئة المعاونة للمنشآت، بما في ذلك تحسين ظروف العمل. وإلى جانب هذه الهيئة الوطنية، أنشئت لجنة حوار اجتماعي ثنائية على مستوى القطاع والمنشأة. وقد صمم الميثاق، الذي أبرم لفترة أولية تبلغ خمس سنوات، كأداة لتحسين التعاون بين العمال والإدارة في السنغال، عن طريق توفير إطار ملائم لتناول النزاعات وبناء الثقة فيما بين الأطراف الثلاثة .

كما رتبت منظمة العمل الدولية من خلال البرنامج المشترك بين منظمة العمل الدولية وبلجيكا بشأن الحوار الاجتماعي في إفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية، حلقة عمل تقنية وحلقة عمل تدريبية في بوروندي وتوغو وجمهورية إفريقيا الوسطى والرأس الأخضر وغينيا بيساو والمغرب وموريشيوس والنيجر. وعقد اجتماعان ثلاثيان وطنيان في جمهورية الكونغو الديمقراطية والكونغو خلال هذه الفترة. وأولي البرنامج اهتماما خاصا بإحياء عملية الحوار الاجتماعي في جمهورية إفريقيا الوسطى، وبخاصة في منطقة البحيرات الكبرى، مع إرسال بعثات إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والكونغو.

تم عقد حلقات دراسية لكبار المسؤولين بوزارات العمل في الدول الأعضاء في المركز الإقليمي الإفريقي لإدارة العمل بالإضافة إلى قيام مراكز إدارة العمل الثلاثة بأنشطة منتظمة بدعم تمويلي وتقني من منظمة العمل الدولية (المراكز الإقليمية الإفريقية لإدارة العمل في ياوندي وهراري وتونس) كما عقدت حلقات عمل تدريبية في بنن وبوركينا فاسو كمتابعة لعمليات تقييم سابقة لنظم إدارة العمل فيهما.

استمر إصلاح القوانين العمالية في كافة أنحاء القارة، مع إجراء مشاورات متعمقة مع الشركاء الاجتماعيين كعنصر رئيسي في العملية. وقد جاءت قوة الدفع من أجل الإصلاح من قرارات منظمات شبه إقليمية مثل اللجنة الاقتصادية لإفريقيا ومنظمة تحقيق التجانس بين قوانين نشاط الأعمال في إفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وظهور تحديات جديدة في مكان العمل (أشكال جديدة من علاقات العمل، وتسريح العمال، وسياسات المساواة، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والضغوط من أجل اللوائح المرنة). وعموما، كانت نتيجة ذلك العمل إنفاذ المبادئ الأساسية الواردة في إعلان المنظمة في مشاريع التشريعات بشكل أفضل، علاوة على التوعية بقضايا الفوارق بين

الجنسين عند صياغة النصوص وإدراج أحكام بشأن التحرش الجنسي. وقد قدمت مشاريع قوانين في غانا وناميبيا، وتم اعتماد قوانين جديدة في جنوب إفريقيا وزمبابوي.

تركزت الأنشطة على الصعيد الإقليمي على إنشاء هياكل ملائمة للحوار الاجتماعي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، علاوة على تركيزها على تقديم المساعدة في إعداد منظمة تحقيق التجانس في قوانين نشاط الأعمال في إفريقيا للمجموعة الموحدة من قوانين العمل للبلدان الأعضاء فيها البالغ عددها ١٦ بلدا. وعملا بقرار صادر عن المجلس الوزاري لهذه المنظمة، بدأت الأعمال التحضيرية لوضع مشروع "قانون موحد" للعمل، مع قيام منظمة العمل الدولية بالمساهمة بالمشورة والدعم التقنيين لكفالة إشراك وزارات العمل والشركاء الاجتماعيين على المستوى الوطني في العملية. وأوصى اجتماع ثلاثي عقدته منظمة تحقيق التجانس في قوانين نشاط الأعمال في إفريقيا في واجادوجو بقيام الوزراء بإنشاء لجنة للحوار العمالي والاجتماعي. كما تم اتخاذ إجراءات للتحقق من الطرق التي يتم بها إنشاء هيكل ثلاثي في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا وفقا لما أوصى به اجتماع ثلاثي عقد في بانجي في عام ٢٠٠٠.

وفي شرق إفريقيا، يجري العمل بموجب مذكرة تفاهم بين منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لإفريقيا، بشأن إيجاد التجانس بين قوانين العمل وسياسات العمالة داخل اللجنة مع إدخال نظام المشاورات الثلاثية في عمل اللجنة بشأن الأيدي العاملة والعمالة.

٢-٥-٢ أنشطة أصحاب العمل

ركزت أنشطة مكتب أنشطة أصحاب العمل التابع لمنظمة العمل الدولية على دور منظمات أصحاب العمل فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية، وخلق فرص العمل، وفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وبناء عليه، فقد ركز المكتب على الاقتصاد غير المنظم، والنهوض بتنفيذ النساء للمشاريع، والتكامل الإقليمي في سياق العولمة وتحرير التجارة.

وفي أيار/ مايو ٢٠٠٢، أفضت حلقة عمل إقليمية إلى تمكين منظمات أصحاب العمل من أن تتفهم وتضع بشكل أفضل استراتيجية مواءمة مع الاقتصاد غير المنظم، وناقشت السياسة الاقتصادية الكلية، والضمان الاجتماعي والمنشأة. ونتيجة لذلك، استطاعت منظمات أصحاب العمل أن تعمل بشكل أفضل على إدماج احتياجات معينة للاقتصاد غير المنظم في أنشطتها وبرامجها اليومية.

وفي شباط/ فبراير ٢٠٠٣، ركزت حلقة عمل شبه إقليمية في المجموعة الاقتصادية لدول غربي إفريقيا على التحديات التي تواجه منظمات أصحاب العمل فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي في سياق العولمة ووضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ودورها، وساعدت هذه المنظمات على أن تدرك بوضوح دورها الأساسي وأن توجد هياكل ملائمة لإنجاز أهدافها على الصعيدين شبه الإقليمي والوطني.

غطت أنشطة أصحاب العمل البلدان التالية: أوغندا وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي وتوغو وتونس والجزائر وجمهورية إفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب إفريقيا والرأس الأخضر ورواندا وزمبابوي والسنغال وسيراليون وسوازيلند وغابون وغانا وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو وليبيريا وليسوتو وكينيا ومالي والمغرب وموريتانيا وموريشيوس والنيجر ونيجيريا.

وساهمت المشاريع سالفة الذكر (تدعيم علاقات العمل في شرق إفريقيا، وتدعيم علاقات العمل في الجنوب الإفريقي، والنهوض بالديمقراطية من خلال المبادئ والحقوق الأساسية في العمل والثلاثية في نيجيريا)، بالتعاون مع مكتب أنشطة أصحاب العمل، في بناء قدرات أصحاب العمل في شرق إفريقيا والجنوب الإفريقي ونيجيريا، من خلال حلقات عمل عديدة للتوعية بشأن الحوار الاجتماعي، والمفاوضات الجماعية، والتعاون بين العمال

والإدارة، والموارد البشرية، وإدارة المنازعات. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدعيم القدرة المؤسسية من خلال توفير تكنولوجيا المعلومات والمعدات والتدريب.

قام المكتب باستهلال عدد من الأنشطة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، في مكان العمل على المستويات شبه الإقليمية والإقليمية على حد سواء.

تضمنت الأنشطة الأخرى المضطلع بها دعما لمنظمات أصحاب العمل ندوة عن "الميثاق العالمي بشأن مجتمع الأعمال الإفريقي"، نظمها مكتب أنشطة أصحاب العمل في تونس في أيار/ مايو ٢٠٠١ بالتعاون مع منظمة أصحاب العمل الإفريقية، وبالشراكة مع الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة التعاون الإيطالية، ومنظمة UNIVERSSITAS والرابطة الأوروبية لوكالات التنمية. وقد اختتم الاجتماع بإقرار استراتيجية أصحاب العمل للنهوض بالميثاق العالمي في إفريقيا بالنظر إلى مساهمته الواضحة في زيادة رأس المال الاجتماعي والربحية استنادا إلى نهج طوعي ومرن.

عقد اجتماع إقليمي بشأن تضمين شواغل العمل في جوهر الاهتمامات في نيروبي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، واعتمد إعلانا ينص على التزام واضح من قبل منظمات أصحاب العمل بدعم برنامج وظائف من أجل إفريقيا، وإدماج البعد الخاص بالعمالة في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، والاعتراف بأهمية البيئة المعاونة من أجل الاستثمار في خلق فرص العمل والتأكيد على أهمية العمل الثلاثي المتضافر.

عقدت ندوة لأصحاب العمل في بلدان إفريقية مختارة بشأن دور القطاع الخاص في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا في داكار في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢. وأفصحت منظمات أصحاب العمل، وقد خلصت إلى أن رؤية الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وأهدافها الواضحة والعالمية والملموسة تبعث على الأمل من أجل إفريقيا، عن دعمها وأقرت تدابير بشأن تعبئة الموارد، والتكامل التجاري والإقليمي.

عقدت حلقة دراسية شبه إقليمية عن منظمات أصحاب العمل والاقتصاد غير المنظم في دوالا في أيار/ مايو ٢٠٠٢ لتمكين منظمات أصحاب العمل من أن تتفهم بشكل أفضل القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد غير المنظم وتحديد الاستراتيجيات الملائمة للانتقال التدريجي للأنشطة غير الرسمية من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم عن طريق تحديد درجات لأفضل الممارسات.

عقدت ندوة رفيعة المستوى عن النهوض بتنفيذ المرأة للمشاريع في إفريقيا: دور منظمات أصحاب العمل واستراتيجيتها، في الدار البيضاء في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢. وقد اعتمد المشتركون خطة عمل لمساعدة منظمات أصحاب العمل الإفريقية في استراتيجياتها للنهوض بتنفيذ المرأة للمشاريع في القطاعات المنظمة وغير المنظمة والعامة.

أفضت حلقة عمل شبه إقليمية للجنوب الإفريقي بشأن تحويل العمل اللائق إلى واقع عملي عقدت في ماسيرو في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ إلى تمكين منظمات أصحاب العمل من تحديد التحديات التي تواجه العمل اللائق وتحديد طرق التغلب عليها في سياق العولمة وإلى إدراك أهمية نظم الإدارة السديدة في تحقيق أهدافها.

أوضحت حلقة دراسية شبه إقليمية للدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية لغربي إفريقيا بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون الدولي عقدت في واجادوجو في شباط/ فبراير ٢٠٠٣، دور ونشاط منظمات أصحاب العمل فيما يتعلق بتكامل غربي إفريقيا في السياق العالمي الجديد، وفيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في غرب إفريقيا التي تواجه تحديات التكامل والعولمة.

٢-٥-٣ أنشطة العمال

قام مكتب الأنشطة العمالية منذ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ بدعم وتمويل ١٤٧ حلقة دراسية وحلقة عمل وندوة نقابية على الصعيد الوطني في أكثر من ٤٠ بلدا في إفريقيا. وقد عقدت عشرين حلقة دراسية وحلقة عمل وندوة إقليمية وشبه إقليمية في ست بلدان. وقد شارك في هذه الأنشطة ما مجموعه ٠٠٠ ٧ من أعضاء النقابات العمالية وقادتها.

تم تنفيذ المشاريع التالية في ١١ بلدا:

- وضع مواد تدريبية من أجل العمال الريفيين في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا؛
- دمج النساء الأعضاء في منظمات العمال الريفيين في زامبيا؛
- مساعدة النقابات العمالية في بناء قدراتها التقنية والإدارية في بوتسوانا وسوازيلند وموزامبيق؛
- تدريب نقابي في مجال التشريعات العمالية في جنوب إفريقيا؛
- تنظيم النقابات العمالية في القطاع الزراعي في جنوب إفريقيا؛
- التنظيم في القطاع المالي في بوركينا فاسو والسنغال ومالي والنيجر.

تمثلت الأهداف العامة في:

- تدعيم الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي؛
- وتحسين كمية الخدمات النقابية المقدمة إلى الأعضاء ونوعيتها وتدعيم قدرات النقابات على توفير تلك الخدمات؛
- النهوض بالمعايير وبالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتحقيقها؛
- إنفاذ المبادئ والحقوق المتعلقة بالحرية النقابية والمفاوضات الجماعية والقضاء على العمل الجبري، وعمل الأطفال، والتمييز في الاستخدام والمهنة.

ومن بين الأنشطة الهامة والمبتكرة الأخرى التي تم القيام بها من أجل العمال ما يلي:

- بناء قدرات المنظمات العمالية بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر في إفريقيا الناطقة بالإنكليزية والفرنسية؛
- بناء قدرات المنظمات العمالية بشأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛
- بناء قدرات المنظمات العمالية بشأن تحسين الإنتاجية والامتيازات المقدمة للعمال؛
- بناء قدرات المنظمات العمالية في الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛
- مشروع مكتب الأنشطة العمالية بشأن القضاء على عمل الأطفال في إفريقيا الناطقة بالإنكليزية والفرنسية؛
- ضمان مشاركة النقابات العمالية في رسم التشريعات العمالية الموحدة في الدول الأعضاء في منظمة تحقيق التجانس في قوانين نشاط الأعمال في أفريقيا.

ساهمت مشاريع تدعيم علاقات العمل في شرقي إفريقيا وفي الجنوب الإفريقي والنهوض بالديمقراطية في نيجيريا، بالتعاون مع مكتب الأنشطة العمالية، في بناء قدرات العمال بشأن القضايا المتصلة بإعلان منظمة العمل الدولية، والعضوية النقابية، واستراتيجيات وتقنيات التنظيم والمفاوضات الجماعية؛ وفي توفير معدات تكنولوجيا المعلومات والتدريب عليها.

استمرت منظمة العمل الدولية في تقديم الدعم المالي والتقني لأنشطة الهيئات المكونة الإقليمية ومنظماتهم شبه الإقليمية. وتمثلت الهيئات المكونة الرئيسية من جانب العمال في منظمة الوحدة النقابية الإفريقية والهيئات شبه الإقليمية المنتسبة إليها والمنظمة الإقليمية الإفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة.

وبالإضافة إلى الدعم الذي تقدمه المنظمة، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة الأخرى، للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا وللاتحاد الإفريقي، فإنها ساعدت الشركاء الاجتماعيين على تحديد أدوارهم في الشراكة وفي الاتحاد الإفريقي. وعلى سبيل المثال، فإنها تعاونت في تنظيم اجتماع بشأن دور العمال الإفريقيين ونقابات العمال الإفريقية في الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا الذي عقد في داكار في شباط/ فبراير ٢٠٠٢.

٢-٥-٤ الأنشطة القطاعية

الزراعة

اضطلعت إدارة الأنشطة القطاعية، بالتعاون مع برنامج منظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية، علاوة على البرنامج المركزي الدولي بشأن تدعيم الحوار الاجتماعي، ببعثة لتقصي الحقائق إلى كينيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١. وقد استعرض التقرير الذي وضعته البعثة[6] الحالة الراهنة لعلاقات العمل، وظروف العمل، ومرافق الرعاية الاجتماعية في المزارع الكبيرة التي تملكها أو تديرها منشآت متعددة الجنسية، وقيم المدى الذي تنفذ به المبادئ المنصوص عليها في الإعلان الثلاثي للمبادئ الصادر عن منظمة العمل الدولية بشأن المنشآت المتعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية. وقام البرنامجان فيما بعد بتنظيم حلقة دراسية ثلاثية وحلقتين دراسيتين منفصلتين لممثلي أصحاب العمل والعمال، لمناقشة القضايا المثارة في التقرير ووضع خطة عمل لتنفيذ التحسينات.

كما اضطلعت إدارة الأنشطة القطاعية، بالتعاون مع البرنامجين سالفي الذكر ببعثة لتقصي الحقائق إلى أوغندا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣، أفضت إلى تنظيم حلقة دراسية ثلاثية في نيسان/ إبريل ٢٠٠٣ لاستعراض علاقات العمل، وظروف العمل، ومرافق الرعاية الاجتماعية في المزارع الكبيرة التي تملكها أو تديرها منشآت متعددة الجنسية، ولتعريف الهيئات المكونة للمنظمة بالإعلان الثلاثي للمبادئ، ووضع خطة عمل من أجل إدخال تحسينات.

وساعدت منظمة العمل الدولية، في إطار مشروع للتعاون التقني الأقاليمي بشأن تدعيم الحوار الاجتماعي من خلال عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، على تنظيم حلقات عمل للعمال وأصحاب العمل في قطاع الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠ ونيسان/ إبريل ٢٠٠٣ .(وقد عمل المشتركون على التعرف على الأحكام الرئيسية في ورقات استراتيجية الحد من الفقر التنزانية ذات الأهمية للقطاع، وحددوا أولوياتهم التنظيمية وبدأوا في وضع استراتيجية لتحسين النتائج من خلال الحوار الاجتماعي .

[6] أنظر:
ILO: *Facing the challenge of Africa's integration in the global economy: The role of multinational enterprises in the plantation sector*, Working paper no. 91, Multinational Enterprises Programme (Geneva, 2002)

التعليم

ساعدت منظمة العمل الدولية، في إطار مشروع للتعاون التقني الأقاليمي بشأن تدعيم الحوار الاجتماعي من خلال عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، على تنظيم حلقات عمل لدراسة تحسين حالة المدرسين وآليات الحوار الاجتماعي في جمهورية تنزانيا المتحدة كجزء من برنامج دولي رائد بشأن المدرسين ونوعية التعليم في إطار التعليم للجميع. وكانت حلقات العمل مصممة من أجل ممثلي الحكومة ونقابة المدرسين ومنظمة أصحاب العمل وممثلي المجتمع المانح، من أجل دراسة القضايا والمشاكل الرئيسية وطرق جعل مهنة التدريس أكثر جاذبية وفاعلية في إنجاز أهداف التعليم الوطنية كجزء من استراتيجيات الحد من الفقر. وتشير الخبرة المكتسبة حتى الحين إلى أن وجود نقص في القدرة على البحث والتحليل والتصرف بناء على المعلومات من أجل إحداث التغيير، تعتبر عقبة رئيسية تواجه الحكومة ونقابة المدرسين، وبخاصة في سياق اللامركزية المتزايدة. وستركز المساعدات الأخرى التي تقدمها المنظمة على المعاونة في تنمية القدرة على الاضطلاع بحوار اجتماعي فعال وتحقيق تحسينات في ظروف المدرسين المتصلة بنوعية العملية التعليمية على مستوى المناطق.

واضطلعت منظمة العمل الدولية، جنبا إلى جنب مع أمانة الكومنولث، ببعثة لتقصي الحقائق إلى بوتسوانا وأعدت مقترحا بشأن تقديم المساعدة إلى قطاع التعليم فيها للمعاونة على منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والحد من آثاره، استنادا إلى مدونة سلوك منظمة العمل الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، في عالم العمل.

الخدمات الصحية

كجزء من برنامج مشترك لمعالجة ما قد يترتب على إصلاح قطاع الصحة من آثار على المشتغلين بالمسائل الصحية، تم القيام، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسة الألمانية للتنمية الدولية، وبدعم من الاتحاد الدولي للخدمة العامة والمجلس الدولي للممرضات، بدراسات حالة في عدد من البلدان، من بينها أوغندا والكاميرون. وكشفت الدراسات القطرية عن تداعيات هامة، وغير منتظرة في بعض الأحيان، لإصلاحات التكيف الهيكلي على ظروف عمل المشتغلين بقطاع الصحة ومستويات معيشتهم، وكانت كثيرا ما تفضي إلى مصاعب بالغة لمن يشملهم الأمر (تخفيضات في الأجور تصل إلى ٥٠ في المائة، وتجميد التوظيف مما يفضي إلى زيادة مضطردة في نقص المشتغلين بالمسائل الصحية، وارتفاع في عبء العمل). وتمثلت العواقب في تغييرات بالغة الأهمية في الدوافع المعنوية وفي نزاهة الخدمة المدنية، بما لذلك من آثار سلبية مثل المدفوعات المستترة والمبيعات الموازية للأدوية، مما يسفر عن انخفاض بالغ في نوعية الرعاية الصحية المقدمة. وكان من الواضح أن هناك حاجة ملحة إلى تحديد البعد الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي. وقد نوقشت نتائج الدراسات القطرية في اجتماع مائدة مستديرة دولية للخبراء، شمل ممثلين عن الحكومات وأصحاب العمل والعمال، ونتيجة لها وضعت قائمة بأسئلة حرجة تطرح على صناع السياسات تبرز قضايا الموارد البشرية داخل الخدمة الصحية وإصلاحات النظام[٧]. ويستهدف من هذه الأداة أن تساعد صناع القرارات في المنظمات الدولية، والحكومات والمجتمع المدني، في تنفيذ إصلاحات قطاع الصحة بأكثر الطرق فعالية واستدامة.

[7] أنظر:
WHO/ILO/ICN/PSI: *Public service reforms and their impact on health sector personnel- Critical questions: A tool for action* (Geneva, 2001); available at:
http://www.ilo.org/public/english/dialogue/sectors/health/publ.htm

وكجزء من برنامج مشترك آخر لوضع سياسات سليمة ونهج عملية من أجل الوقاية من العنف في قطاع الصحة والقضاء عليه، بالتعاون مع المجلس الدولي للممرضات والاتحاد الدولي للخدمة العامة ومنظمة الصحة العالمية، تم القيام بدراسة قطرية في جنوب إفريقيا[٨]. وكشفت الدراسة القطرية عن معدلات مرتفعة للغاية لوقوع العنف تتمشى مع مستويات الاكتظاظ المرتفعة والنقص في الأسرة والموظفين والمعدات، مما يسفر عن أوقات انتظار طويلة وانخفاض في نوعية الرعاية. ونظمت مشاورات بين العمال والإدارة في جنوب إفريقيا كمتابعة للمسح لمناقشة مشروع مدونة حسن سلوك لمعالجة العنف في مكان العمل، والتي جرى فيما بعد زيادة تحسينها لتناسب سياق جنوب إفريقيا ويقصد بها استخدامها كمدونة أساسية لجميع القطاعات. وقام المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية والمجلس الدولي للممرضات ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي للخدمة العمومية بوضع مبادئ توجيهية لمعالجة العنف في مكان العمل في قطاع الصحة.[٩]

النقل البحري والموانئ ومصائد الأسماك

في القطاع الفرعي للنقل البحري، عقدت في الإسكندرية في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ ندوة ثلاثية عن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٣ بشأن رعاية البحارة على متن السفن وفي الموانئ، نظمتها الحكومة المصرية والشركاء الاجتماعيون، بالاشتراك مع مكتب منظمة العمل الدولية في القاهرة. وتبحث الحكومة المصرية في التصديق على الاتفاقية رقم ١٦٣. وقدمت منظمة العمل الدولية عرضا عن معايير العمل البحرية أثناء حلقة شبه إقليمية نظمتها اللجنة الدولية لرعاية البحارة من أجل غرب إفريقيا عقدت في أكرا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢. وقد شاركت الهيئات الثلاثية الإفريقية المكونة لمنظمة العمل الدولية بنشاط في فريق العمل الثلاثي رفيع المستوى بشأن معايير العمل البحرية التي تناقش وضع اتفاقية موحدة في المستقبل، علاوة على قضايا الأمن البحري، لا سيّما اتفاقية جديدة بشأن وثائق هوية البحارة. (اعتمدت الدورة ٩١ لمؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ٢٠٠٢ اتفاقية وثائق هوية البحارة (مراجعة) (رقم ١٨٥).

وفي قطاع الموانئ الفرعي، واصلت منظمة العمل الدولية النهوض باستخدام برنامج تنمية عمال الموانئ. وتشمل البلدان التي تستخدم البرنامج في الوقت الراهن: جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا والسودان والصومال وغانا وكينيا ومصر وموريشيوس. وقد تم توفير تدريب للمدربين في إريتريا في عام ٢٠٠٢. وحصلت موريشيوس على مساعدة في تخطيط نظام لإدارة السلامة والبيئة. وأقيمت صلات مع رابطة إدارة الموانئ في إفريقيا من أجل النهوض بظروف العمل المحسنة في الموانئ.

وفي قطاع مصائد الأسماك الفرعي، وفرت منظمة العمل الدولية دعما تقنيا للمؤتمر الذي نظمته هيئة السلامة البحرية لجنوب إفريقيا بشأن الوعي بالسلامة في صناعة صيد الأسماك، وعقدت مشاورات مع وزير النقل ورئيس الهيئة، مما أسفر عن تكليف بوضع تقرير عن ظروف العمل في قطاع مصائد الأسماك في الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. وأعدت دراسة أخرى بشأن السلامة والصحة المهنيتين في صناعة صيد الأسماك في زامبيا. وقد نشرت الدراستان في عام ٢٠٠٣ بوصفهما ورقتي

[8] أنظر:

S. Steinman: *Workplace violence in the health sector-Country case study: South Africa,* ILO/ICN/WHO/PSI joint programme on workplace violence in the health sector (forthcoming working paper).

[9] أنظر:

ILO/ICN/WHO/PSI: *Framework guidelines for addressing workplace violence in the health sector* (Geneva, 2002), ILO/ICN/WHO/PSI Joint Programme on workplace violence in the health sector; available at: http://www.ilo.org/public/ehglish/dialogue/sector/papers/health/guidelines.pdf

عمل، ويعتزم مناقشتهما في مؤتمر للجماعة بشأن قطاع مصائد الأسماك إذا ما تم العثور على تمويل كاف.

٢-٦ القضايا المشتركة بين القطاعات

٢-٦-١ نوع الجنس

في حين أنه يجري تضمين قضايا نوع الجنس في جوهر أنشطة منظمة العمل الدولية، فإن بعض الأنشطة ركزت بوجه خاص على بُعد نوع الجنس في العمالة. وفي الجنوب الإفريقي، أولت منظمة العمل الدولية تركيزا على خلق فرص عمل ودخل أكبر للرجال والنساء من خلال معالجة مواطن عدم المساواة عن طريق وضع سياسات جديدة ومن خلال القيام ببحوث عن تنفيذ المرأة للمشاريع ومشاركة المرأة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وعلى الصعيد الوطني، توجد لدى جميع البلدان هياكل لتضمين قضايا نوع الجنس في جوهر سياسات وبرامج التنمية الوطنية، وكذلك القطاعية في بعض الأحيان. وعلى الرغم من هذه المبادرات، فلا يمكن توخي حدوث مساواة كاملة بين الرجل والمرأة في هذه البلدان في المستقبل القريب.

وقد أنشأت منظمة العمل الدولية في زمبابوي شبكة حسنة الأداء مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة التي تعالج قضايا نوع الجنس، وتم تنفيذ مشروع بشأن النهوض بالعمالة المشفوع بالمساواة بين الجنسين من أجل النساء الأعضاء في رابطة عمال المناجم في زمبابوي اللاتي يتم تدريبهن على مهارات تنفيذ المشاريع، والتشـريعات العمالية، وقضايا الفوارق بين الجنسين ، والوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيـدز.

تم إدماج البعد المتعلق بنوع الجنس في برنامج الاستثمار كثيف الأيدي العاملة في بوركينا فاسو ومدغشقر. وتم تنظيم برامج للتدريب للعاملات في بنن وبوركينا فاسو وكوت ديفوار، حيث تمت مناقشة الاستراتيجيات الخاصة بزيادة عدد النساء في مواقع اتخاذ القرارات داخل منظمات العمال. وقد تم مؤخرا تشكيل برنامج مشترك بين القطاعات من أجل الارتقاء بالنساء في كوت ديفوار بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي إفريقيا الوسطى، تم تقديم المساعدة إلى عشر بلدان لاستحداث معلومات عن نوع الجنس، والعمالة، والتدريب، والحماية الاجتماعية. كما اشتملت البرامج المنفذة في الإقليم الفرعي على قضايا تتعلق بنوع الجنس وتدابير محددة للنهوض بالمساواة بين الجنسين. وفي غرب إفريقيا، تم تدعيم قدرات الهيئات المكونة الثلاثية على تسهيل سبل حصول المرأة على العمل اللائق في أربع بلدان. وتم الاضطلاع بدراسات عن تنفيذ المرأة للمشاريع وعن التمييز في الأجور القائم على نوع الجنس. كما أخذت استراتيجيات تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة جوانب مراعاة الفوارق بين الجنسين في اعتبارها.

يعتبر برنامج بناء القدرات المتعلقة بنوع الجنس والفقر والعمالة أداة مفيدة على وجه الخصوص من أجل إدماج الشواغل المتعلقة بنوع الجنس وتلك المتعلقة بالعمالة في استراتيجيات الحد من الفقر. والبرنامج مصمم لتدعيم قدرة الهيئات المكونة والموظفين على رسم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج قضية الحد المستدام من الفقر من خلال برامج مساوية بين الجنسين من أجل خلق فرص العمل.

تم استهلال مشروع بشأن النهوض بالمساواة بين الجنسين في التعاونيات الريفية، بتمويل من النرويج، في غرب إفريقيا بهدف زيادة مشاركة النساء والرجال في عملية التنمية. والمستفيدون المباشرون من المشروع هم قادة وموظفو المنظمات المشاركة في الشبكات التي ظلت قائمة بعد انتهاء برنامج الدعم التنظيمي والتعاوني للمبادرات على مستوى القاعدة. كما تركز عناصر برنامج لمكافحة الفقر في السنغـال وموريتانيـا علـى

الوظائف ونوع الجنس والمنشآت الصغيرة في إفريقيا

تتناقص قدرة القطاع المنظم على توفير فرص العمل في إفريقيا، وقد أصبح الكثير من النساء والرجال أصحاب مشاريع كاستراتيجية للبقاء، واستثمر البعض منهم إعانات تسريحهم من العمل في إنشاء أعمالهم الخاصة. وعلى الرغم من أن معظم البلدان في إفريقيا قد تزعم بوجود مساواة في القانون بين المرأة والرجل، فإن الحقيقة مختلفة. فالمرأة في إفريقيا تواجه من العقبات عند إقامة منشأتها الخاصة أكثر بكثير مما قد يواجهه الرجل. وقد شرعت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠٠٢، في محاولة للتغلغل بشكل أعمق في القضايا الحرجة التي تجعل المرأة صاحبة المشروع في وضع غير متميز، في سلسلة من الدراسات بشأن "الوظائف ونوع الجنس والمنشآت الصغيرة في إفريقيا"، مع الإشارة بوجه خاص إلى إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا.

ويعمل البرنامج المركزي الدولي لتعزيز العمالة من خلال تنمية المنشآت الصغيرة، من خلال ما يقوم به لدعم النساء من صاحبات المشاريع، على الجمع بفعالية ما بين القضايا المشتركة بين قطاعات المنظمة والمتعلقة بنوع الجنس والعمالة، وإبراز الدور الهام الذي تقوم به المنشآت المملوكة للنساء في خلق الوظائف. وقررت منظمة العمل الدولية، وقد استلهمت ما جاء في المناقشات التي دارت في الدورة التسعين لمؤتمر العمل الدولي بشأن الاقتصاد غير المنظم، أن تدرس الانتقال من الطابع غير المنظم إلى المنشآت بالغة الصغر والصغيرة المسجلة. وطوال عام ٢٠٠٢، تم القيام ببحوث ميدانية على ٣٥٠ من صاحبات المشاريع، أعقبها عقد مؤتمرات وطنية في أديس أبابا ودار السلام ولوزاكا. ويتم تمويل هذه الأنشطة بموجب برنامج شراكة لتقديم المعونة مشترك بين منظمة العمل الدولية وأيرلندا.

وقد وجدت الدراسات أنه على العكس من التصورات الشائعة، فإن صاحبات المشاريع خلقن عددا كبيراً من الوظائف طيلة الوقت والمدفوعة الأجر في البلدان التي جرت الدراسات فيها. وعلى الرغم من حصولهن على تمويل جزئي، فإن هذا لا يكفي للوفاء بحاجاتهن المالية عندما يحاولن التوسع في النشاط، وتقوم معظم النساء بتمويل استهلالهن للنشاط ونموهن من المدخرات الشخصية؛ وتعتمد غالبيتهن على أزواجهن وأفراد عائلتهن في المشورة والمساعدة، ولا يتوافر إلا للقليل منهن سبل الحصول على الخدمات المهنية لتنمية نشاط الأعمال؛ ويبيع زهاء ٩٥ في المائة منهن منتجاتهن في الأسواق المحلية، مع وجود القليل من الشواهد على اقتحامهن ميدان التصدير. وجزء كبير من النساء اللاتي خضعن للاستقصاء لسن أعضاء في اتحادات دوائر الأعمال وتعتبر اتحادات صاحبات المشاريع حديثة العهد بصفة عامة وتفتقر إلى القدرات.

وقام البرنامج الدولي لتعزيز العمالة، بالاشتراك مع مركز تورينو، بتنظيم برنامج لبناء القدرات لمدة أسبوع واحد في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن تنمية صاحبات المشاريع، من أجل رابطات صاحبات المشاريع في إثيوبيا. كما يتم المزيد من بناء القدرات في إثيوبيا وتنزانيا. وبغية تحسين سبل وصول النساء في الاقتصاد غير المنظم في إثيوبيا إلى الأسواق، قدمت منظمة العمل الدولية مساعدات إلى أكثر من ٧٠ من صاحبات المشاريع للمشاركة في المعارض والعروض التجارية. وتعمل منظمة العمل الدولية عن كثب مع قسم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في وزارة الصناعة والتجارة في جمهورية تنزانيا المتحدة لكفالة تضمين قضايا المساواة بين الجنسين في جوهر سياسة البلاد بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ويساهم ما تقوم به منظمة العمل الدولية في إثيوبيا في تنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وذلك بفضل التعاون مع إدارة شؤون المرأة في وزارة التجارة والصناعة. وفي زامبيا، تكفل الصلات القائمة مع شعبة نوع الجنس في التنمية في مكتب رئيس الجمهورية وثاقة صلة مدخلات منظمة العمل الدولية بالسياسة الوطنية بشأن نوع الجنس وعملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

تحسين الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية للمرأة. ويجري في إريتريا تنفيذ مشروع لتقديم الدعم لوضع السياسات والبرامج (بما في ذلك إعداد دراسة) بشأن حالة استخدام النساء المحرومات من المزايا. وفي أعقاب حلقة عمل عن نوع الجنس والعمالة في سياق

الإصلاحات الاقتصادية في مصر، تم تقديم المساعدة في رسم استراتيجية لتنمية الموارد البشرية من أجل إدماج نوع الجنس في جوهر الاهتمامات وتمكين المرأة.

وفي شرق إفريقيا، تهدف مبادرة جديدة لمنظمة العمل الدولية إلى ربط استخدام المرأة بالحد من عمل الأطفال من خلال تعزيز القدرة التنظيمية للنساء وتحسين قدراتهن الإنتاجية. ويتمثل الهدف الإنمائي العام للمشروع في النهوض بخلق وظائف أكثر وأفضل للمرأة في ظل ظروف تفضي إلى الحد التدريجي من عمل الأطفال. وقد بدأ المشروع ببحث يغطي ١٤٥٠ امرأة في أشكال من الاستخدام محفوفة بالمخاطر وممن يحتمل أن يسحبن أطفالهن من المدارس للمساعدة في العمل العائلي ولمساعدة الأسر المعيشية الفقيرة التي ترأسها إناث.

ويجري في شرق إفريقيا تنفيذ مشروع عن النهوض باستخدام المرأة في سياق برامج التكيف الهيكلي. والغرض من هذا المشروع تعزيز قدرة الشركاء الوطنيين الرئيسيين على النهوض بالاستخدام المشفوع بالمساواة بين الجنسين، ولا سيّما عن طريق تحديد القضايا المتعلقة بنوع الجنس في عالم العمل، وإدماج المساواة بين الجنسين في التشريعات والسياسات، وإنشاء نظام لمعلومات سوق العمل، ودعم العاملات والمشغلات في الاقتصاد غير المنظم. وقد وضع البرنامج موادا للتدريب على المساواة بين الجنسين وحقوق العاملات، بما في ذلك تدريب المدربين.

يتصدر مكتب المساواة بين الجنسين في مكتب العمل الدولي الجهود المبذولة لتضمين نوع الجنس في صلب جميع برامج منظمة العمل الدولية. وفي عام ٢٠٠٢، استهل المكتب مشروعا أقاليميا بشأن تعزيز قدرة الهيئات المكونة للمنظمة على تضمين نوع الجنس في صلب الاهتمامات، يغطي أربع بلدان، منهم بلدان في إفريقيا، هما أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ويتمثل الهدف من ذلك في تدعيم قدرة المنظمات الشريكة على إدماج خبرات النساء وحاجاتهن، علاوة خبرات الرجال وحاجاتهم، في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم سياساتها وبرامجها.

٢-٦-٢ التنمية

اللجنة العالمية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة

العولمة من بين أكثر القضايا إثارة للجدل بشأن البرامج السياسية الوطنية في الوقت الحالي، مع ما يحدث في كثير من الأحيان من استقطاب الآراء تبعا للخطوط السياسية أو الجغرافية. ويلقي البعض باللوم على العولمة لتفاقم البطالة والفقر، في حين ينظر إليها آخرون على أنها طريق لحل تلك المشاكل. ويتركز الاهتمام والبحوث على المكاسب أو الخسائر السوقية والاقتصادية المتصورة وليس على تأثير العولمة على حياة الناس وعملهم وعلى مجتمعاتهم. ويخلق هذا العجز عن أخذ البعد الإنساني من العولمة في الاعتبار فجوة في فهمنا لقوى التغيير والكيفية التي يتفاعل بها الناس معها. ومثل هذه المعرفة ضرورية إذا ما كان يراد وضع استجابة ملائمة من السياسات. وفي ظل هذه الخلفية، استهل مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ اللجنة العالمية بشأن البعد الاجتماعي للعولمة.

وكمتابعة لجولات الحوار الاجتماعي الوطني بشأن البعد الاجتماعي للعولمة التي عقدت في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب إفريقيا والسنغال ومصر، عقد الحوار الإقليمي الإفريقي بشأن "جعل العولمة تعمل لصالح الجميع" في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في شباط/ فبراير ٢٠٠٣. واعتمد المشتركون توصيات تفصيلية من أجل استجابات السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية (أنظر الإطار).

توصيات الحوار الإقليمي الإفريقي بشأن "جعل العولمة تعمل لصالح الجميع"

استجابات السياسات على الصعيد الوطني

- فتح الاقتصادات لكفالة الاستقرار الاقتصادي الكلي من أجل المشاركة الأكثر فعالية في التجارة العالمية ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- الاستثمار في رأس المال البشري؛
- الاستثمار في تنمية الهياكل الأساسية؛
- تنويع الاقتصاد، بما في ذلك تنمية قطاع التصنيع؛
- التركيز بشكل أكبر على نظم الحكم واستراتيجيات معالجة الفساد؛
- كفالة أن تكون ورقات استراتيجية الحد من الفقر أكثر مؤازرة للعمالة، مع وجود سياسات عمالة أكثر قابلية للتطبيق مرتبطة بسياسات سكانية فعالة؛
- تحسين السياسات الوطنية، وبوجه خاص السياسات المالية وسياسات العمالة والتعليم والثقافة، من خلال بناء القدرات المؤسسية؛
- استعراض السياسات القطاعية حتى تعكس الواقع العملي؛
- إيجاد بيئة معاونة من أجل الإقدام على تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص؛
- وضع أحكام من أجل حماية الصناعة المحلية؛
- الاعتراف بالدور الحيوي الذي يقوم به القطاع غير المنظم في الإنتاج وفي توليد فرص العمل؛
- إسباغ درجة أكبر من الاعتراف الرسمي بالقطاع غير المنظم؛
- تصميم سياسات ملائمة لدعم القطاع غير المنظم؛
- توفير سبل الحصول على الائتمان وبناء القدرات على تنمية المهارات الحرفية والإدارية؛
- توفير شبكات أمان باعتبارها عاملا رئيسيا في تدابير التحول والحد من الفقر لتمكين الفقراء، ولا سيّما تحسين سبل الحصول على التمويل بالغ الصغر؛
- تصميم سياسات أكثر فعالية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز؛
- القيام بحملات توعية بشأن العولمة ومخاطرها وفرصها، وبشأن قضايا التكامل الإقليمي؛
- عكس اتجاه استنزاف العقول من خلال خلق بيئة مؤدية إلى عودة المهنيين المهرة من الخارج؛
- اعتماد سياسات استيطان بشري أكثر فعالية لمواجهة الحضرنة المتسارعة.

استجابات السياسات على الصعيد الإقليمي

- الاعتراف بأن التكامل الإقليمي وسيلة فعالة لإدماج إفريقيا في الاقتصاد العالمي؛
- كفالة أن يتم التكامل الإقليمي بما فيه صالح الناس: استحداث هوية إقليمية، التوصل إلى حلول إفريقية للمشاكل الإفريقية، تقليل النزاعات ومعالجة الفقر؛
- الاعتراف بأن التكامل الإقليمي ضروري في انفتاح الاقتصاد، والقدرة التنافسية، وتحسين الكفاءة والقدرة على التفاوض من أجل شروط أفضل في الترتيبات التجارية الدولية. ومن شأن ذلك بدوره أن يعجل من اندماج القارة في الاقتصاد العالمي؛
- التركيز على قدرة السوق وقوتها الشرائية وليس على حجم السوق. ويتطلب ذلك تمكين الفعاليات الرئيسية في التكامل الإقليمي: الناس؛
- اعتماد تدابير تبني قدرات الفعاليات الرئيسية وتهيئ مشاركة أكثر نشاطا من قبل القطاع الخاص؛

- كفالة انفتاح البلدان بدرجة أكبر، حيث أن التكامل الإقليمي لن يتيسر بدون حرية حركة الناس بين البلدان؛
- النهوض بالاستقرار الاقتصادي الكلي، وخلق الوظائف، والاستثمار في رأس المال البشري، وتنمية الهياكل الأساسية، ونظم الحكم السديد، وتشجيع القطاع الخاص، وتنويع الصادرات، وإدخال تحسينات في النظام المالي، وشبكات أمان من أجل الجماعات المعرضة للتضرر؛
- إيلاء أولوية أعلى لدعم خطط التكامل عن طريق تزويدها بالدعم المالي والسياسي؛
- تكثيف وضع مشاريع التكامل الإقليمي للانتفاع من التمويل المتاح من مصرف التنمية الإفريقي والمصادر الأخرى.

استجابات السياسات على الصعيد الدولي

- إصلاح المؤسسات الدولية، ولا سيّما المؤسسات المالية الدولية لإعطاء صوت أكبر للبلدان الإفريقية؛
- تعبئة الموارد الدولية لزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية والتخفيف من عبء الدين؛
- مطالبة البلدان المتقدمة بفتح أسواقها للمنتجات الإفريقية وإزالة العقبات أمام التجارة والدعم في الزراعة لإيجاد فرصة متساوية للمنافسة؛
- استعراض سياسات الهجرة التمييزية التي تضعها البلدان المتقدمة ومعالجة استنزاف العقول؛
- مطالبة البلدان المتقدمة تكنولوجياً بالسماح لإفريقيا بالحصول على أدوية أرخص لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وثمة حاجة إلى برامج دعم أكثر لليتامى من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وإلى تدابير لمعالجة وصم ضحاياه .

تقديم الدعم لإعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر

تعمل منظمة العمل الدولية على كفالة معالجة جوانب العمالة وغيرها من جوانب العمل اللائق في التحليلات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يتم الاضطلاع بها كجزء من عملية ورقة استراتيجيات الحد من الفقر. وتتضمن العملية، بحسب البلد، إقامة تعاون وثيق مع السلطات الوطنية، وتحليل دور العمالة، وغيره من العناصر التي تشكل العمل اللائق، في الحد من الفقر، وعقد اجتماعات ثلاثية للتأثير على تصميم ورقات استراتيجية الحد من الفقر وتنفيذها وفي العمليات الجارية لإقامة الشبكات ونشر الدعوة فيما بين أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية. وقد تم الاضطلاع بخدمات استشارية وإجراءات لاستثارة الوعي في البلدان التي وضعت فيها ورقات لاستراتيجية الحد من الفقر. كما تم الترويج لدور الحوار الاجتماعي في عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر في جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغامبيا وكوت ديفوار ومالي، مع عقد سلسلة من حلقات العمل، علاوة على القيام ببعثة إلى إثيوبيا. وفي الكثير من البلدان الإفريقية، عملت مكاتب منظمة العمل الدولية على دعم تضمين شواغل العمالة في جوهر عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر، محققة نتائج مختلطة.

عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر: تجربة مالي

أدارت سلطات مالي عملية ورقات استراتيجية الحد من الفقر بشكل جيد. وقد اتبعت في ذلك عملية تشاركية شاملة وعريضة القاعدة إلى حد كبير وتحتوي كل من ورقات استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة والكاملة تغطية جيدة لقضايا العمل اللائق بمساندة من خطة عمل وطنية للعمالة. ومن المعترف به أن العمالة موضوع مشترك بين أمور كثيرة، ومما يدل على احترام الدور الاستشاري لمنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من خلال عضويتها في اللجنة التوجيهية التي تفحص مسودات ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفي الحقيقة، فقد كان لمالي قصب السبق في هذا المجال على الكثير من البلدان الأخرى. فقد تم وضع استراتيجية وطنية مناهضة للفقر في عام ١٩٩٨، أعطت دورا رئيسيا لتوليد فرص العمل. كما تم الاتفاق على برنامج عمل وطني للعمالة من أجل الحد من الفقر، ينص على عقد اجتماعات كل سنتين للجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات وللجنة تقنية ثلاثية. وقد نشأ هذا البرنامج عن دراسة عن العمالة أجريت في وقت أبكر تحت رعاية منظمة العمل الدولية في إطار برنامج وظائف من أجل إفريقيا. وتم توقيع ميثاق تضامن ثلاثي من أجل النمو والتنمية في آب/ أغسطس ٢٠٠١، يهدف إلى خلق الوظائف وتحسين ظروف العمل في القطاعين العام والخاص. وقد التزمت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال من خلال الميثاق بالتفاوض حول اتفاقات جديدة لمساعدة العمال الذين لا يتمتعون بحماية اجتماعية. وقد تم إبراز حلف التضامن في ورقة استراتيجية الحد من الفقر. كما يمثل العمال وأصحاب العمل في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمالي الذي يرفع تقاريره إلى البرلمان. ومن ثم، فقد استفادت مالي إلى حد كبير، في غضون إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر، من أعمال البحث والدعوة السابقة بخصوص دور الاستخدام في الحد من الفقر، علاوة على استفادتها مما أبدته الحكومة من إرادة سياسية لإشراك منظمات أصحاب العمل والعمال بفعالية بوصفها معبرا رئيسيا عن المجتمع المدني.

وقد ارتبطت منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بإعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر منذ المستهل. وساعد الفريق متعدد التخصصات التابع لمنظمة العمل الدولية ومقره في داكار في صياغة الورقة ذاتها. ومن ثم فقد كانت الحكومة في وضع يسمح لها بإدراج مكونات العمل اللائق في القسم الخاص بالعمالة في ورقة استراتيجية الحد من الفقر. ونتيجة لبرنامج وظائف من أجل إفريقيا، تمت إقامة دعائم شبكة فعالة. وتم إنشاء فريق عمل بشأن العمالة والتدريب بناء على مشورة من منظمة العمل الدولية والشركاء الاجتماعيين. وإجمالا، بينت التجربة في مالي أهمية وجود إطار سياسات متكامل ومنسق يستند إلى هياكل قائمة من قبل وعلى برامج المنظمة الجارية، وقد أفضى ذلك بدوره إلى "آثار بيانية" هامة لعمل المنظمة على مستوى السياسات في أماكن أخرى.

المصدر: مكتب العمل الدولي: الوثيقة GB.285/ESP/2 .

تحسين إحصاءات العمل ومعلومات سوق العمل

حيث أن قواعد البيانات بشأن العمالة لا وجود لها في الإقليم إلى حد كبير أو أنها غير وافية، فقد ركزت تدخلات منظمة العمل الدولية على تدعيم نظم معلومات سوق العمل، على نحو ما يبينه اكتمال قاعدة بيانات الفريق الاستشاري متعدد التخصصات للجنوب الإفريقي بشأن العمالة والأيدي العاملة؛ والتدريب دون الإقليمي (جنوب إفريقيا وزامبيا وزمبابوي وملاوي)؛ واعتماد خطط عمل في ١١ بلدا في إفريقيا الوسطى؛ وتركيب نظام لمعلومات سوق العمل في تشاد والسنغال وغينيا ومالي وموريتانيا؛ ونظم معلومات سوق العمل الجارية في بلدان أخرى؛ وتقديم الدعم إلى مراصد العمالة والتدريب الوطنية (كوت ديفوار ومالي). وثمة إدراك واسع النطاق للحاجة إلى إحصاءات عمل وثيقة الصلة ويعول عليها وحسنة التوقيت لدعم صنع ورصد السياسات المستندة إلى شواهد في جميع البلدان. بيد أن الكثير من البلدان في الإقليم الإفريقي تفتقر إلى الكثير من المعلومات الأساسية الضرورية لهذه الأغراض، في حين لا تكون البيانات المجمعة في بلدان أخرى وافية على الدوام. وقد عملت منظمة العمل الدولية ، فيما تبذله من جهود

لعلاج هذه الحالة، على مساعدة البلدان على بناء قدراتها الإحصائية، إما بشكل فردي أو من خلال مبادرات مثل ائتلاف الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين[10]، ومن خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية ودون الإقليمية التي تنظم بالتعاون مع المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق، والمنظمات الدولية الأخرى. وتستفيد مساعدات منظمة العمل الدولية من المبادئ التوجيهية الإحصائية التي اعتمدتها المؤتمرات الدولية لإحصاءات العمل على أساس عمليات البحث والتطوير التي اضطلع بها مكتب العمل الدولي. وفي غضون التحضير للمؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء إحصاءات العمل في عام ٢٠٠٣، عقد مجلس الإدارة اجتماعا ثلاثيا للخبراء بشأن إحصاءات العمل في عام ٢٠٠١، يغطي إحصاءات دخل الأسرة المعيشية ونفقاتها والمؤشرات القياسية لأسعار الاستهلاك. وقد حضر الاجتماع خبراء من زامبيا وكينيا والمغرب وموريشيوس. ويجري تنظيم حلقة دراسية إقليمية لمساعدة البلدان الإفريقية على التحضير للمشاركة في المؤتمر.

قدمت منظمة العمل الدولية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠٠٣ دعما لوضع نظم الإحصاءات أو تحسينها للدول الأعضاء التالية (إحصاءات القوة العاملة: الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، زامبيا؛ نظم معلومات سوق العمل: جنوب إفريقيا، زمبابوي، غينيا بيساو؛ إحصاءات الأجور: تونس) وإلى الإقليم وأقاليمه الفرعية (من أجل مرصد للعمالة والتدريب ومرصد للإصابات والأمراض المهنية في أبيدجان). وتم تنظيم دورات للتدريب على إحصاءات العمل ونظم معلومات سوق العمل. وقدمت مساعدات إلى مكاتب الإحصاءات الوطنية ووزارات العمل من خلال عقد حلقات دراسية وحلقات عمل إقليمية ودون إقليمية غطت المجالات التالية: المؤشرات القياسية لأسعار الاستهلاك، وإحصاءات عن العمالة في القطاع غير المنظم، والإحصاءات الجنسانية، وإحصاءات عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتنفيذ نظام الحسابات الوطنية لعام ١٩٩٣، وتنفيذ التصنيفات الاقتصادية في جولة ٢٠٠٠ لتعدادات السكان والمسوح السكانية، والنهوض باتفاقية إحصاءات العمل، ١٩٨٥ (رقم ١٦٠) وتوصيتها (رقم ١٧٠).

كما شاركت منظمة العمل الدولية في حلقة العمل شبه الإقليمية التي نظمتها الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين من أجل شرق ووسط وغرب إفريقيا. وتمثل أحد المعوقات الرئيسة للنشاط الإحصائي لمنظمة العمل الدولية في الإقليم في نقص التمويل، من الجهات المانحة ومن داخل البلاد على حد سواء، لدعم وضع الإحصاءات، وبخاصة إحصاءات العمل، وللأنشطة الاستشارية التي تقوم بها منظمة العمل الدولية.

المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية

يعتبر المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو بإيطاليا (مركز تورينو) من بين الوسائل الرئيسية التي تنفذ بها منظمة العمل الدولية استراتيجيتها في التعليم وبناء القدرات. وتعمل المنظمة، من خلال برامج المركز في مقره بتورينو، وفي الميدان وبالاتصال المباشر، على تشجيع الابتكارات والتعاون وتقاسم المعارف فيما بين الهيئات المكونة لها، وبين موظفيها، والكثير من المنظمات والناس الآخرين الذين يشاركونها أهدافها وقيمها.

[10] تعتبر الشراكة في الإحصاءات من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (PARIS21) بمثابة ائتلاف عالمي لصناع السياسات ومحلليها والإحصائيين. وتركز هذه الشراكة على النهوض بإحصاءات مرتفعة النوعية، وجعل هذه البيانات ذات مغزى، وتصميم سياسات سليمة، وتبني حوارا أكثر فعالية بين من يضعون الإحصاءات الإنمائية وبين من يستخدمونها.

وقد أثبت مركز تورينو قدرته على تصميم وتنفيذ وتقييم أنشطة التدريب والتعلم التي تدعم وتوطد ولاية منظمة العمل الدولية وأولوياتها. وتستفيد معظم أنشطة المركز، بطريقة أو بأخرى، من التعاون مع المقر الرئيسي لمنظمة العمل الدولية ومكاتبها الميدانية. ويتخذ هذا التعاون شكل المشاورات أثناء مرحلة تصميم نشاط ما، والمساهمة في وضع المناهج الدراسية والمواد التدريبية، والتنظيم المشترك للأنشطة.

وقد نظم مركز تورينو، في الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٢، ما مجموعه ٧٣٢ نشاطا، شارك فيها زهاء ٠٠٠ ١٧ مشترك. وقد ضم ثلث أنشطة المركز تقريبا مشتركين من إفريقيا، بلغ مجموعهم ٥٦٩ ٣ شخصا أو ٢٠ في المائة من المشتركين في أنشطة المركز خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ (الجدول ٢-٣).

الجدول ٢-٣ : مركز تورينو: البرامج التدريبية من أجل إفريقيا

البرنامج	عدد الدورات		عدد المشتركين		مجموع المشتركين
	2001	2002	2001	2002	
معايير العمل الدولية وحقوق الإنسان	14	9	141	171	312
العمالة وتنمية المهارات	9	18	180	431	611
تنمية المنشآت	19	19	314	357	671
الحماية الاجتماعية	13	17	236	297	533
الحوار الاجتماعي	7	7	114	165	279
أنشطة العمال	15	18	285	312	597
أنشطة أصحاب العمل	4	3	75	38	113
إدارة التنمية	11	16	114	150	264
تدريب المدربين والتعليم عن بعد	7	4	73	50	123
برامج أخرى	8	4	43	23	66
المجموع	**107**	**115**	**1 575**	**1 994**	**3 569**

من بين ٢٢٢ نشاطا حضرها مشتركون أفارقة، كان نصفها تقريبا مصمما خصيصا من أجل المشتركين الأفارقة فقط، وتمت إدارة الكثير منها باللغتين الفرنسية والبرتغالية. وتكون النصف الآخر من برامج أقاليمية، أدير الكثير منها باللغة الإنكليزية. كما حضر مشتركون من قارات أخرى هذه البرامج الأقاليمية.

وفي عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، نما عدد المشتركين الأفارقة بنسبة ٢٠ في المائة بالمقارنة مع السنة السابقة. وفي كلتا السنتين، كانت المشاركة الإفريقية أقوى في مجالات العمالة وتنمية المهارات، وتنمية المنشآت والحماية الاجتماعية. وتعتبر الحاجة أكبر في هذه المجالات الخاصة بالمعارف والتبصرات والمهارات الجديدة وتقاسم الخبرات. ويقصد بالكثير من الأنشطة أن تمكن المشتركين ومنظماتهم من المساهمة في الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وتنمية ترتيبات الحماية الاجتماعية من أجل جماعات السكان التي لا تغطيها نظم الضمان الاجتماعي الرسمية.

كما كانت الأنشطة عديدة في قطاع الحوار الاجتماعي، بما في ذلك ما يستهدف بها تدعيم منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل، وأظهرت نموا هاما على مدار الفترة. وقد جاء هذا استجابة للحاجة القوية لبناء القدرات المؤسسية والتنظيمية للقطاع العام (وزارات العمل) والشركاء الاجتماعيين. وفي مجال إدارة التنمية (بما في ذلك إدارة المشتريات وإدارة المشاريع)، ينمو الحضور الإفريقي باستمرار استجابة للحاجة المستمرة إلى قطاع عام قادر على إدارة الصناديق العامة للاستثمار الاجتماعي.

كان مجال المواضيع الذي حظي بأعلى معدل نمو في الحضور عبارة عن المجال الذي يعالج معايير العمل الدولية. ويعكس ذلك زيادة اهتمام منظمة العمل الدولية ومركز تورينو بنشر المعرفة باتفاقيات منظمة العمل الدولية وتوصياتها وبالتطبيق العملي لإعلان منظمة العمل الدولية.

حدثت زيادة تدريجية في عدد الأشخاص المشاركين في دورات المركز التي تقدم بواسطة الاتصال المباشر (الجدول ٢-٤). ويصدق ذلك على وجه الخصوص على المؤسسات الناطقة بالبرتغالية التي تشارك في برنامج التعليم عن بعد لدعم التنمية المحلية.

الجدول ٢-٤ : دورات مركز تورينو بحسب نوع الجنس واللغة ومكان الانعقاد، بما في ذلك التعليم عن بعد (نسبة مئوية)

٢٠٠١		٢٠٠٢	
المشتركون بحسب نوع الجنس		المشتركون بحسب نوع الجنس	
ذكور	إناث	ذكور	إناث
68	32	63	37

٢٠٠١			٢٠٠٢		
مكان الانعقاد			مكان الانعقاد		
تورينو	الميدان	عن بعد	تورينو	الميدان	عن بعد
55	41	4	50	42	8

٢٠٠١			٢٠٠٢		
الأنشطة بحسب اللغة			الأنشطة بحسب اللغة		
اللغة			اللغة		
الفرنسية	الإنكليزية	البرتغالية	الفرنسية	الإنكليزية	البرتغالية
48	36	16	32	58	10

٣ - الهيكل الإقليمي والتعاون التقني والشراكات

٣-١ الهيكل الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا

قامت منظمة العمل الدولية منذ الاجتماع الإقليمي في عام ١٩٩٩ بإجراء عملية ترشيد للإدارة وهيكل الوظائف، واعتمدت بناء على ذلك هيكلاً ميدانياً ثلاثي المستويات في عام ٢٠٠٣ (أنظر الشكل ٣-١). وقد أنشئ فريق إقليمي للعمل اللائق بغية تعزيز الوظيفة الاستراتيجية التي يضطلع بها المكتب الإقليمي في أبيدجان.

وجرى دمج مكاتب المناطق والفرق متعددة التخصصات لتشكل مكاتب دون إقليمية، بما في ذلك الفريق متعدد التخصصات في هراري الذي كان مستقلا في السابق. وتقع هذه المكاتب في داكار وأبيدجان وياوندي وهراري وأديس أبابا والقاهرة، وهي تضطلع بمسؤولية تخطيط البرامج وتنفيذها وتقييمها في البلدان الواقعة في الإقليم الفرعي التابع لها. وتقع سبعة مكاتب لمنظمة العمل الدولية (مكاتب المناطق سابقا) في لوساكا وبريتوريا ودار السلام وكنشاسا وأنتاناريف والجزائر العاصمة ولاغوس؛ وهي تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها السابقة ولكن بتنسيق أوثق مع المكاتب دون الإقليمية في مجال وضع البرامج وتنفيذها.

الشكل ٣ – ١: هيكل منظمة العمل الدولية في أفريقيا

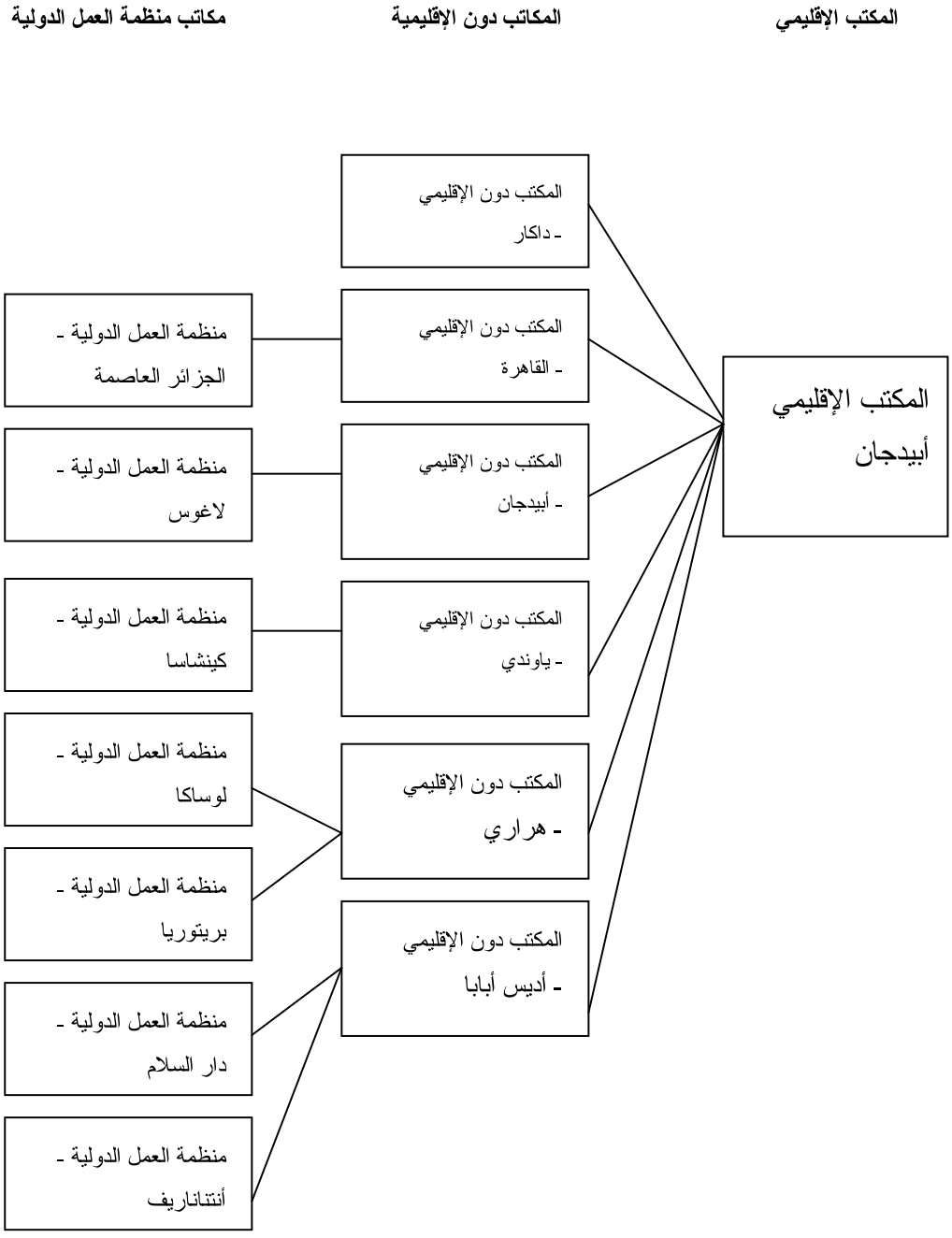

٣-٢ التخطيط الإستراتيجي

تتضمن استراتيجية منظمة العمل الدولية لتعزيز العمل اللائق إجراءات متزامنة على أربعة مستويات هي: رسم معالم مفهوم العمل اللائق وتعزيز التكامل والتماسك في منظمة العمل الدولية ضمن هذا الإطار وإدراج مفهوم العمل اللائق في السياسات الموضوعة من أجل الاقتصاد العالمي ووضع مفهوم العمل اللائق موضع التنفيذ على المستوى الوطني[1].

وبالاستناد إلى ما تقدم، اعتمد المكتب التخطيط والميزنة الاستراتيجيين كأداة لتحقيق الأهداف المقترحة والمعتمدة في مؤتمر العمل الدولي في حزيران/ يونيه ١٩٩٩. وأيد المشاركون في الاجتماع الإقليمي الإفريقي التاسع الأهداف الاستراتيجية الأربعة وأكدوا في الوقت ذاته تمسكهم "بالأهمية الخاصة لإيلاء الاعتبار الواجب للمساواة بين الجنسين والتنمية". ودعا المندوبون المكتب إلى تنفيذ البرامج المركزية الدولية الثمانية المقترحة والمعتمدة في مؤتمر العمل الدولي[2].

بالإضافة إلى ذلك، أقامت منظمة العمل الدولية إطار برمجة مشتركة يربط بين برامج الميزانية العادية والبرامج الممولة من موارد من خارج الميزانية. وتشارك قطاعات المقر الرئيسي، بما في ذلك البرامج المركزية الدولية الثمانية في البرمجة المشتركة المنتظمة مع الإقليم لضمان إقامة الصلات بين الأنشطة في الميزانية العادية والأنشطة الممولة من موارد من خارج الميزانية.

وفي أعقاب عدد من دورات العمل والمشاورات مع المقر الرئيسي والهيئات المكونة، حدد إقليم أفريقيا مجالات الأولوية التي باتت منذ ذلك الحين تستخدم كأساس للتخطيط والميزنة الاستراتيجيين. ولضمان اتساق هذه الأولويات، وتكاملها وتماسكها مع برامج منظمة العمل الدولية في المقر الرئيسي، جرى تنظيم حلقات عمل للبرمجة المشتركة في جنيف وفي أفريقيا على حد سواء. وبالإضافة إلى التشاور التقليدي مع الشركاء، أجريت كذلك مشاورات خاصة للبرمجة المشتركة مع ممثلين عن أصحاب العمل وممثلين عن العمال. ونتيجة لهذه المشاورات، حددت خمسة مجالات ذات أولوية لنشاط منظمة العمل الدولية في أفريقيا. وهذه المجالات هي: تخفيف حدة الفقر والإدارة السديدة وإدارة الأزمات والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتكامل الإقليمي.

واستخدمت الأولويات الخمس لإعداد مقترحات البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لأفريقيا. وبناء على ما أوصى به المشاركون في الاجتماع الإقليمي لعام ١٩٩٩، جرى التركيز على قضايا الفوارق بين الجنسين والتنمية في جميع جوانب أنشطة منظمة العمل الدولية في أفريقيا.

٣-٣ اتجاهات التعاون التقني

التعاون التقني هو أحد الوسائل الرئيسية التي تعتمدها منظمة العمل الدولية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية الأربعة والتصدي للقضيتين الجامعتين، والمتمثلتين في التنمية والفوارق بين الجنسين واللتين اقترحتهما الهيئات المكونة الأفريقية أثناء الاجتماع الإقليمي التاسع. وقد تركزت الموارد في هذا الصدد على برامج أكثر استهدافا دون أن يعني ذلك إنكار دور المشاريع. إلا أن هذا التركيز يساعد على قياس أثر التعاون التقني لا من حيث الكمية فحسب بل من حيث زيادة النوعية. ومن شأن إلقاء نظرة على الإنفاق أن يعطي لمحة عامة كمية عن الاتجاهات في التعاون التقني.

[1] الوثيقة: GB.279/PFA/6، الفقرة ١٣.

[2] الوثيقة: GB.277/4، الملحق الأول، الفقرة ١.

يقارن الجدول ٣-١ تطور الإنفاق على التعاون التقني في مجموعه وعلى مستوى الإقليم الأفريقي حسب الأهداف الاستراتيجية عن السنوات ١٩٩٦ و٢٠٠١ و٢٠٠٢. وفي عام ١٩٩٦ على سبيل المثال، استأثر قطاع العمالة بما يقرب من ٦٦ في المائة من مجموع إنفاق منظمة العمل الدولية على التعاون التقني، في حين خصصت في السنة ذاتها نسبة ٧٤ في المائة من إنفاق التعاون التقني الأفريقي للعمالة. ومنذ اعتماد إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في ١٩٩٨، سجلت زيادة يعتد بها في الموارد المخصصة لقطاع المعايير. وفي حين انخفضت الحصة النسبية للإنفاق على العمالة عموماً وفي الإقليم الأفريقي على السواء، فإن من المهم أن نلاحظ أن زيادة سجلت في النشاط فيما بين القطاعات، ولا سيّما القطاعات التي تربط سياسة العمالة بالفوارق بين الجنسين والمعايير والحماية الاجتماعية.

الجدول ٣-١: توزيع الإنفاق على التعاون التقني، حسب الهدف الاستراتيجي، لمنظمة العمل الدولية والإقليم الأفريقي (بالنسب المئوية)

	منظمة العمل الدولية			أفريقيا		
	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٢	١٩٩٦	٢٠٠١	٢٠٠٢
المعايير	11	35	39	4	16	22
العمالة	66	38	34	74	55	53
الحماية الاجتماعية	6	10	9	4	10	9
الحوار الاجتماعي	12	12	11	10	15	13
التكامل	0	0	1	0	0	0
أهداف أخرى	5	5	6	8	4	3

المصدر: مكتب العمل الدولي

وكما يتبين في الشكل ٣-٢، تبلغ حصة أفريقيا من إنفاق التعاون التقني داخل منظمة العمل الدولية أعلى حصة بين الأقاليم على الرغم من انخفاض هذه الحصة طوال الفترة المعنية. ولكن النفقات الإقليمية المبينة لا تشمل مع ذلك النفقات على المشاريع الأقاليمية. وتلقت أفريقيا (٣٥ر٢ في المائة) من مجموع الاعتماد المخصص للمشاريع الأقاليمية، تليها آسيا (٢٥ر٣ في المائة) والأمريكتان (١٩ر٣ في المائة) وأوروبا (١٢ر٣ في المائة) والدول العربية (٨ر٧ في المائة). وإذا أخذنا في الاعتبار النفقات الأقاليمية، يكون المبلغ الفعلي للإنفاق في أفريقيا لعام ٢٠٠١ زهاء ٣٥ مليون دولار أمريكي، أي ٤٠ في المائة من مجموع نفقات منظمة العمل الدولية.

الشكل ٣-٢: توزيع إنفاق التعاون التقني حسب الإقليم

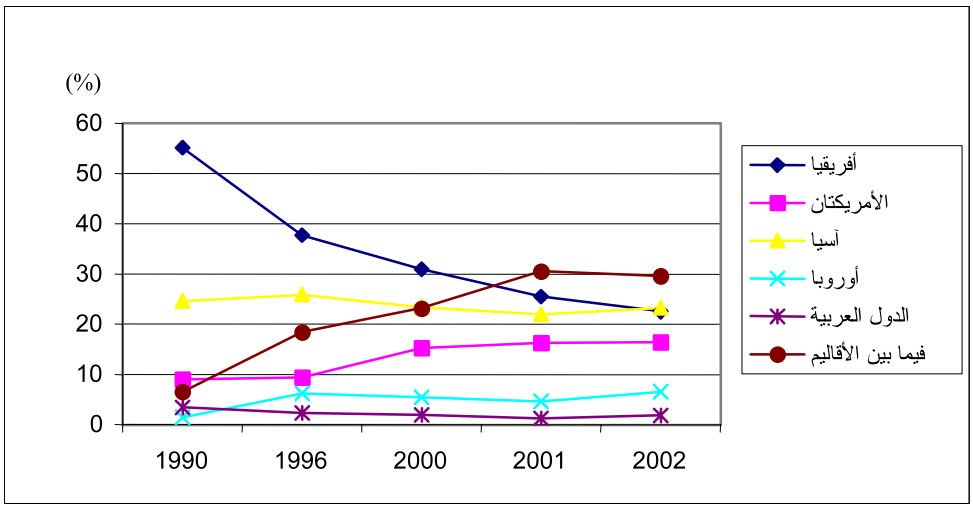

المصدر: معلومات مستمدة من مصادر منظمة العمل الدولية

وعلى الرغم من الزيادة في مخصصات منظمة العمل الدولية لأقل البلدان نموا، فإن حصتها من مجموع الإنفاق قد انخفضت من ٩ر١٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥ر١٨ في المائة في عام ٢٠٠١. وقد استثمر الإقليم الوقت والموارد البشرية لتعزيز تكامل الموارد من الميزانية العادية مع الموارد من خارج الميزانية. وأفضت هذه العملية، بالإضافة إلى اعتماد الأولويات الخمس لمنظمة العمل الدولية، إلى إرساء أسس المفاوضة مع الهيئات المانحة وغيرها من شركاء التنمية. ويبين الجدول ٣-٢ إنفاق منظمة العمل الدولية حسب مصدر التمويل لدعم أنشطة التعاون التقني في أقل البلدان نموا.

الجدول ٣-٢: إنفاق التعاون التقني حسب مصدر التمويل، الإقليم الأفريقي (بآلاف الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	٢٠٠٠	٢٠٠١
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	6091	4824
الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية	918	1767
صناديق متعددة وثنائية واستئمانية	5938	8138
صندوق الأمم المتحدة للسكان	206	290
المجموع	**13 152**	**15 019**

المصدر: منظمة العمل الدولية

٣-٤ الشراكات

شاركت منظمة العمل الدولية في وضع وصياغة الاستراتيجيات القطرية بالتنسيق مع نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة. وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أسهمت منظمة العمل الدولية في عمليات البرمجة المشتركة على الصعيد القطري. وترأس منظمة العمل الدولية الفريق المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمهورية تنزانيا المتحدة وتضطلع بمسؤولية نائب الرئيس في لجنة البرمجة المشتركة بين الوكالات.

وأسهم الإقليم كذلك في وضع مبادئ توجيهية بشأن عدة قضايا على مستوى المنظومة، من قبيل حقوق الإنسان وبناء القدرات والاستجابة للأزمات وإعادة البناء وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويشمل التعاون بين منظمة العمل الدولية وسائر وكالات منظومة الأمم المتحدة كذلك برمجة مشتركة في مختلف المجالات، من قبيل: العمالة (برنامج "وظائف من أجل أفريقيا": برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ منظمة العمل الدولية)، التمويل بالغ الصغر والمنشآت الصغيرة والمتوسطة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ منظمة العمل الدولية/ اليونيدو/ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة)، التعليم والتدريب المهني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ منظمة العمل الدولية/ اليونسكو)، التعاونيات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ منظمة العمل الدولية/ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة). ولا تزال هذه التجارب محدودة ولكن من المفترض أن تؤدي العملية الجارية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي تلقت الهياكل الميدانية لمنظمة العمل الدولية مبادئ توجيهية بشأنها، إلى تشجيع المزيد من التعاون.

وقد أقام البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال عددا من الشراكات الإقليمية والوطنية في أفريقيا، بما في ذلك الشراكة مع الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ولجنة تنظيم كأس الأمم الأفريقية في عام ٢٠٠٢ ، أثناء حملة "الكارت الأحمر لإيقاف عمل الأطفال" المذكورة في الفصل الثاني. وبالاشتراك مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا، قدم البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال منحاً ومواداً دعائية لسباقات الرالي وحلقات العمل واللقاءات مع وسائط الإعلام.

وبناء على طلب بنك التنمية الأفريقي، استهلت منظمة العمل الدولية برنامجا لتوعية البنك بشأن معايير العمل الرئيسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لتشجيع الموظفين على مراعاة هذه القضايا في مشاريعهم وأنشطتهم. وجرى توقيع اتفاق تعاون بين منظمة العمل الدولية وبنك التنمية الأفريقي وصندوق التنمية الأفريقي[٣].

ولم تكتف منظمة العمل الدولية بإقامة شراكات مع البلدان المتلقية فحسب ولكنها أقامت شراكات كذلك مع المؤسسات دون الإقليمية والمجتمع الدولي ومنظمات التنمية النشطة في أفريقيا. وتشمل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي عززت منظمة العمل الدولية تعاونها معها أثناء الفترة التي يغطيها التقرير، منظمة الوحدة الإفريقية/ الاتحاد الإفريقي، منظمة الوحدة النقابية الأفريقية، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة - المنظمة الأفريقية الإقليمية، اتحاد عموم أفريقيا لأصحاب العمل، المنظمة الديمقراطية لنقابات عمال أفريقيا، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، جماعة شرق أفريقيا.

ودأبت منظمة العمل الدولية بصورة خاصة طوال سنوات على تعزيز التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية ولجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة لها، ولا سيّما في أعقاب الدورة العادية السابعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المعقود في لوساكا، زامبيا، في تموز/ يوليه ٢٠٠١. وأثناء هذا المؤتمر، أناط رؤساء الدول والحكومات منظمة العمل الدولية بولاية صريحة لمساعدة آمانة منظمة الوحدة الإفريقية في إعداد اجتماع وزاري بشأن العمالة ومكافحة الفقر في أفريقيا. وتقوم منظمة العمل الدولية في الوقت الحاضر بتقديم المساعدة في عملية التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الأفريقي.

[3] الوثيقة: GB.283/10/1.

الاستنتاجات

تابعت منظمة العمل الدولية عن كثب على مدى السنوات الأربع الماضية، تنفيذ أهدافها الاستراتيجية الأربعة التي أبدتها الهيئات المكونة الأفريقية، في الاجتماع الإقليمي الأفريقي التاسع من أجل: تعزيز وتحقيق المبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ إيجاد قدر أكبر من الفرص للنساء والرجال لضمان عمل ودخل لائقين؛ تعزيز تغطية وفعالية الحماية الاجتماعية للجميع؛ وتعزيز الهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي.

ويعتبر العمل اللائق خلاصة هذه الأهداف الأربعة المترابطة ترابطاً وثيقاً. ويعد احترام المبادئ والحقوق الأساسية أمراً جوهرياً لبناء أسواق عمل مشروعة اجتماعيا وغير استغلالية؛ ولتحقيق التمثيل السياسي واحترام حقوق الإنسان من خلال الحوار الاجتماعي؛ ولزيادة فرص الحصول على الدخل والموارد المادية من خلال خلق العمالة والاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتعتبر الحماية الاجتماعية وسيلة لتوفير الأمن الوظيفي والسلامة في بيئة العمل. وتبعا للظروف الوطنية، يمكن إيلاء الأولوية لجانب أو آخر من جوانب برنامج العمل اللائق، ولكن يعتبر التفاعل بين الأهداف الاستراتيجية الأربعة في جميع الحالات أمرا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف العجز في العمل اللائق في أفريقيا.

وهناك حاجة ملحة إلى أن يقوم المجتمع الدولي بزيادة مساعدته للبلدان الأفريقية زيادة كبيرة. وقد بات الأمر ملحاً إذا أريد لمعدلات النمو في أفريقيا أن تزداد لتستوفي أهداف التنمية للألفية على حد ما أكده رؤساء دول وحكومات العالم في مؤتمر القمة للألفية المعقود في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. ولكي ينجح هذا المسعى لا بد من إجراء حوار اجتماعي شفاف ومكثف وبناء توافق في الآراء، داخل البلدان الأفريقية وفيما بين هذه البلدان وشركائها في التنمية في المجتمع الدولي على حد سواء.

وأثناء انعقاد الدورة الحادية والتسعين لمؤتمر العمل الدولي في جنيف في حزيران/ يونيه ٢٠٠٣، رحب مندوبو الإقليم الأفريقي بالتقرير الذي قدمته إلى المؤتمر بعنوان "*الخلاص من الفقر*". وقد أقر المندوبون بأهمية الهيكل الثلاثي كأداة هامة من أجل التنمية، ولا سيّما في استراتيجيات التنمية، من قبيل وثائق استراتيجية تخفيف حدة الفقر. وركزوا كذلك على الصلات بين أنشطة منظمة العمل الدولية والعديد من مبادرات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، بما في ذلك مبادرة السلم والأمن ومبادرة الديمقراطية والإدارة السياسية السديدة ومبادرة تنمية الموارد البشرية. ومن شأن تعليقات الهيئات المكونة الأفريقية بالإضافة إلى مناقشة حول التقرير المذكور والتقرير الموضوعي بشأن العمالة من أجل التنمية في أفريقيا، أن تسهم في رسم معالم برنامج منظمة العمل الدولية للسنوات القادمة.